جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٩٨)

تقييم موقف مصر فى بعض الإتفاقيات الثنائية

أغسطس ٢٠٠٧

تقييم موقف مصر
فى
بعض الاتفاقيات الثنائية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته في خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذي القرار وللمتخصصين وذوى الاهتمام .

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الاستعانة ببعض الخبرات من ذوى الثقة من خارجه في دراسة الموضوعات التي تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد في خطة بحوثه السنوية .

ولا يسعنا إلا أن نتمنى لقارئ هذه السلسلة مزيداً من الاستفادة والإسهام في إثراء وتطوير الجهود البحثية من خلال التعليقات الرصينة بما يخدم قضايا تنمية ورخاء وطننا الحبيب مصر .

وندعو الله أن يكون هذا العمل قد اخرج في أحسن صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق ..

مدير المعهد

(أ.د / علا سليمان الحكيم)

تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية

مستخلص :

تهدف الدراسة الى تقييم موقف مصر من بعض الاتفاقيات الثنائية من اجل تفعيل الاتفاقيات ذات الأهمية تمهيدا لتعظيم المكاسب الاقتصادية المرجوه منها .

وتسعى الدراسة لتحقيق الهدف المبين من خلال : رصد وتحليل الاتفاقيات الثنائية بين مصر وكل من (سوريا ، والمغرب ، وتركيا ، والأردن ، وتونس ، ليبيا) والمفاضلة بين كل منها من اجل ابراز الاتفاقية الهامة في مجال التجارة السلعية ، ويشتمل التحليل التركيز على تطور حركة التجارة البينية خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٥)

- استخدام بعض المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية في تقييم تلك الاتفاقيات من اجل معرفة ما تقدمه تلك الاتفاقيات من مكاسب اقتصادية لكل طرف ، ولا سيما ان الطرفين (فى كل اتفاقية) مرتبطين مع اطراف أخرى داخل إقليم الشرق الأوسط وخارجه ، وهل تؤدى تلك الاتفاقيات الى تعظيم المكاسب الاقتصادية للاتفاقيات الأخرى أم تتناقض معها .

وكان من نتائج هذه الدراسة الآتى :

- ان العلاقات التجارية بين مصر وكل من : المغرب ، وسوريا ، وتركيا أخذت اتجاهاً متزايداً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) فقد تزايد التبادل التجارى بين مصر وسوريا حيث اتجهت الصادرات المصرية الى سوريا الى التزايد من ١٢ مليون دولار عام ١٩٩٠ اى ٤٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠ و ٢٠٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ .
- كما ارتفع فائض الميزان التجارى مع المغرب من نحو ٦ مليون دولار عام ١٩٩٩ الى حوالى ٧٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بنسبة زيادة قدرها ١١٤% عن العام السابق عليه (٢٠٠٤) .

وبدراسة وتقييم الأداء الاقتصادي التجاري بين مصر وتركيا فبعد التوقيع على الاتفاقية في عام ١٩٩٦ ودخولها حيز التنفيذ في فبراير ٢٠٠٧ نجد ان حجم التبادل التجارى بين البلدين قد ارتفع من ٥٤٤ مليون دولار عام ٢٠٠٣ الى ان نحو ٧٢٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بنسبة زيادة ٣٠% الا ان عجز الميزان التجارى المصرى مع تركيا ارتفع من ١٧٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠ الى حوالى ٤٢١ مليون دولار عام ٢٠٠٥ .

وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين مصر والأردن – فقد اسفرت النتائج الايجابية للاتفاقية الثنائية بين مصر والأردن على زيادة ملحوظة في الصادرات المصرية الى الأردن حيث وصلت الى نحو ١٩٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ ، حيث ارتفعت الصادرات من كلاً من المصنوعات المتنوعة ، والسلع الزراعية ، والمنتجات الكيماوية والدوائية بمعدلات نمو بلغت نحو ١٤١% ، ٢١% ، ٩٥% عن العام السابق على التوالى .

- تركزت الواردات المصرية من الأردن فى الواردات من المجموعة السلعية من المنتجات الكيماوية والدوائية ، ومواد البناء والمنتجات المعدنية حيث يمثلان نحو ٣٩% من اجمالى الواردات المصرية من الأردن فى عام ٢٠٠٥ .
- بدأت الاتفاقية الثنائية بين مصر وتونس تجنى ثمارها ، حيث ارتفع فائض الميزان التجارى من نحو ٩ مليون دولار عام ٢٠٠٣ الى نحو ٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ .

وبدراسة وتقييم الأداء الاقتصادي والتجاري بعد دخول الاتفاقية الثنائية بين مصر وليبيا حيز النفاذ نجد ان فائض الميزان التجاري وصل نحو ٣١ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ، حيث ارتفعت الصادرات من نحو ٧١ مليون دولار عام ٢٠٠٤ الى نحو ١٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ، بمعدل نمو بلغ ١١١% عن العام السابق ، بينما ارتفعت الواردات من نحو ٤٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤ الى نحو ١١٩ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو ١٧٠% عن العام السابق .

Abstract

The purpose of this study is to evaluate and moniter Egypt's expected benefits from some of the bilateral economic agreements.

To do this we concentrate on the agreements Signed with Syria, morocco, Turkey, garden, Tunisia and Libya

The study concludes with:

- there is an increasing trend in the trade relations between Egypt and the above mentioned Countries .

- There was a surplus in the trade balance between Egypt and every one of these countries, Except for Turkey, where there was a deficit of 421 million Dollars in the year 2005, Compaired with 175 million Dollars in the year 2001 .

المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
	مقدمة	ج-و
١	**الفصل الأول : مدخل الى الاتفاقيات التجارية**	
	اولا :مقدمة نظرية	٢
	ثانيا :الاتفاقيات التجارية الثنائية	١٠
٢	**الفصل الثانى : الاتفاقيات الثنائية بين مصر وكل من (سوريا ، المغرب ، تركيا)**	
	تمهيد	٢٢
	أولا : بعض المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات التجارة الخارجية	٢٢
	ثانيا : اتفاقية التجارة التفضيلية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية	٢٧
	ثالثا : اتفاقية التجارة الحرة بين جمهورية مصـــــر العربية والمملكة العربية المغربية	٤١
	رابعا : اتفاقية التجارة الحرة بين جمهورية مصر العربية وتركيا	٥٦
٣	**الفصل الثالث : الاتفاقيات الثنائية بين مصر وكل من (الاردن ، تونس ، ليبيا)**	
	أولا : الاتفاقية الثنائية بين جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية	٦٤
	ثانيا : الاتفاقية الثنائية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية	٧٩
	ثالثا : الاتفاقية الثنائية بين جمهورية مصر العربية والجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى	٩٢
	الفصل الرابع : النتائج والتوصيات	١٠٥
	المراجع	١١٤
	الملاحق	١١٨

مقدمة

تحرص الدول على الاندماج فى كيانات اقتصادية كبيرة كمحصلة للمكاسب العديدة التى تحصل عليها نتيجة لوفورات الحجم والتخصص الانتاجى الذى يستند على المزايا النسبية التى تتمتع بها كل دولة من دول التكتل وهو ما يعمل على ارتفاع القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادى بها وتوفير المزيد من فرص العمل وتقليص معدلات البطالة ، هذا بالاضافة الى المزايا التى تجنيها من وراء تحسين شروط التبادل التجارى وتيسير انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال والمعرفة الفنية ٠

هذا فضلا عن إن التكتل الاقتصادى يعد اطارًا عاما يمكن من خلاله التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء به فى المراحل النهائية منه وذلك فى مواجهة التحديات الخارجية التى تواجه ذلك التكتل مما يوفر له القدرة التفاوضية التى يستند اليها لانتزاع الحقوق والمزايا التى تنعكس بشكل ايجابى على الموقف الاقتصادى لاعضائه خاصة خلال المفاوضات الاقتصادية والتجارية متعددة الأطراف والتى تشارك فيها التكتلات الضخمة والقوى الاقتصادية الكبرى حيث يصعب فيها حصول الدول التى تتفاوض منفردة على مزايا تمكنها من الصمود أمام الكيانات الكبيرة وتعد الاتفاقات التجارية احد أهم أهداف التكتلات الاقتصادية ، ففتح الأسواق أمام الصادرات وزيادة قدرات المنتجات الوطنية النسبية والتنافسية فى بلد ما هدف كل الدول على اختلاف نظمها وتوجهاتها الفكرية ٠٠ ذلك ان التصدير هو قاطرة التنمية الاقتصادية باعتباره من أهم مصادر تمويلها ٠٠ والدول وهى تقيم اتفاقات تجارية فإن هدفها الأسمى فتح الأسواق وزيادة نفاذية منتجاتها ٠

أهداف الدراسة

إن انضمام مصر لاتفاقية تجارية واقتصادية واقليمية وعربية يوجب عليها التعامل مع هذه الاتفاقيات حيث يجب الاهتمام بمعرفة الالتزامات المفروضة وفرص الاستفادة من هذه الاتفاقيات ، خاصة أنه كانت هناك بعض العناصر التى عارضت فى البداية انضمام مصر لمعظم هذه الاتفاقيات على أساس أن الصناعة الوطنية سوف تفقد الحماية التى كانت تتمتع بها منذ زمن بعيد ، ولكن التطورات الحالية فى التجارة العالمية وإزالة معظم العقبات أمام حركة

الاستثمارات والأموال الأجنبية تفرض علينا مواكبة هذه التطورات السريعة مع مراعاة المصالح المحلية والاقليمية لمصر ٠

ومن ثم تهدف هذه الدراسة بصفة رئيسية الى تقييم موقف مصر من بعض الاتفاقيات الثنائية من أجل تفعيل الاتفاقيات ذات الأهمية لتعظيم المكاسب الاقتصادية والسياسية المرجوة منها ، وذلك من خلال عدة أهداف فرعية يتمثل أهمها فيما يلى :

- دراسة اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية فى اطار المفاضلة ما بينها لتوسيع نطاق الاتفاقية الهامة فى مجال التجارة السلعية ليشمل التركيز على تطور حركة التجارة البينية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) ٠

- استقراء التجارب الناجحة فى المنطقة العربية مع تقييم الفوائد المحتملة للاقتصاد المصرى ٠

- دراسة معوقات التجارة البينية واقتراحات الحل ، من خلال دراسة القوائم السلبية التى تعترض دخول السلع الزراعية المصرية بصفة خاصة الى بعض الدول العربية ، ايضا بحث قواعد المنشأ ومشكلة المواصفات للسلع من أجل توحيد المواصفات القياسية فى البلدين طرفى الاتفاقية لتسهيل اجراءات الافراج عن السلع ٠

- دراسة وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات التجارة الخارجية لتقييم موقف مصر من الاتفاقيات المختارة من حيث ماذا تقدم الاتفاقيات من مكاسب اقتصادية للدولتين خاصة وأن الدولتين مرتبطتين باتفاقيات مماثلة مع بعض الأطراف الأخرى داخل اقليم الشرق الأوسط وخارجه، وهل الاتفاقيات المختارة تؤدى الى تعظيم الاستفادة من المكاسب الاقتصادية للاتفاقيات الأخرى أم تتناقض معها ٠

منهجية البحث

اعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفى التحليلى فى دراسة وتقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية ٠

هذا وقد اعتمد البحث على استخدام تحليل احصائى للبيانات المتاحة من أجل تحديد وتقيـيم موقف مصر فى الاتفاقيات الثنائية محل الدراسة ، وتم استخدام الاسلوب الاحصائى التالى :

* تم قياس الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage باسـتخدام الصيغة التالية (*) :

$$RCA = In\left(\frac{XI}{X} / \frac{MI}{M} \right) x100$$

حيث :

X , M : اجمالى قيمة صادرات وواردات الدولة

XI , MI : الصادرات والواردات من سلعة معينة i

RCA>O : إذا كانت قيمة المؤشر موجبة ، الدولة تتمتع بميزة نسبية ، وكلمـا ارتفعت قيمة المؤشر كلما كان ذلك دليلاً على حسن الأداء التصديرى فـي هـذه السلعة .

* كما تم حساب قيمة مؤشر تماثل الصادرات Export Similarity Index وفقا للصيغة التالية (**) :

$$ES = \sum Min(xj\{ac\}.xj\{bc\})x100$$

حيث :

a الدولة الأولى

b الدولة المتنافسة معها

C العالم الخارجى

X هى نسبة الصادرات من السلعة j / اجمالى صادرات كل دولة

وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر و ١٠٠ ، وبقدر ارتفاع قيمتها ترتفع درجـة التماثـل بين هيكل صادرات الدولتين ، علما بأن صادرات كل دولة يـتم قياسـها بالنـسبة لاجمـالى الصادرات بحيث يقارن المؤشر بين تماثل أنماط التجارة فى المجموعات الـسلعية المختلفـة وليس قيمتها المطلقة .

---

*) و (**) أنظر :

- ليلى الخواجة ، " الموقف التنافسى للاقتصاد التركى مقارنة بالاقتصاد المصرى فى إطار التعاون الاقتصادى والاقليمى" ، بحث مقدم لمؤتمر (التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط ، الاحتمالات والتحديات) مؤتمر قسم اقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٢٥و ٢٣٢ .

* أيضا تم تقدير مؤشر التوافق التجارى Trade Compatibility Index لتقدير مدى توافق صادرات الدولة " a" مع واردات الدولة " b " من السلعة " j " باستخدام الصيغة التالية (*) :

$$TCI = 1 - \{mbj - xaj / 2\}$$

حيث :

xaj صادرات الدولة " a " من السلعة " j " كنسبة من صادراتها الكلية

mbj واردات الدولة " b " من السلعة " j " كنسبة من وارداتها الكلية

وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح ، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح كلما كانت درجة التوافق بين صادرات الدولة " a " من السلعة " j " وواردات الدولة " b " من هذه السلعة أعلى .

* تأخذ الصيغة المقترحة لقياس مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للمجاميع الفرعية من السلع Revealed Comparative Advantage الشكل التالي (**) :

$$RCA\ ij = (X\ ij / X\ wj) / (X\ ich / X\ wch)$$

حيث :

X ij : صادرات الدولة i ، من المجموعة الفرعية j

X wj : الصادرات العالمية للمجموعة الفرعية j

X ich : إجمالي صادرات الدولة i

X wch : إجمالى الصادرات العالمية

وإذا جاءت قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد الصحيح ــ أى أن نصيب الدولة من الصادرات العالمية للمجموعة الفرعية i أكبر من نصيبها من الصادرات العالمية بالنسبة لإجمالى الصادرات (X ich / X wich) ــ فان هذه الدولة تتمتع بميزة نسبية ظاهرية، والعكس صحيح . مما يدل على حسن الأداء التصديري لهذه السلعة.

---

*) أنظر :

- ECES, "The Egyptian – Turkish Free Trade Area Agreement" , paper No. ٣٩, Cairo , December ١٩٩٩, p. ١٦ .

**) أنظر :

- بيفين حسين : "القدرة التنافسية لصادرات الصناعة المصرية فى ظل آليات النظام العالمى الجديد" ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤ ، ص .

شكر واجب

لا يسعنى إلا التقدم بالشكر العظيم لأعضاء الفريق البحثى الذى لم يدخر وسعاً فى بذل الجهد لكى تصدر هذه الدراسة بالشكل اللائق ٠

وكلنا أمـــل أن تكون هذه الدراسة عوناً للباحثين وخطـوة علـى طريـق البحـث والمعرفة ٠٠

فريق العمل البحثى

أ٠د٠ اجلال راتب	الباحث الرئيسى (مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية)
د٠ نجلاء علام	خبير بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

من خارج المعهد

أ٠ نبيل الشيمى	مستشار الدراسة
د٠ نيفين حسين شمت	خبير اقتصادى بوزارة التجارة والصناعة

المعاونون من المعهد

أ٠ فاطمة خميس الحملاوى	باحث مساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ٠ احمد رشاد الشربينى	اخصائى الاتفاقيات الدولية بمركز العلاقات العلمية الخارجية

الفصل الأول

مدخل الى الاتفاقيات التجارية(*)

(*) قام بإعداد هذا الجزء أ.د. اجلال راتب ، والاستاذ سيل النسيمي

أولاً : مقدمة نظرية

ترتكز سياسة الدولة فى مجال التعاون الدولى على ركيزة أساسية تستهدف تنمية العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم ، إضافة الى فتح آفاق رحبة للتعاون الدولى والاقليمى على أساس المصالح المتبادلة ، وفى هذا السياق انضمت مصر إلى منظمة التجارة العالمية والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) وأبرمت اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبى ودول حوض البحر المتوسط ، كما سعت نحو إحياء اتفاقية الشراكة العربية المشتركة وتفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة العربية ، وتنشيط دور مجموعة الدول النامية الخمس عشرة ومجموعة دول الثمانى الاسلامية ، بالإضافة الى عقد اتفاقية شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقيات للتعاون مع بعض الدول الآسيوية مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية .

وتنطلق السياسة الخارجية المصرية فى مجال التعاون الدولى في المرحلة الحالية من بعد جديد يهتم باستثمار علاقات مصر وصلاتها الدولية لخدمة أهداف التنمية المصرية وهو ما يعرف بـ " دبلوماسية التنمية " وفى هذا الإطار استند التحرك الاقتصادي للدبلوماسية المصرية على عدة محاور أساسية من أبرزها :

١- تعزيز دمج الاقتصاد المصرى في الاقتصاد العالمى ، وذلك من خلال تعميق تعامله مع التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية ، وحسن استثمار اتفاقات التعاون المبرمة بين مصر وغيرها من الدول والتكتلات الاقتصادية .

٢- تفعيل دور البنية المؤسسية وعلى رأسها المجلس الاعلى للتصدير والذي يقوم بوضع الخطط والسياسات والبرامج التى تهدف الى تنمية الصادرات .

٣- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية بإحداث نقلة جوهرية ترتكز على مفهوم الجودة الشاملة والمواصفات القياسية العالمية باستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية والاعتماد على تفاعل كافة آليات السوق من أجل اختيار الأصلح .

وقد شهدت الأعوام الماضية ، خاصة منذ عام ١٩٩٠-٢٠٠٦ توقيع العديد من الاتفاقيات بين مصر ومختلف الأطراف الدولية بهدف تنمية التعاون الدولى فى مختلف المجالات ، وذلك كما يلى :

١- التعاون العربى

تولى مصر عناية خاصة بتوثيق التعاون الاقتصادى مع الدول العربية ، وذلك من خلال تنمية وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم العربى سواء على المستوى الثنائى أو الجماعى ، وفى هذا الاطار ، شهد عام ٢٠٠٤ التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة الرباعية بين كل من :

مصر والمغرب وتونس والأردن ، والمعروفة بـ : اتفاقية أغادير ، فى ٢٥ يناير ٢٠٠٤ ، والتى تقضى بتحرير التجارة المتبادلة من الرسوم الجمركية بين الدول الأربع ، وتهدف هذه الاتفاقية الى اتمام عمليات تراكم المنشأ فيما بين الدول الأربع عند التصدير الى الاتحاد الأوروبى مما يعظم استفادة مصر من اتفاقية المشاركة ويساهم ايجابياً في التكامل الصناعى بين الدول العربية الأربع .

هذا بالاضافة الى :

١- اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية بين مصر والدول العربية حيث وقعت اتفاقية تجارة حرة تفضيلية مع العديد من الدول العربية ودخلت حيز التنفيذ كما يلى :

- مع لبنان ، ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٩/٣/١٥
- مع سوريا ، ودخلت حيز التنفيذ فى ١٩٩١/١٢/١
- مع المغرب ، ودخلت حيز التنفيذ فى ١٩٩٩/٤/٢٨
- مع تونس ، ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٩/٣/١٥
- مع ليبيا ، ودخلت حيز التنفيذ فى ١٩٩١/٦/١٨
- مع الاردن ، ودخلت حيز التنفيذ فى ١٩٩٩/١٢/٢١
- مع تركيا ، ودخلت حيز التنفيذ في ابريل ١٩٩٧

٢- الاتفاقيات الثنائية بين مصر والدول العربية

وتهدف هذه الاتفاقيات الى تفعيل التكامل بين مصر والدول العربية والتعاون فى مجالات مختلفة ، كالاستثمار والتجارة ، وكذلك مجالات الاسكان والتعمير والبيئة ، والصناعة ، والسياحة ، والثقافة والاعلام ، ومثال ذلك انه تم التوقيع على ١٨ اتفاقية للتعاون بين مصر وسوريا أثناء انعقاد اللجنة العليا المصرية السورية في الفترة من ٢٢- ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣ .

وتشتمل على تفعيل التعاون بين البلدين في مجالات الاستثمارات والتجارة ، وكذلك اتفاقية مذكرة تفاهم بين مصر والجزائر في اكتوبر ٢٠٠٣ وذلك للتعاون في مجال التكوين المهنى والبيئة .

ثانيا : التعاون الافريقى

تحتل القارة الافريقية مكانة خاصة بالنسبة لمصر بعد العالم العربى ، حيث يفرض البعد الأمني والاستراتيجي لمصر ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادى مع أفريقيا كأولوية متقدمة في سياسة مصر وتوجهاتها وذلك كما يلى :

١- اتفاقية التجارة الحرة ودول الكوميسا .

٢- الاتفاقيات الثنائية بين مصر ودول أفريقيا .

- **اهمية اتفاقيات التجارة الثنائية فى اقتصادات مصر والدول العربية**

يكتسب قطاع التجارة الخارجية أهمية خاصة فى اقتصادات الدول العربية ، ويتضح ذلك من ارتفاع نسبة اجمالى التجارة الخارجية العربية الى الناتج المحلى الاجمالى ، والتى تصل الى اكثر من ٥٠% في بعض الدول .

يرجع ذلك الى طبيعة الهياكل الاقتصادية فى الوطن العربى ودرجة نموها ، حيث تكاد تعتمد بعض هذه الاقتصادات العربية اعتماداً كاملاً على الخارج لتوفير احتياجاتها على الرغم من ذلك لا تزال الدول العربية تعتمد اعتماداً أساسياً على تصدير عدد من السلع الأولية ، يأتى البترول على رأسها ، وهذا يجعل حصيلة هذه الصادرات ، وبالتالى تمويل برامج التنمية فى هذه الدول عرضة للاضطرابات نتيجة للتقلبات المستمرة في اسعار المواد الأولية ، الى جانب الاجراءات الحمائية المتبعة من جانب الدول الصناعية الكبرى ، ومن ثم يعرض التجارة العربية للكثير من التحديات والعقبات .

وفى هذا الاطار قامت مصر بعقد اتفاقيات تجارة حرة وتفضيلية مع مجموعة من الدول العربية لتدعيم التجارة بينهم وإزالة العقبات التجارية ، وكانت هذه الدول هى : المغرب ، ليبيا، العراق ، لبنان ، سوريا ، تونس ، والأردن .

ويرتفع التبادل التجارى بين مصر ودول الاتفاقيات عام بعد عام ، كما تشير الاحصائيات، حيث بلغ اجمالى قيمة الصادرات المصرية الى دول الاتفاقية حوالى ٩٠٨ مليون دولار فى

عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٧٤٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ ، أما بالنسبة للواردات من هذه الدول فقد بلغت اجمالى قيمتها عام ٢٠٠٥ حوالى ٤٣٠ مليون دولار مقارنة بـ ٢٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ .

ويمكن القول بشكل عام ان تحقيق مصر لفائض فى الميزان التجارى لها مع الدول العربية التى عقدت معها اتفاقيات شراكة تجارية خلال السنوات الماضية يدل على استفادة مصر الكبيرة من الاعفاءات الجمركية والضريبية على الصادرات والواردات بين مصر وهذه الدول ، مما عمل على تشجيع التجارة فيما بينهم وتنميتها مما قد يؤدى فى المستقبل ، عند وصول هذه الاتفاقيات الى مرحلة الاعفاء الكلى من الضرائب الجمركية على الصادرات والواردات بين الدولتين ، الى زيادة التبادل التجارى وزيادة مساهمة التجارة المصرية مع الدول العربية في اجمالى التجارة الخارجية لمصر .

كما يمكن القول أن هذه الاتفاقيات ساهمت في تعزيز التعاون الاقليمى بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادى والسياسى ، وذلك لسببين :

١) توفر هذه الاتفاقيات للدول العربية بعض الشروط الأساسية (درجة أعلى من تحرير التجارة ، تطبيق نظم ومعايير متفق عليها دوليا ، قدراً من الالتزام بتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى) ، والتى تزيد من قدرة الدول العربية على الاستفادة من فوائد الاندماج الاقليمى .. هذا من ناحية .

٢) ومن ناحية اخرى ، تدفع هذه الاتفاقيات الدول العربية الى التعاون الاقليمى لتفادى بعض الآثار المعاكسة لتلك الاتفاقيات مثل قضية تحول التجارة :
Trade Diversion ، حيث تسمح بقاعدة تراكم المنشأ الصناعى لمنتجات الدول العربية المتوسطية المصدرة الى أوروبا .

- **الشروط الواجب توافرها لإمكانية استفادة الدول العربية من فوائد الاندماج والتعاون الاقليمى :**

وفقا للنظرية الاقتصادية والواقع العملي ، يحقق التعاون الاقليمى نوعين من الفوائد : الاستاتيكية ، والديناميكية .

وتتوقف قدرة الدول على الاستفادة من فوائد التعاون الاقليمى على توافر مجموعة من الشروط .. ولكن ماالمقصود بالمكاسب الاستاتيكية ، والديناميكية ؟

- المكاسب الاستاتيكية

تختص المكاسب الاستاتيكية بالآثار المحتملة للتعاون الاقليمى على التجارة البينية فى الأجل القصير .

ووفقاً لنظرية الاتحاد الجمركى يترتب على قيام التعاون الاقليمى نوعين من الآثار المحتملة :

- خلق التجارة Trade creation، ويقصد بخلق التجارة : زيادة حجم التبادل التجارى بين دول المنطقة الجمركية نتيجة تحرير العوائق فيما بينهم ، ودون أن يؤثر ذلك على تجارة اعضاء المنطقة مع دول خارجها بقدر كبير ، وعليه يؤثر خلق التجارة تأثيراً ايجابياً على الرفاهة .

- تحويل التجارة Trade Diversion ويقصد بتحويل التجارة ان تقوم الدول الأعضاء بإحلال منتجات بعض الاعضاء الآخرين الأقل تكلفة محل الواردات من بلدان خارج المنطقة ، والتى كان يتم استيرادها قبل قيام الاتحاد الجمركى من العالم الخارجى بالرغم من أن سلع دول المنطقة قد تكون اقل جودة وأعلى سعراً ، وعليه فإن تحويل التجارة يؤثر سلباً على الرفاهة .

ويتوقف الأثر الصافى للاتحاد الجمركى أو منطقة التجارة الحرة على محصلة كل من الأثر الانشائى والأثر التحويلى ، وكلما كان الأثر الانشائى اكبر من التحويلى كلما ادى الاتحاد الجمركى الى تزايد رفاهة الدول الأعضاء .

وتجدر الاشارة الى أن خلق منطقة تجارة حرة لا يؤدى بالضرورة الى استفادة الدول الأعضاء فى هذه المنطقة من تلك الفوائد الاستكاتيكية ، وإنما تتوقف قدرتهم على الاستفادة من تلك الفوائد على توافر ثلاثة شروط :

- تشابه او تنافس هياكل الانتاج ، فكلما كانت هياكل الإنتاج متشابهة ، كلما تزايد احتمال حدوث الأثر الانشائى وقل احتمال حدوث الأثر التحويلى والعكس صحيح .

- مستوى التعريفة الجمركية قبل قيام الاتحاد الجمركى ، فكلما كانت التعريفة الجمركية بين الدول المزمع اندماجها اقليمياً مرتفعة ، كلما زادت احتمالات تحقق الأثر الإنشائى وقلت احتمالات الأثر التحويلى للتجارة اثر الغاء هذه التعريفة .

- مستوى التعريفة الجمركية فى مواجهة العالم الخارجى بعد قيام الاتحاد الجمركى ، فكلما انخفضت التعريفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجى كلما قل احتمال تحقق الأثر التحويلى، وبالتالى فمن الأفضل ان تسعى الدول التى تدخل هذه الاتفاقيات الى خفض المستويات العامة لرسومها الجمركية تجاه كافة الأطراف .

وبدراسة مدى انطباق تلك الشروط على الدول العربية ، يمكن القول بأن هذه الدول من المتوقع ان تستفيد استفادة ملموسة من المكاسب الاستاتيكية للاندماج الاقليمى (وذلك لميل هياكلها الانتاجية للتشابه وهو ما يعنى احتمال ان يفوق الأثر الانشائى حجم الأثر التحويلى) . ولارتفاع مستوى التعريفة الجمركية المطبقة لهذه الدول (على الرغم من اتباعها لبرامج التحرير الاقتصادى) وذلك بمقارنة بعض الدول الأخرى ، وهو ما يعنى اتساع فرص خلق التجارة ، وأخيراً لوجود احتمال ان تنخفض التعريفة الجمركية للدول العربية فى مواجهة العالم الخارجى نتيجة لتطبيق اتفاقية الجات / اوروجواى واتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبى وبذلك يتضاءل حجم تحويل التجارة المتوقع .

- المكاسب الديناميكية

وتختص الآثار الديناميكية بالآثار المحتملة للتعاون الاقليمى على كل من النمو والاستثمار في الأجل الطويل ، وفى هذا الخصوص تجدر الإشارة الى أن هناك شبه اتفاق بين الاقتصاديين على أن الفوائد الديناميكية للاندماج الاقليمى اكثر أهمية من تلك الاستاتيكية .

ويتوقف تحقيق الفوائد الديناميكية على طبيعة الاندماج الاقليمى ، بمعنى هل هو عميق deep أم سطحى shallow ، فكلما كان الاندماج الاقليمى عميقا ، اى يشمل بالإضافة الى تحرير التجارة تنسيقا في السياسات والنظم والأطر المؤسسية الداخلية ، كلما ساعد ذلك على تحقيق الفوائد الديناميكية للاندماج الاقليمى ، وذلك لأنه في غيبة تنسيق واصلاح السياسات الداخلية تتضاءل فرص النمو وزيادة الكفاءة ..

وتشير النظرية الاقتصادية الى ان الاندماج الاقليمى ومن ثم اتساع الأسواق ، يـؤدى الى مجموعة من الآثار الديناميكية من أهمها :

* تزايد معدلات الاستثمار المحلى والأجنبى لتزايد فرص تحقيـق معـدلات ربحيـة مرتفعة .
* ازدياد فرص التوظف بالمعنى الشامل أو بمعنى خلق الوظائف .
* تحقيق وفورات النطاق الداخلية والخارجية .
* زيادة حدة المنافسة ومن ثم تحقيق توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية .
* انتشار التكنولوجيا فضلاً عن تقدمها ، نتيجة لتزايد فرص التعاون في مجـال البحوث والتطوير التكنولوجى واتساع نطاق تطبيقها .

وتشير تجارب التعاون الاقليمى الحديثة الى أن الدول الاعضاء في اى تجمع اقليمـى تستطيع تعظيم الاستفادة من تلك الآثار الديناميكية إذا ما توافرت مجموعة من الـشروط مـن أهمها :

- درجة عالية من تحرير التجارة ، فتحرير التجارة يؤدى الى اتساع الأسواق ، زيـادة المنافسة ، التخصص وفقا للمزايا النسبية ، وكذلك الاستفادة مـن وفـورات النطـاق الداخلية والخارجية.
- تغيير دور الدولة من الانتاج الى المراقبة والتنظيم ، ولا شك ان انسحاب الدولة مـن بعض الأنشطة الانتاجية والخدمية ، من شأنه إفساح المجال للقطاع الخاص ، وزيـادة درجة المنافسة ، وتحسين نمط توزيع الموارد ، وايضا ارتفـاع الكفـاءة الانتاجيـة ، كذلك يتيح هذا التغير للدول ان تتفرغ لبناء رأس المـال البـشرى وتطـوير القـدرة التكنولوجية ، وتوفير بيئة منافسة للاستثمار وكلها عوامل تساعد على الاستفادة مـن الفوائد الديناميكية للتعاون الاقليمى .
- تمتع الدول بأهلية دولية : وذلك نتيجة لالتزامها في إطار العديد من الاتفاقيات الدولية (الجات / أوروجواى / والمشاركة مع الاتحاد الأوروبى ، ومنطقة التجـارة الحـرة العربية) بعدم الرجوع في سياسات الاصلاح التى تبنتها ، وهو ما يزيـد مـن ثقـة المستثمرين في شفافية ومصداقية تلك البرامج والسياسات الاصلاحية .

وبدراسة مدى انطباق تلك الشروط على الدول العربية :

بمكن القول بأن الوضع الحالى للدول العربية بشكل عام أفضل من الماضى ، فنتيجة لتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى تزايدت درجة تحرير التجارة ، كما تضاءلت مساهمة الدول في النشاط الاقتصادى ، وأخيراً شهدت الدول العربية تحسناً في درجة الثقة الدولية ، وهو ما يرجع احتمال نجاح تجربة التعاون العربي الاقليمى .

ثانيا : الاتفاقيات التجارية الثنائية

الواقع إن التجاء الدول الى عقد اتفاقات تجارية جاء علـى اثـر تـدهور العلاقـات الاقتصادية الدولية في فترة ما بين الحربيين العالميتين وخاصة عقب الكساد الكبير ولمواجهـة أزمات التجارة الدولية واختلال موازين المدفوعات في ذلك الوقت نتيجة تسابق الدول الكبرى فى فرض العديد من القيود على وارداتها وتخفيض قيم عملاتها وفى اتباع مختلف الـسياسات التى تحد من توسيع الاسواق .. ومن ثم فإن الالتجاء الى عقد اتفاقيات تجارة أو تجارة ودفـع كان اجراءا استثنائيا لمواجهة ظروف ايضا كانت استثنائية .

ارتبط تنظيم التجارة الخارجية في مصر بعـد الثـورة ارتباطـاً وثيقـا بـالتخطيط الاقتصادى والذي كانت أبرز ملامحه وضع التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب ، وفى هذا الصدد كان القطاع العام هو المسئول عن الاستيراد والتصدير مع إعطـاء القطـاع الخاص الحق في المشاركة في تجارة الصادر ، ومن هذا المنطلق كـان الاهتمـام باتفاقـات التجارة والدفع كأحد اهم السياسات التجارية (١) .

١- عناصر اتفاقات التجارة

- مدة الاتفاق سنة واحدة عادة مع امكان التجديد تلقائياً بموافقة الطرفين .

- يتضمن الاتفاق قائمتين احدهما بالصادرات والأخرى بالواردات التى تـدخل فـي نطـاق المبادلة ، وقد يتفق الطرفان على حجم الكميات أو القيم المستهدف تبادلها خلال فترة الاتفـاق مع إمكانية وجود شرط إلزامى بضرورة الوفاء بالكميات أو القيم المحددة فى الاتفاق .

- يتضمن الاتفاق طريقة مدة وكيفية تعديل القوائم المشتركة .

- يتضمن الاتفاق غالبا ما يجيز انشاء لجنة مشتركة من الدولتين تجتمع دورياً لمتابعة التنفيـذ والنظر في اى مشاكل تعترض التنفيذ .

---

١) تعرف السياسة التجارية بأنها عبارة عن مجموعة من الاجراءات المتعلقة بالعلاقات التجارية بين الدول على مختلف نظمها الاقتصادية ، وتتضمن هذه الاجراءات الأساليب والتدابير التى تمكن من الحصول على ميزات بعينها أو تلك التى تحول او تقلل من تعرض الاقتصاد الوطنى للمخاطر .

أما اتفاق الدفع فقد كان الهدف منه تنظيم الكيفية التى بمقتضاها يتم تسوية المدفوعات والالتزامات الناشئة عن العلاقات الاقتصادية بين دولتين ، وقد يلحق باتفاق تجارى أو لا يلحق بالاتفاق التجارى به أما الاتفاق الدفع فيتضمن العناصر التالية :

- فتح حساب لكل من الدولتين لدى البنك المركزى فى كل منهما لتسجيل المبالغ المستحقة لكل منهما إزاء الأخرى الناشئة عن العمليات التى تدخل في نطاق الاتفاق .

- تحديد العملة التى تتم على اساسها التبادل التجارى بين الدولتين وقد تكون هذه العملة عملة احد الدولتين أو عملتيهما أو توسيط عملة واحدة ثالثة وتحديد سعر الصرف الذي يستخدم في التسويات بين الدولتين (فى اغلب اتفاقات التجارة والدفع التى عقدتها مصر مع دول اخرى تم استخدام الدولار الحسابي والاسترلينى الحسابي كعملتين وسيطتين) .

- تحديد هامش لا يتعداه الفرق بين الجانب الدائن والجانب المدين (حد المديونية) وفى حالة تعدية لصالح دولة قبل الأخرى كان للدولة الدائنة الحق في تسويته بأى عملة قابلة للتحويل .

- تحديد سبل تسوية الرصيد وتحديد مواعيد التسوية .
- تحديد فترة الاتفاق وكيفية مدة او تعديله .

٣- الأسباب التي تدفع نحو تأليف ترتيبات تجارية إقليمية

من المعلوم أن بعض الدول قد تكون مدفوعة باعتبارات اقتصادية ، وقد يكون البعض مدفوعاً باعتبارات سياسية تتعلق بالأمن القومى ولكن هناك فوائد من قيام اتفاقيات تجارية أو أى ترتيب تجارى / اقليمى وهى على النحو التالى :

- بناء الثقة :

عندما تقرر الدول تأليف اتحاد جمركى فإنه لا بد من أمرين هما إزالة الحواجز التى تعترض التجارة البينية ثم تطبيق سياسة تجارية موحدة تشمل تعريفة جمركية خارجية موحدة وتتوافر للسلع والمنتجات حرية التنقل داخل الإقليم الجمركي ما لم يكن هناك مخالفة للنظام العام والآداب (*) وكذلك سترتبط الدول وتتضافر جهودها ونقل عوامل التوتر بينهما لتأخذ سياسة حسن الجوار ... والدور الذي تؤديه الاتفاقات التجارية الاقليمية في بناء أواصر الثقة والتفاهم أمر لا غنى عنه للنمو الاقتصادى ولا شك ان قيام الاتحاد الأوروبى خير مثال على

(*) تعرف منظمة التجارة العالمية الاتحاد الجمركى : بأنه الاستعاضة عن اقليمين جمركيين أو أكثر باقليم جمركى واحد .

ذلك ، فقد ساهم كثيرا فى الحد من التوترات والتناحر بين فرنسا وألمانيا وتجنب قيام النزعات العدائية بينهما كما أن توحيد العملة (اليورو) كان من أهم عناصر ربط الشعوب الأوروبية ٠

- توسيع نطاق التجارة

من أهم الاثار الاقتصادية للاتفاقيات التجارية الاستعاضة عن منتج مرتفع التكلفة بمنتج منخفض التكلفة الأمر الذى يزيد من حجم التجارة بين الأعضاء واستفادة المستهلكين من الأسعار المنخفضة بعد إزالة الرسوم الجمركية وتزيد المنافسة بين الشركات المنتجة وتعمل على تصحيح أوضاعها وترشيد استخداماتها ولكن يجب فى الوقت ذاته على الدول الأعضاء الانفتاح على الخارج من خلال عدم المغالاة فى فرض رسوم على منتجات منافسة من دول أخرى الأمر الذى يعمل على توفير حماية مضرة بالصناعة المحلية وقتل المنافسة مع اتجاه الدول الأخرى خارج التكتل لاتخاذ اجراءات مضادة لصادرات دول التكتل ٠

- زيادة عوائد الاستثمار وزيادة المنافسة

لاشك أن أى ترتيب تجارى اقليمى يزيد من عوائد الاستثمار ويشجع المنافسة بين المؤسسات ، كما أن زيادة حجم السوق تعمل على زيادة المنافسة نظرا لان الشركات المنتجة ستعمل على زيادة حصتها فى الأسواق وهذا بالتبعية يؤدى الى زيادة الكفاءة الانتاجية للصناعة مع اقتصاديات الحجم الكبير وخير مثال على ذلك النجاح الذى حققه الاتحاد الأوروبى سبب التجارة الكبيرة فيما بين الصناعات التحويلية وما صاحب ذلك من ترشيد الانتاج ٠

- وسيلة لجذب الاستثمار الاجنبى المباشر

من المسلم به أن وجود سوق متكاملة وانتهاج سياسة منفتحة على الخارج وغيرها من سياسات الاقتصاد الكلى الناجحة تعد أهم محددات الاستثمار الاجنبى المباشر ، فالاتفاقات التجارية تشجع التدفقات الاستثمارية سواء بين الدول الأعضاء أو من خارج الاتفاقية حيث أنه فى حالة الاتحاد الجمركى يكون هناك سوقا واحدة داخل جدار التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة يمكن أن تزيد من الحافز لدى المستثمرين الأجانب للدخول فيما يسمى بالقفزة التعريفية إذا كانت التعريفة الخارجية الموحدة أعلى من التعريفة السابقة بالنسبة لبعض الدول، كما أن الحد من تشوهات الانتاج داخل دول فى الاتفاق يمكن أن يزيد الكم الاجمالى للاستثمار الذى يقدمه المستثمرون فى الدول الأعضاء ، كما أن الزيادة التى يمكن أن يحدثها فى حجم

السوق تمكن من زيادة كمية الاستثمار سواء من جانب المستثمرين الـداخليين أو الخـارجيين وهذا الأثر الذى ينطوى على أهمية خاصة للاستثمارات الكبيرة ٠

٣- معايير الدخول في اتفاقات تجارية

إن من أهم معايير الدخول في اتفاقات تجارة هو خلق مجال للمنتجات الوطنية للنفاذ الـى الأسواق العالمية الى جانب تحقيق المزايا التى سبق الإشارة اليها ..

وقبل الدخول في المفاوضات تقوم الدول عادة بدراسة الأوضاع الاقتصادية فـي الدولـة الأخرى فيما يتعلق بهياكل الإنتاج وطرائق الإنتاج وهيكل الصادرات والـواردات والرسـوم والتعريفات السائدة ودرجة النمو الاقتصادى بين البلدين ومستويات التضخم .. وكل ما يولـد قدرة تنافسية للدولة المقصودة بالاتفاقية على حساب المنتج الوطنى .

أيضا مستويات الإنتاجية في الهياكل الصناعية وتكلفة الإنتاج وسياسات تحفيز الـصادرات وتأثيرها على التنافسية ومستويات دعم المنتجات الوطنية .وكذلك درجة الاكتفاء الذاتى والتـى تعكس انغلاق أو انفتاح الاقتصاد على العالم ...

والاتفاقات لا تتم بين يوم وليلة وليست مجرد تصرف فردى أو نتيجـة رد فعـل ولكـن تتطلب عملية تفاوضية يقوم بها ممثلون للعديد من الجهات المعنية – تتطلب عمليـة التفـاوض بهدف الوصول الى اتفاقيات أو معاهدات تجارية ان يكون لدى المفاوض المعلومات الخاصـة بالطرف الأخر من حيث مكونات الاقتصاد القومى – التجارة الخارجية للدولة – أهم المنتجات القابلة للتصدير – حجم السوق وأهم الواردات – حجم السكان والتقسيم العمرى – التـشريعات الجمركية السارية – الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل – اسعار السوق – منافذ التوزيـع .....الخ

ثم على المفاوضين تحديد اهداف التفاوض مع وضع مجموعة من البـدائل التـى يمكـن طرحها اذا اقتضت الحاجة ويمكن في هذه الحالة وضع الحلول الممكنة للوصول الى الاتفـاق أو المعاهدة .

ومن المحتم ان يكون المفاوض التجارى ملما بالقواعد المنظمة للتجارة العالمية وعمـا اذا كانت الاتفاقات التى سيتم الوصول إليها متسقة مع الاتفاقات الدولية ولا تتعارض معها خاصة

إذا كان الطرفان من أعضاء منظمة التجارة العالمية وأيضا مدى الغنم والغرم الـذي سـيتحقق لبلده من جراء عقد الاتفاقية التجارية .

اهمية المفاوض

يتولى التفاوض أشخاص طبيعيون مفوضون من قبل الدول التى يمثلونها ومن ثـم فـإنهم مسئولون عن كل تصرفاتهم ولذا يتعين ان يكونوا مزودين بالصلاحيات اللازمـة . وعمليـة التفاوض قد تكون ايجابية أو سلبية ، فاذا انتهت المفاوضات دون الوصول الى نتائج محـددة فإن كل ما حدث خلالها لا يلزم المفاوضين حتى لو كانت هناك مواقف مبدئية تمخضت عـن الاجتماعات .

مراحل التفاوض

للتفاوض مراحل ثلاثة :

- **مرحلة ما قبل التفاوض :**

وهى مرحلة تجميع المعلومات ووضع الرؤى حول سير المفاوضات وتحديـد المطلـوب طرحه على مائدة التفاوض وهى مرحلة يتعين من خلالها الوقوف على كافة ما يتعلق بالطرف الأخر .

- **مرحلة التفاوض:**

وهى المرحلة التى يجلس فيها الأطراف المختلفة فى المواجهة وفيها يعرض كـل طـرف رؤيته حول الموضوع المطروح وهذه المرحلة قد تنتهى بأن يتمكن احد الاطراف من فـرض رؤيته على الطرف الآخر والتسليم بشروطه أو عرضه (الدول المتلقية للمعونات والمنح عادة تكون الطرف الضعيف القابل لشروط الطرف المانح) . ويمكن أن تنتهى هذه المرحلة بـدون الوصول الى اى نتائج حين يصر طرفى التفاوض على مطالبهم التي قـد تكـون متبانيـة أو لصالح طرف تجاه الآخر .

وعموما فإن نجاح اى طرف في الحصول على مزايا تفوق ما حصل عليه الطرف الآخر هى ايضا ثمرة الجهد المبذول من هذا الطرف وقدرته على طـرح وجهـة نظـره المدعمـة بالحقائق ويعتمد نجاح المفاوض في بعض الأحيان على القدرة التفاوضية للمفاوضين ويقـصد بالقدرة التفاوضية مهارة أعضاء الفريق المفاوض ومن ثم فإن انتقائهم أمر ضرورى ويجـب

ان يكون الفريق المفاوض على انسجام ويكمل بعضهم البعض ويمتلك القدرة على المناورة بصدد الوصول الى نتائج ، وعموما فإن مرحلة التفاوض يمكن ان يتولد عنها اتفاق أو معاهدة أو بروتوكول (*) .

مرحلة ما بعد التفاوض

وهى المرحلة التى يبدأ فيها تنفيذ ما تم الاتفاق عليه خلال التفاوض وفى حالة الاتفاقات التجارية تخطر السلطات الجمركية بما تم الاتفاق عليه بشأن منتجات الدولة التى تم الاتفاق معها من حيث طبيعة الإعفاءات ونسبة التخفيض في الرسوم الجمركية.

هذا وبشكل عام فإن للأطراف الاتفاق على تحديد أجل لانتهاء أو تعديل أو الاتفاق على آلية معينة لإلغاء الاتفاقية .

التوقيع على الاتفاقية

يعد التوقيع على الاتفاقية بمثابة إقرار يعبر عن رضاء الإطراف الموقعة على ما تم التوصل اليه من اتفاق والتوقيع على الاتفاق لا يعنى في الأصل ان المعاهدة باتت سارية المفعول إذ يجب التصديق من جانب الدولة باعتبار ان ذلك يعنى التزامها بأحكام المعاهدة.

ويمكن للمفاوضيين التوقيع بالأحرف الأولى لإثبات حسن نية المتفاوضين ويرى بعض الفقهاء أن التوقيع بالأحرف الأولى قد ينتج الآثار القانونية للتوقيع الكامل .

أما التصديق فهو فقط الذى يكسب الاتفاقات القوة التنفيذية باعتباره إقرارا يصدر عن السلطات الداخلية المختصة بالموافقة على المعاهدة ومن ثم يجعل الدولة ملزمة بأحكام هذه المعاهدة وهذا يعنى ان التصديق مسألة موضوعية هامة ينقل المعاهدة الى نطاق القانون

(*) تعريف الاتفاقية :

هى اتفاق مكتوب بين اشخاص القانون الدولى لإحداث نتائج قانونية او مجموعة من الحقوق والالتزامات الدولية وتعتبر اتفاقاً دولياً بغض النظر عن الشكل أو المضمون الذي يظهر به الاتفاق وفقاً لأحكامه وقد استعملت اصطلاحات متعددة الدلالة على ذلك مثل : معاهدة / ميثاق / نظام / عقد / تقرير / بروتوكول / تسوية اتفاق / اتفاق مؤقت / عقد منحق / نظام اساسى – كل هذه الاصطلاحات ذات مدلول واحد حيث تعنى حدوث اتفاق بين دولتين أو اكثر للوصول الى نتائج محددة قد تكون تسوية نزاع أو وضع حد لحرب أو وضع صيغة لتعاون الفنى أو التبادل التجارى .. الخ .

ولا يعتبر من قبل الاتفاقات الدولية ما يسمى بإعلان المبادىء أو اعلان النوايا أو البيانات المشتركة أو ماتقدمه الدول من مذكرات عن موضوع ما .

الواجب التنفيذ (يرى البعض ان المعاهدات ذات الشكل المبسط لا تشترط التصديق ويبقى هذا التصديق أمراً واجباً بالنسبة للمعاهدات بالمعنى الدقيق وتأتى الاتفاقات التجارية الثنائية بين بعض الدول العربية مثلاً لذلك) .

تعتبر من قبيل الاتفاقات التجارية تلك التى تنبىء بظهور احد مراحل التكتل أو التكامل الاقتصادى (*) وهناك درجات للتكامل الاقتصادي والتي تبدأ باتفاقيات التجارة التفضيلية وتنتهى بالوحدة الاقتصادية .

- **الاتفاقية التفضيلية :**

وهى أدنى درجات التكامل حيث يتم بمقتضاها تخفيض العوائق التجارية بين الدول المشتركة في الاتفاقية في حين تبقى بالنسبة لغيرها من الدول .

- **منطقة التجارة الحرة :**

هذه المرحلة عبارة عن الاتفاق بين دولتين أو أكثر على الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على التبادل التجارى البينى دون أن ينصرف ذلك الى دول أخرى ومن أمثلة مناطق التجارة الحرة حاليا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى بدأت فعالياتها اعتبارا من ٢٠٠٥/١/١ والتى ألغيت بموجبها الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء والتى انتهت بموجبها نظرياً القوائم السلبية والكمية بين الدول الأعضاء وأيضا منطقة التجارة الحرة الكوميسا التى بدأ العمل بموجبها في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ والتى ألغى بمقتضاها كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء .

- **الاتحاد الجمركى :**

وهى مرحلة تتجاوز سابقتها من حيث إلغاء الرسوم الجمركية والقوائم الكمية بين الدول الأعضاء إضافة الى ذلك يكون لها أى الدول الأعضاء هيكل موحد للتعريفات الجمركية قبل الدول الأخرى غير الأعضاء .

(*) يعرف التكتل الاقتصادى بإنه مجموعة دول تتفق فيما بينها على تخفيض أو الغاء القيود التجارية مع التنسيق أو التوحيد الجزئى أو الكلى لسياستها الاقتصادية

- **السوق المشتركة :**

وفى هذه المرحلة يتم إزالة كل القيود التى نحد من تحركات العمالة ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء بجانب إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية ووجود هيكل موحد للتعريفات الجمركية قبل الدول الأخرى .

- **الوحدة الاقتصادية :**

وهو الإطار الموحد لكافة النظم والسياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالقوانين الجمركية والضريبية وكذا توحيد قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والنظم البيئية ووجود عملة موحدة وبرلمان موحد ومفوضيه تمثل كافة ما يتعلق بالاتحاد من مسائل قبل العالم الخارجى ويعد الاتحاد الأوروبى المثال الذي يحتذى به فى هذا السياق .

وعموما تتصف جميع مراحل التكتلات الاقتصادية بخاصية عدم التمييز بين أعضاء التكتل الاقتصادى الواحد في بعض الجوانب الاقتصادية التى يتم الاتفاق عليها بينهم مع الابقاء على سياسة التمييز تجاه الدول التى تقع خارج نطاق التكتل .

ينبثق عن الاتفاقات التجارية اتفاقيات فرعية منها :

- اتفاقية قواعد المنشأ
- اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمارات
- اتفاقية منع الازدواج الضريبى
- اتفاقية لحماية حقوق الملكية الفكرية
- اتفاقية اقامة مراكز تجارية أو معارض
- اتفاقيات لتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية
- اتفاقيات تعاون فنى في مجال التدريب
- اتفاقيات لتنظيم استغلال المياه الإقليمية في البلد فى مجال الصيد البحرى
- اتفاقيات لفض المنازعات
- اتفاق بين غرف التجارة
- اتفاق تعاون بين مراكز تنمية الصادرات
- اتفاق إنشاء مجالس رجال أعمال مشتركة

وقد يقتصر الأمر أحياناً على أى من الاتفاقات دون ان تصل الى مستوى اتفاقيات مناطق التجارة الحرة (تجدر الاشارة في هذا الصدد كما سبق الإشارة الى ان مصر قد سبق لها خلال الفترة من عام ١٩٥٠ وحتى بداية السبعينات عقد اتفاقيات تجارة ودفع مع العديد من الدول والتى كان يتفق خلالها على تسوية العلاقات التجارية بعملة حسابية أى لم يكن هناك نقد يتم سداده مقابل الاستيراد وأيضا لم يكن هناك ما يتم استيراده فى حالة التصدير بل كانت العلاقات التجارية فى صورة صفقات سلعية تبادلية) ٠

٤ - <u>أحكام (الجات) بشأن اتفاقيات التكامل الاقتصادى</u> (*)

أ) تسمح اتفاقيات (الجات) بشأن مشاريع التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء ، التى تتخذ صيغة اتفاقيات لمنطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركى ، وتعتبرها استثناء من شرط معاملة الدولة الأكثر رعاية ، الذى يمثل الركن الأساسى (للجات) ، بمعنى أن ما تتبادله الدول الأعضاء من مزايا تجارية فى نطاق هذه الاتفاقات يعتبر بمثابة اجراء داخلى يتم فى دولة واحدة ، ولا يمتد تلقائيا الى الأطراف المتعاقدة الأخرى بهذه الصفة ٠ ويسرى هذا السماح على مشاريع التكامل القائمة قبل نفاذ (الجات) أو التى تقوم بعدها وسواء كانت تضم دولا أطرافا فى (الجات) فقط أو دولا أخرى غيرها ، غير أن الأطراف المتعاقدة فى (الجات) هى التى تكون ملزمة تجاه (الجات) بمقتضى الأحكام المنظمة لهذه المشاريع فى اتفاقية (الجات) ، وترتكز أحكام الجات على مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية ، باعتبار أنهما المعنيان بالجوانب التجارية ، ولكن مشروع التكامل يكون أعد مدى من ذلك ، بأن يتخذ صورة سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادى ٠

(ب) تضمنت المادة (٢٤) من اتفاقية (الجات) الأصلية لعام ١٩٤٧ ، الأحكام المنظمة لقواعد والاشتراطات التي تتطلبها الاتفاقية في مثل هذه المشروعات لكي تكون متمشية مع روح ونصوص الاتفاقية . حيث نجد ان تلك الأحكام تضمنت مجموعة من الاشتراطات والمعايير والتى تسرى أيضا على أى اتفاقية مرحلية لإنشاء اتحاد جمركي أو منطقة للتجارة الحرة ، يمكن تلخيصها فيما يلى :

١- ان تتضمن اتفاقيات التكامل الاقتصادي خطة عمل وجدولاً زمنياً كاملين يطبقان لتحقيق وإتمام التكامل خلال فترة زمنية معقولة .

(*) فاروق حسنين مخلوف ، ورقة عمل مقدمة الى لجنة الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية ، القاهرة ، ٤-٧ يوليو ١٩٩٤ ٠

٢- أن تنص تلك الاتفاقات علي إلغاء الرسوم الجمركية والأنظمة التقليدية الأخرى للتجارة على التبادل التجاري كله أو معظمه بصورة جوهرية بين الدول الأعضاء وان تؤدى إلى تيسير التجارة بين أعضائها وليس الى تقييدها مع الدول الأعضاء الأخرى.

٣- أن لا تكون الرسوم الجمركية أو القواعد الوطنية المطبقة على التجارة في كل دولة (فى حالة منطقة التجارة الحرة) أو الموحدة (فى حالة الاتحاد الجمركى) بعد إنشاء التكامل الاقتصادى ، أعلى أو اكثر تقييداً عما كانت عليه قبل إنشاء التكامل .

ج- استحدثت (مذكرة تفاهم) ضمن وثائق اتفاقية (الجات) لعام ١٩٩٤ تفسيرات وتطويراً وضبطاً لإجراءات المادة (٢٤) ، بما يضفى على هذه المسألة أهمية ومرونة أكبر ، وبما يجعلها في الواقع تنطوى على تشجيع ومساندة لقيام التكتلات .

ومن أهم ما تضمنته ما يلى :

١- الاعتراف بانتشار مناطق التجارة الحرة والاتحادات التجارية في العالم ، وتزايد أهميتها .

٢-الحاجة الى تحسين شفافية الاتفاقات التى يتم بحثها في إطار المادة (٢٤) من الجات ، وضرورة توافر تفاهم مشترك بين الدول الأعضاء بشأنها .

٣- أن تقييم أثار الرسوم والقواعد الأخرى المطبقة فى الدول الأعضاء فى مشاريع التكامل ، قبل وبعد سريان هذه المشاريع ، يكون على اساس وزن للمتوسط العام للرسوم المقررة ، طبقا للعروض المقدمة فى (جولة أورجواى) وإذا تعذر ذلك يمكن استخدام أية تدابير أو قواعد تتعلق بتدفقات التجارة للسلع المتأثرة بقيام هذه المشاريع .

٤- يمكن للعضو في مشروع للتكامل (اتحاد جمركى) التفاوض على زيادة رسوم جمركية سبق له الالتزام بعدم زيادتها علي سلع معينة ، بسحب أو تعديل الالتزام الجمركى المتعلق بها، كنتيجة لقيام المشروع ، ولو كان التعويض المقدم هو من خط جمركى أخر وتنظم مفاوضات لهذا الغرض قبل أحداث هذا التعامل .

٥- في حالة عدم شمول المشروع على خطة وجدول زمنى ، فإنه يمكن (للجـات) التقـدم بتوجيه مقترحات بها الى الدول الأعضاء المعنية ، وإذا لم تعمل تلك الـدول بهـذه التوصـية يمكن إعادة بحث المشروع في مرحلة لاحقة .

٦- تطبق على التكامل الاقتصادي القواعد الجديدة لتسوية المنازعات المعمول بها فى مواجهة الدول الأعضاء المنفردة .

٥- <u>لماذا لجأت مصر الى عقد اتفاقيات تجارة</u> ؟

لاشك أن قدرة مصر على تنمية صادراتها كانت محدودة فى ظل قيام الدول الكبـرى وضع عراقيل أمام صادرات الدول النامية عامة وكانت الصناعات التقليدية المصرية من أكثر النوعيات التى فشلت فى النفاذ إلى الأسواق العالمية (يعود ذلك إلى انخفاض مستويات الفـن الانتاجى وارتفاع التكلفة وهى أسباب للأسف ما زالت تلقى أعبائها على الصناعة المـصرية) ولم يكن لمصر أى وسائل أخرى سوى اتفاقيات التجارة التى يمكن من خلالها ايجـاد مـوطن قدم للسلع الوطنية فى أسواق دول أخرى ٠

كان لاتفاقيات التجارة دورا هاما فى تحقيق أهداف التصدير ، ومن ثم تحقيق حـصيلة من العملات الأجنبية كايرادات تسهم فى تمويل التنمية الاقتصادية ٠

وكان بموجب هذه الاتفاقيات يتم استيراد المـدخلات الـصناعية والمـواد الغذائيـة والخامات وهو الأمر الذى حال دون حدوث الأزمات فى العديـد مـن الـسلع الاسـتراتيجية (خاصة فى الوقت الذى كان هناك شبه حصار اقتصادى على البلاد كعقوبة لمواقفها الوطنيـة) بالاضافة الى ذلك كان هناك حالة من الاستقرار النسبى فى أسعار محددة بحيث لا تتغيـر إلا باتفاق الجانبين أو لأسباب مبررة ، الأمر الذى ساعد الأجهزة التخطيطية على وضع حسابات دقيقة لتكلفة التنمية وعائدها ٠

ولاشك أن لاتفاقات التجارة والدفع آثارا ايجابية على الاقتصاد المصرى تمثلـت فـى اقامة العديد من المشروعات الكبرى وساهمت فى تطوير الصناعة وتوفير مستلزمات الانتاج، فى الوقت ذاته قللت من الحاجة الى العملات الاجنبية ومن ثم تخفيف الـضغط علـى العملـة الوطنية ٠

الفصل الثانـــى

الاتفاقيات الثنائية بين مصر
وكل من (سوريا ، المغرب ، تركيا)(*)

(*) قام بإعداد هذا الجزء الدكتورة نجلاء علام .

الاتفاقيات الثنائية بين مصر وكل من(سوريا ، المغرب ، تركيا)

تمهيد

سوف نتناول بالدراسة والتحليل الاتفاقيات الثنائية بين مصر وكل من سوريا ، المغرب، وتركيا ٠

أولا : بعض المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات التجارة الخارجية

قبل البدء فى تقييم اتفاقيات التجارة الثنائية بين كل من مصر وسوريا ومصر والمغرب ومصر وتركيا ، نجد أنه من الضرورى التعرض لبعض المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات التجارة الخارجية الهامة لهذه الدول ٠

ويوضح الجدول رقم (١) بعض المؤشرات الاقتصادية لكل من مصر وسوريا والمغرب وتركيا ، ومنه يتضح ما يلى :

- إن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى السنوى (*) فى مصر بلغ (٤,٩%) عام ٢٠٠٥ ، والتضخم ٥,٤% ، ومعدل النمو هذا لا يكفى لوقف ارتفاع نسبة البطالة ١١,٢% عام ٢٠٠٥ وغير كاف لرفع مستوى دخل الفرد خاصة فى ظل معدل نمو سكانى مرتفع يبلغ ١,٩% سنويا ٠ هذا وتشير البيانات المتاحة عن الاقتصاد المصرى الى ارتفاع نسبة عجز الموازنة السنوى الى ٩,٧% من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ٢٠٠٥ ٠
- أيضا معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى السنوى فى كل من سوريا والمغرب قد بلغ ٤,٢% و ١,٦% عام ٢٠٠٥ ، والتضخم / الناتج المحلى الاجمالى ٦,٦% فى سوريا ، و ١,٨% فى المغرب عام ٢٠٠٥ ٠ بينما بلغت نسبة البطالة ٢٠% فى سوريا و١٨% فى المغرب ، ومعدل النمو السكانى ٢,٥% فى سوريا و ١,٦% فى المغرب

(*) وتشير البيانات الى أن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية يتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار خلال فترة التسعينات ، ويرجع ذلك الى اعتماده بدرجة كبيرة على المواد الأولية والبترول وهى تتميز بأسعار غير مستقرة أنظر :

- International Financial Statistics, Year Book, 2002 .

، وذلك عام ٢٠٠٥ . كما بلغت نسبة عجز الموازنة / الناتج المحلى الاجمالى فى سوريا ٦,٢% والمغرب ٥,٥% فى عام ٢٠٠٥ .

- هذا وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى السنوى لتركيا حوالى ٧,٤% عام ٢٠٠٥ ، ويلاحظ أنه أعلى من الناتج المتحقق فى كل من مصر وسوريا والمغرب ، كما بلغ معدل التضخم فى تركيا ٥,٤% عام ٢٠٠٤ وهو نفس معدل التضخم فى مصر عن نفس العام . هذا ويلاحظ أنه بالرغم من أن اجمالى عدد السكان بتركيا يكاد يقترب من اجمالى عدد السكان بمصر خلال عام ٢٠٠٥ ، إلا أن معدل النمو السكانى بمصر يبلغ ١,٩% عام ٢٠٠٥ بينما لا يتجاوز ١,٢% عن نفس العام فى تركيا ، كذلك نسبة البطالة فى مصر بلغت حوالى ١١,٢% بينما لم تتجاوز فى تركيا ٦,٦% عام ٢٠٠٥ ، كذلك نسبة عجز الموازنة / الناتج المحلى الاجمالى فى تركيا لم تتجاوز ٤,٣% فى حين بلغت ٩,٧% فى مصر و ٦,٢% فى سوريا وذلك عام ٢٠٠٥ .

جدول رقم (١)

بعض المؤشرات الاقتصادية لمصر وسوريا والمغرب وتركيا

عام ٢٠٠٥

المؤشر/الدولة	مصر	سوريا	المغرب	تركيا
الناتج المحلى الاجمالى (مليار دولار) بالأسعار الجارية	٨٩,٣	٢٦,٣	٥١,٧	٣٦٣,٣
معدل النمو (%)	٤,٩	٤,٢	١,٦	٧,٤
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (دولار)	١٢٥٠	١٣٨٠	١٧٣٠	٤٧١٠
اجمالى عدد السكان (مليون نسمة)	٧٤,٠	١٩,٠	٣٠,٢	٧٢,٦
معدل النمو السكانى (%)	١,٩	٢,٥	١,١	١,٢
معدل التضخم (%)	٥,٤	٦,٦	١,٨	٥,٤
معدل البطالة (%)	١١,٢	٢٠,٠	١٨,٠	٦,٦
عجز الموازنة / الناتج المحلى الاجمالى (%)	٩,٧	٦,٢	٥,٥	٤,٣

Source : World Bank. World Development Indicators, data base, April 2006 .

ويوضح الجدول رقم (٢) بعض مؤشرات التجارة الخارجية لمصر وسوريا والمغرب وتركيا كما يلى:

* بالرغم من ان ارتفاع نسبة التجارة / الناتج المحلى الاجمالى فى المغرب (٧٢,١%) وسوريا (٦٣,٦%) مقارنة بمصر (٦٢,٢%) عام ٢٠٠٥ ، إلا أن متوسط معدل النمو للصادرات فى مصر (٣٩%) أعلى منه فى سوريا (٧%) والمغرب (١٤%) عام ٢٠٠٥ وهو ما يعكس ديناميكية وتنافسية أعلى للصادرات المصرية فى الصادرات العالمية بالمقارنة بسوريا والمغرب ٠ ونجد أنه بالرغم من أن نسبة التجارة / الناتج المحلى الاجمالى فى تركيا (٦١,١%) عام ٢٠٠٥ وهى تكاد تقترب من نسبة التجارة / الناتج المحلى الاجمالى فى مصر عن نفس العام حيث بلغت فى مصر (٦٢,٢%) ، إلا أنه متوسط معدل النمو للصادرات فى مصر (٣٩%) أعلى منه فى تركيا (١٦%) عام ٢٠٠٥ ، مما يعكس أيضا ديناميكية وتنافسية أعلى للصادرات المصرية فى الصادرات العالمية بالمقارنة بتركيا (*) ٠

هذا مع ملاحظة أن نسبة صادرات الصناعات التحويلية / اجمالى الصادرات السلعية المصرية بلغت ٣٥,٦% فقط عام ٢٠٠٥ ، بينما بلغت ٩٠% فى سوريا ، وحوالى ٦١,٦% فى المغرب ٠

وسوف نتناول فيما يلى دراسة وتحليل الاتفاقيات الثنائية بين مصر وسوريا ، ومصر والمغرب ، ومصر تركيا ، بهدف تقييم موقف مصر فى هذه الاتفاقيات ٠

وقبل البدء فى تقييم هذه الاتفاقيات يلاحظ أن التحليل الاقتصادى المستند الى نظرية الاتحاد الجمركى من طبيعة استكاتيكية مقارنة ، ويقصد بالآثار الاستاتيكية تلك الآثار المحتملة لمنطقة التجارة الحرة على تخصيص الموارد والتدفقات التجارية بين الدول الأعضاء فى المنطقة فى الأجل القصير ٠ وسوف نتناولها فيما بعد بالتفصيل ٠

وتجدر الاشارة الى أن عناصر التقييم تتضمن مجموعة من الشروط التى إن تحققت فى منطقة التجارة الحرة أدت الى مزيد من خلق التجارة ومن ثم مزيد من الرفاهية ٠ وأهم هذه الشروط :

(*) ويلاحظ ترتيب مصر فى التجارة العالمية - تجارة الصادرات السلعية - (٦٨) ، فى حين أن ترتيب تركيا (٣٤) وذلك عام ٢٠٠٥ ، مع ملاحظة أن ترتيب مصر فى تجارة الواردات السلعية بالنسبة العالم (٥٨) بينما ترتيب تركيا (٢٣) ٠

- زيادة عدد الدول المشتركة فى منطقة التجارة الحرة ، وكبر حجمها وارتفاع كفاءتها الانتاجية ، بحيث يصبح من المتوقع أن تضم منطقة التجارة الحرة المنتجين منخفضى التكاليف ٠
- انخفاض الحواجز التجارية بين الدول محل الدراسة وباقى دول العالم ، حيث يفضل أن يسبق أو يصاحب اشتراك الدولة فى منطقة تجارة حرة اتجاها نحو تحرير الواردات مع باقى دول العالم ٠ حيث يخفض ذلك من احتمالات تحويل التجارة ويحد من الخسارة فى الايراد الجمركى ، بل ربما يحقق زيادة فى واردات الدولة من جميع شركائها التجاريين (شاملة الدول غير الأعضاء) ٠

- انخفاض الحواجز التجارية بين شركاء الدولة محل الدراسة فى منطقة التجارة الحرة وباقى دول العالم ، بحيث تكاد تقترب منطقة التجارة الحرة من قيام هذه الدولة محل الدراسة بتحرير التجارة من جانب واحد بصورة غير تمييزية ٠

- ارتفاع الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة قبل قيامها ٠

- اقتصادات الدول الأعضاء فى منقطة التجارة الحرة أكثر تنافساً ، (أى شدة التماثل بين الدول الأعضاء من حيث مواردها الانتاجية) ، بحيث يسمح هذا التنافس بفرص أكبر للتخصص فى الانتاج وخلق التجارة بمعنى أنه كلما كانت الوحدة الجمركية بين دولتين صناعيتين متنافستين كان ذلك أفضل من الوحدة بين دولة صناعية وأخرى زراعية تكملها ٠

- توسيع التبادل التجارى داخل الأنشطة أو الصناعات (Intra – Industry Trade) بين الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة ، فى ظل تمايز المنتجات Differinitiate ، حيث يؤدى ذلك الى زيادة العائد على الغلة فى الانتاج ويكون عاملا هاما للتنافس بين الشركات ومصدراً للكسب٠

- قرب المسافة الجغرافية بين الدول الأعضاء بحيث تنخفض تكلفة النقل ٠

- قيام منطقة التجارة الحرة بين الشركاء التجاريين الطبيعيين ، بحيث تحد من تحويل التجارة – بشرط ألا تؤدى الى خسارة كبيرة فى الايراد الجمركى ٠

- أن تكون الزيادة فى واردات الدولة من شركائها فى منطقة التجارة الحرة أكبر من الانخفاض فى وارداتها من باقى دول العالم عقب تكوين المنطقة (*) .

جدول رقم (٢)

بعض مؤشرات التجارة الخارجية

لمصر وسوريا والمغرب وتركيا عام ٢٠٠٥

البيـــــان	مصر	سوريا	المغرب	تركيا
نسبة التجارة/الناتج المحلى الاجمالى (%) متوسط الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥)	٦٢,٢	٦٣,٦	٧٢,١	٦١,١
نسبة الصادرات/الصادرات العالمية (%)	٠,١٠	٠,٠٦	٠,١٠	٠,٧٠
نسبة الواردات/الواردات العالمية (%)	٠,١٨	٠,٠٨	٠,١٩	١,٠٨
قيمة الصادرات السلعية (مليون دولار)	١٠٥٦٤,٠٠	٥٧٦٠,٠٠	١٠٦٤١,٠٠	٣٧٤١٤,٠٠
متوسط معدل النمو للصادرات (%)				
(١٩٩٥-٢٠٠٥)	١٢	٥	٤	١٣
٢٠٠٤	٢٥	٦-	١٣	٣٤
٢٠٠٥	٣٩	٧	١٤	١٦
قيمة الواردات السلعية (مليون دولار)	١٩٨١٩,٠٠	٨١٠٦	٢٠٣٣٢	١١٦٥٥٣
متوسط معدل النمو للواردات (%)				
(١٩٩٥-٢٠٠٥)	٥	٦	٧	١٣
٢٠٠٤	١٨	٣٨	٢٥	٤١
٢٠٠٥	٥٤	١٥	١٤	١٩
الترتيب فى التجارة العالمية :				
- تجارة الصادرات السلعية	٦٨	٨٤	٦٩	٣٤
- تجارة الواردات السلعية	٥٨	٨٢	٥٦	٢٣
- نسبة صادرات الصناعات التحويلية/اجمالى الصادرات السلعية (%)	٣٥,٦	٩٠	٦١,٦	٧٦,٢
- القيمة المضافة الصناعية / الناتج المحلى الاجمالى (%)	٣٨,٧	٢٦,١	٣١,٢	٦٣,٧

Sources :

- **World Trade Organization, Trade Profiles, September 2006.**
- **World Bank, World Development Indicators, April 2006 .**

---

*) أنظر :

- De Rosa, Dean A., 1998, " Regional Integration Arrangements, Static Economic Theory, Quantitive Findings, an Policy Guidelines", World Bank. Policy Research Working paper, No. 2007, November.

- Fernandez, and Portes, 1998, "Returns to Regionalism : An Analysis of Nontraditional Gains form Regional Trade Agreements" , The World Bank Economic Review, May .

ثانيا : **اتفاقية التجارة التفضيلية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية**

- مدة الاتفاقية : سنة تجدد تلقائيا ٠
- سريان الاتفاقية : يصبح الاتفاق سارى المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه وفقا للأصول الدستورية المراعاة فى كلا البلدين ، حررت الاتفاقية فى ١٩٩١/٧/١٩ ٠
- بدء حيز التنفيذ : دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى ١٩٩١/٢/١ ٠
- السلع المعفاة ([1]) : السلع ذات المنشأ والمصدر المصرى والسورى ٠
- الميزة التفضيلية (حد الاعفاء) : يعفى من الرسوم الجمركية والضرائب الملحقة بها (عدا الضرائب والرسوم الداخلية والضرائب على المبيعات والسلع والمنتجات المصرية والسورية ذات المنشأ الوطنى) ([2]) ٠

- **التبادل التجارى بين مصر وسوريا**

يوضح الجدول رقم (١) بالمحلق رقم (٢) حجم التبادل التجارى بين مصر وسوريا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) ، ومنه يتضح ما يلى :

١- بالنسبة للصادرات المصرية الى سوريا

اتجهت الصادرات المصرية الى سوريا للتزايد من ١٢ مليون دولار عام ١٩٩٠ لتبلغ حوالى ٥٦ مليون دولار عام ١٩٩٥ بارتفاع نسبته حوالى ٣٨٥,٣٣% ، لترتفع بذلك نسبتها من ٠,٥% إلى ١,٧% من اجمالى الصادرات المصرية الى العالم لنفس الفترة ٠ ثم أخذت فى الانخفاض فى عام ١٩٩٩ لتبلغ حوالى ٤٢ مليون دولار أى بنسبة ٤٩,٦٥% مقارنة بعام ١٩٩٥ ، وبذلك انخفضت نسبتها الى اجمالى الصادرات المصرية الى العالم من ١,٧% إلى ٠,٩% لنفس الفترة ٠ثم ارتفعت لتسجل حوالى ٤٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ، وتستمر فى الارتفاع لتصل إلى ٥٧ مليون دولار عام ٢٠٠١ بزيادة نسبتها ١٨,٧٥ مقارنة بعام ٢٠٠٠ ، واستمرت فى الارتفاع حتى بلغت ٢٠٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بنسبة زيادة قدرها حوالى ٥% مقارنة بعام ٢٠٠٤ حيث بلغت ١٩٧ مليون دولار فى عام ٢٠٠٤ ٠

---

[1]) أنظر القائمة (أ) والقائمة (ب) بالملحق رقم (١) ٠

[2]) تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ وطنى إذا كانت تكلفة الانتاج المحلية بما فيها قيم المواد الأولية ، والأيدى العاملة المحلية الداخلية فى صنعها لا تقل عن (٤٠%) من تكلفة الانتاج الكلية ٠ ويجب أن تكون كل منتجات يتم تبادلها وفق أحكام هذا الاتفاق مصحوبة بشهادة منشأ أصولية مصدق عليها من الجهة المختصة فى البلد المصدر ٠

هذا ويوضح الشكل البيانى رقم (١) تطور الميزان التجارى لمصر مع سوريا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) ،

شكل رقم (١)

تطور الميزان التجارى المصرى مع سوريا
خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)

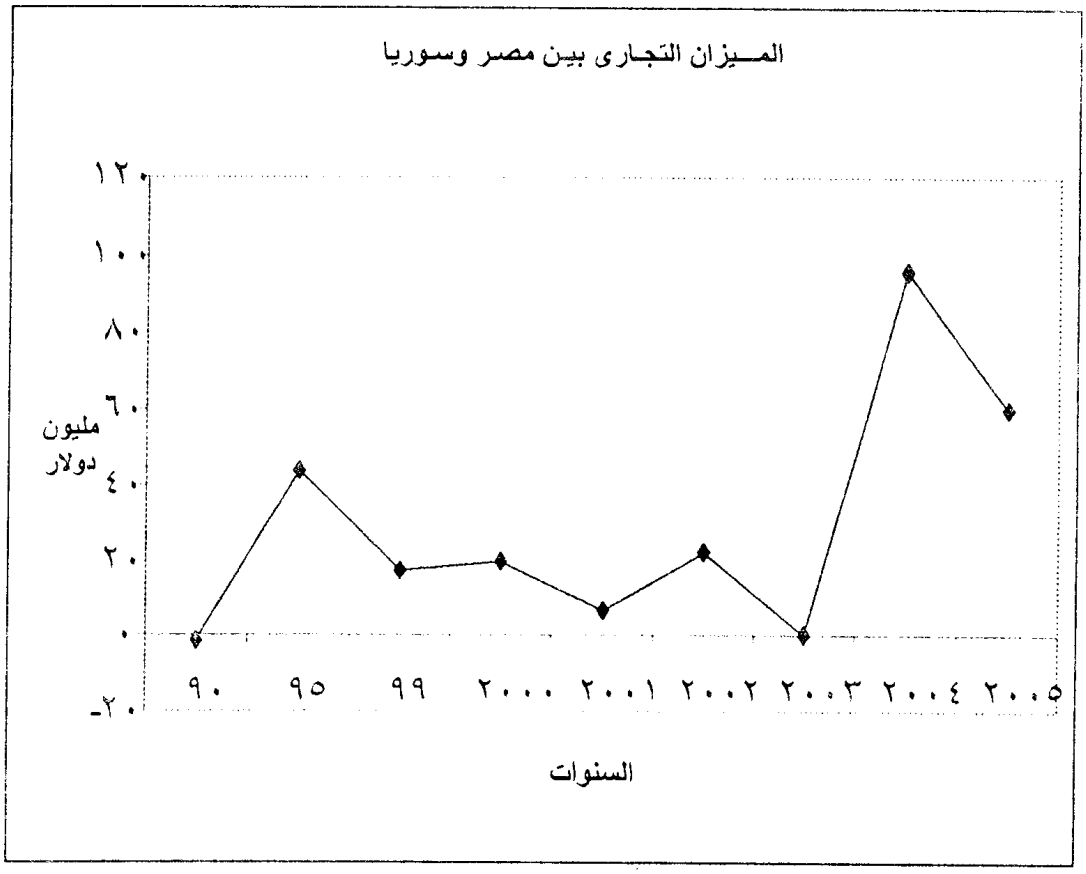

- وبالنسبة للهيكل السلعى للصادرات المصرية الى سوريا الموضح بالجدول رقم (٢) بالملحق رقم (٢) نلاحظ مايلى :

- أن الصادرات المصرية من مجموعة الأغذية والحيوانات الحية قد انخفضت نسبتها من حوالى ٨٥% عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٣٥% فى نهاية التسعينات ثم ٢٧% فى عام ٢٠٠٥ .
- إن الصادرات من مجموعة المواد الخام باستثناء الوقود قد ارتفعت من حوالى ١,٧% عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٢,٣% فى نهاية التسعينات ثم ٩,٥% عام ٢٠٠٥ (*) .
- ان الصادرات من الزيوت والشحوم الحيوانية أو النباتية المنشأ قد انخفضت من حوالى ٣,٦% عام ١٩٩٥ إلى حوالى ١,٤% عام ١٩٩٩ ، ثم عادت لترتفع الى حوالى ٣,١% عام ٢٠٠٥ .
- كذلك الصادرات من المواد الكيماوية فقد ارتفعت نسبتها من ٥,٢% عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٩% عام ١٩٩٩ ، ثم ١٨,٩% عام ٢٠٠٥ .
- هذا بالاضافة الى ارتفاع الصادرات من السلع الصناعية من حوالى ٨% عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٢٩,٥% فى عام ٢٠٠٥ .

- هذا ويوضح الجدول رقم (٣) أهم السلع المصدرة من مصر الى سوريا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) ، ونلاحظ :

- ان الصادرات من الأرز المبيض قد شكلت النسبة الأكبر من الصادرات المصرية الى سوريا ، حيث ارتفعت قيمتها من حوالى ٢٥,٩% مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٦٢,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بنسبة ارتفاع حوالى ١٤١,٧% . هذا وتبلغ نسبة مساهمة الأرز حوالى ٣٠,٢% من اجمالى الصادرات المصرية الى سوريا عام ٢٠٠٥ .
- كما ارتفعت الصادرات من الأسمنت البورتلاند والعادى والأبيض من حوالى ٠,٦٨ مليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى حوالى ٤٣,٠٨ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ، بنسبة ارتفاع حوالى ٤٢٩٥,٩% .

) حيث تتضمن صادرات غاز بحوالى ٦,٢٤ مليون دولار ، أنظر .
وزارة التجارة والصناعة ، نقلا عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، قطاع نقطة التجارة الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

- وارتفعت أيضا صادرات الخضر والنباتات من حوالى ١,٢مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٦,٣٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ، بارتفاع نسبته ٤٢٨,٣% ، وبنسبة مساهمة حوالى ٣,٦% من اجمالى الصادرات المصرية الى سوريا .

جدول رقم (٣)

أهم الصادرات المصرية الى سوريا

خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

(مليون دولار)

كود الفصل	السلعة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
٠٧	خضر ونباتات وجذور ودرنات غذائية	١,٢٠	٢,١٨	٣,٧٩	٢,٧٣	٨,٠٦	٦,٣٤
٠٩	بن ، شاى	٠,٠٩	١,٦٣	٢٠,٨	٢,٢٢	١,٤٢	١,٨٧
١٠	أرز ابيض وإن كان ملمعاً	٢٥,٩٢	٢٩,٢٤	٢١,٥٩	٣٣,٢٢	٥٥,٩٧	٦٢,٦٧
٢٥	أسمنت بورتلاند وعادى وابيض	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٩٨	٣,٢٢	٥,٥٢	٤٣,٠٨
٢٧	زيوت نفط وزيوت من مواد أخرى	٠,٠٨	٠,٠٣	١٤,٩٣	٠,٠٣	١١,٣٨	٢,٦٥
٢٨	منتجات كيماوية غير عضوية وكربون وكبريتات صوديوم أخرى	١,٦٣	١,٧٥	١,٣٧	١,٤٤	٠,٣٦٨	٠,٠٠
٤٨	فوط للاطفال وأصناف مماثلة	٠,٩	١,١	٠,٧٩	١,٨٩	٣,٩٨	٢,٦٥
٦٥	منتجات الخزف	٠,٨٦	١,٥٣	٢,٤٣	٠,٣٣	١,٨٤	٢,٧٣
٧٠	زجاج ومصنوعاته من كريستال الرصاص	٠,٣٦	٠,٦٩	٠,٦٣	٠,٢١	٤٥,٤٦	٠,٠٢
٧٦	ألومنيوم ومصنوعاته	٨,٢٨	١٢,٣٤	٩,٢٦	١,٨٧	١,٤٩	٣,٧٤

المصدر :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مركز المعلومات ، قطاع نقطة التجارة الخارجية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

- اتجهت صادرات الألومنيوم ومصنوعاته نحو الانخفاض ، حيث انخفضت من حوالى ٨,٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠ و ١٢,٣٤ مليون دولار عام ٢٠٠١ إلى حوالى ٣,٧٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ، أى بنسبة انخفاض حوالى ١٢١,٤% .

* وبالنسبة للهيكل السلعى للواردات المصرية من سوريا كما هو موضح بالجدول رقم (٣) بالملحق رقم (٢) نلاحظ مايلى :

- اتجهت الواردات المصرية من الأغذية والحيوانات الحية الى التزايد من ١٠,٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى حوالى ١٣,٧ مليون دولار عام ١٩٩٩ ، أى بنسبة حوالى ٣١,٧% . ثم بلغت قيمتها ٧٤,١ مليون دولار عام ٢٠٠٤ ثم انخفضت إلى ٦٥,٤٢ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بنسبة انخفاض حوالى ١١,٢% مقارنة بعام ٢٠٠٤ .
- الواردات من المواد الخام قد انخفضت من ١٤% عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٢,٨% عام ١٩٩٩ ، ثم عادت لترتفع لتبلغ ١٤,٩% عام ٢٠٠٣ ثم ١٤٢,٣% عام ٢٠٠٥ .
- الواردات من المشروبات والتبغ قد انخفضت من ٢٣,٣% عام ١٩٩٥ إلى حوالى ١٣% عام ١٩٩٩ ، ثم ارتفعت الى حوالى ١٨,٧% عام ٢٠٠٥ .
- اتجهت الواردات من المواد الكيماوية نحو الارتفاع من ٦,٩% عام ١٩٩٩ إلى ١٣٦,٣% عام ٢٠٠٤ ، ٣٦٠% عام ٢٠٠٥ .

- ويوضح الجدول رقم (٤) أهم السلع المستوردة من سوريا خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٥) ، ونلاحظ أن :

- الواردات من القمح قد ارتفعت من ٠,٠١ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٣٨,٦١ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بنسبة ارتفاع حوالى ٣٨٦٠٠٠% . هذا وتشكل واردات القمح حوالى ٢٦,٢% من اجمالى الواردات المصرية من سوريا .
- وبالنسبة للواردات من الخيوط المفردة والغزول فقد اتجهت للزيادة بنسبة ارتفاع حوالى ١٣٠١٠% ، لتشكل ٢٦,٧% من اجمالى الواردات المصرية من سوريا (*) .

(*) الشركة القابضة المصرية للنسيج ارسلت شكوى مؤيدة بالمستندات الى جهاز مكافحة الدعم والإغراق التابع لوزارة التجارة المصرية تشكو فيها ٨ شركات سورية . دأبت على إغراق السوق المصرى بالغزول السورية مما ألحق ضررا بالشركة المصرية والشركات التابعة لها منذ عام ٢٠٠٥ والذى بلغت فيه الصادرات المغرقة السورية للسوق المصرى نحو ٢٢٠ ألف طن . واتجهت وزارة التجارة والصناعة المصرية تطلب من نظيرتها السورية حل مشكلة اغراق الأسواق المحلية فى مصر بالغزول بطريقة ودية وعدم إخطار منظمة التجارة العالمية W.T.O للتحقيق فى هذه القضية ، وذلك لحين التأكد من التزام الشركات السورية بعدم التصدير بكميات مغرقة ، انظر :
- وزارة التجارة والصناعة ، ج.ع.م ، ٢٠٠٦/١٢/١٧

جدول رقم (٤)

أهم الواردات المصرية من سوريا

خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

(مليون دولار)

كود الفصل	السلعة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
١٠	حنطة ، قمح	٠,٠١	٠,٠١	٢٥,٢٩	٣٥,٠٣	٢٦,٩٥	٣٨,٦١
٠٨	تفاح طازج	٧,٢٠	٦,٦٤	٣,٣٩	٢,٦١	٣,٢٧	٩,٣٨
٠٧	عدس	٢,١٠	٠,٢٠	٢,٩٠	١٣,٣٤	١٣,٢٨	١٠,٢٥
٠٩	كمون	–	–	١,١٢	١,٩٣	٠,٩٩	٢,٥٧
٢٠	قمر الدين	٣,٤٠	٥,٠٣	٤,٩٦	٤,٤٨	١,٨٣	١,٧٧
٥٢	خيوط مفردة	٠,٣٠	٥,٥٠	٤,٤٧	٩,٧٣	١٧,٩٥	٣٩,٣٣
٣٩	اثيلين	–	–	٤,٥٣	٣,٩٩	١١,٣٤	١٠,٤٠

المصدر :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مركز المعلومات ، قطاع نقطة التجارة الخارجية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

ويلاحظ مما سبق (*) أن الاتفاقية الثنائية الموقعة بين مصر وسوريا أدت الى زيادة حجم التبادل التجارى ، حيث ارتفع ليصل الى ٧٥ مليون دولار عام ١٩٩٤ مقارنة بحوالى ٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ ، بزيادة نسبتها ٢٠٠% . ثم اتسم بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ ، ليصل الى حوالى ٧٦ مليون دولار عام ٢٠٠٠ بزيادة نسبتها ١٣,٤% عن عام ١٩٩٩ ، ثم إزداد ليصل ٣٥٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بنسبة زيادة ١٨,٨% عن العام السابق .

(*) ارتفع الميزان التجارى مع الدول العربية الموقعة على اتفاقيات التجارة الحرة مع مصر الى (٢٣٩) مليون دولار خلال الفترة (يناير- مارس ٢٠٠٦) مقابل فائض قدره (١٢٦) مليون دولار خلال الفترة (يناير – مارس ٢٠٠٥) بنسبة ارتفاع بلغت نحو ١٠% ، ويرجع ذلك الى زيادة الصادرات الى دول المجموعة بنحو (٣٠%) لتصل الى (٣٧٢) مليون دولار فى حين ارتفعت الواردات بنحو ٦٠% لتصل الى نحو (١٣٣) مليون دولار .

- واحتلت سوريا المركز الأول فى هذه المجموعة من حيث قيمة الصادرات ، حيث بلغت الصادرات المصرية اليها نحو (٧٤) مليون دولار (يناير – مارس ٢٠٠٦) بما يمثل نحو ٢٧% من اجمالى صادرات مصر الى مجموعة الدول العربية التى لها اتفاقيات تجارة ثنائية مع مصر خلال الفترة المذكورة .

- هذا وتعتبر سوريا وليبيا أكبر الدول المصدرة الى مصر حيث بلغت اجمالى الوارد المصرية منهما نحو ٧٢ مليون دولار خلال الفترة المذكورة بما يمثل ٥٤% من اجمالى الواردات من مجموعة الدول العربية التى لها اتفاقيات تجارة ثنائية مع مصر ، انظر :

- وزارة التجارة والصناعة ، "تقرير التجارة المجمع" ، ج.م.ع ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٦ .

ورغم ذلك فإنه يصدق على ضعف التجارة المصرية السورية بوجه خاص ما يصدق على ضعف التجارة العربية بوجه عام • ولذلك سوف نقوم بدراسة الآثـار الاسـتاتيكية لمنطقـة التجارة الحرة بين مصر وسوريا •

• تقدير الآثار الاستاتيكية للاتفاقية الثنائية بين مصر وسوريا •

ويقصد بالآثار الاستاتيكية (*) تلك الآثار المحتملة لاتفاقية التجارة الحرة على تخـصيص الموارد والتدفقات التجارية بين الدول الأعضاء فى الاتفاقية فى الأجل القصير •

وتتم دراسة هذه الاثار الاستكاتيكية من خلال تقدير مجموعة من المؤشرات التى تعكـس احتمالات خلق التجارة (**) وتحويل التجارة (***) بين مصر والدولة محل الدراسة •

* وسوف نقوم بتقدير احتمالات خلق التجارة بين مصر والدولة التى تمثل الطـرف الآخـر للاتفاقية الثنائية (محل الدراسة) من خلال تحليل مدى التشابه فى هياكلها الانتاجية (****) •

وتقدير مؤشرى تماثل الصادرات بين مصر وكل دولة مـن الـدول محـل الدراسـة Export Similarity Index • ثم يتم تحديد إمكانيات التبادل التجارى بين مصر ومجموعة الدول محل الدراسة داخل بعض الصناعات التحويلية ، حيث تعتبر السلع متمايزة وتكون هناك إمكانية للاستفادة من وفورات النطاق ، ويتم تحديد هذه الدول وتلك الصناعات باستخدام مؤشر التبادل التجارى داخل الأنشطة .

---

*) يتم تقدير الآثار الاستاتيكية لاتفاقية التجارة الحرة على اعتبار أنه إذا توافرت العوامل الدافعة لخلق التجارة للاتفاقية ، كان ذلك بمثابة الأساس الذى يمكن أن يدعم قدرة مصر على الاستفادة من الاثار الاستاتيكية المحتملة للاتفاقية على كل من الاستثمار والنمو فى الأجل الطويل

**) يقصد بمفهوم خلق التجارة Trade creation أن يتحول الاستهلاك من مصدر مرتفع التكلفة نسبيا (سواء بالانتاج المحلى أو بالاستيراد من الخارج) إلى مصدر منخفض التكلفة نسبيا ، ويكون من احدى الدول الأخرى العضو فى اتفاقية التجارة الحرة بحيث يتحقق وفر فى التكلفة الحقيقية للسلع ، أى أن خلق التجارة يؤدى الى قدر أكبر من التخصص فى الانتاج بناء على المزايا النسبية ، كما أن جزءاً من الزيادة فى الدخل الحقيقى للدول الأعضاء (بفضل زيادة تخصصهم فى الانتاج بناءاً على المزايا النسبية) سوف يذهب الى زيادة الواردات من باقى العالم ، لذلك كلما أدت اتفاقية التجارة الحرة الى احتمال أقوى لخلق التجارة كلما أدت الى مزيد من الرفاهية لكل دولة من الدول الأعضاء وأيضا دول العالم •

***) ويقصد بتحويل التجارة Trade Diversion أن الواردات من دولة عضو فى اتفاقية التجارة الحرة سوف تحل محل الواردات من دولة أخرى غير عضو فيه ، رغم أن التكلفة الحقيقية للانتاج فى هذه الأخيرة أقل منها فى الدولة العضو ، وذلك بفعل التحيز الجمركى ضدها • ويؤدى تحويل التجارة الى ارتفاع فى تكلفة الواردات ، وانخفاض فائض المستهلك ، وخسارة فى الايراد الجمركى ، كما يؤثر تحويل التجارة بالسلب على رفاهية بقية دول العالم لأنه يحول الانتاج من المنتجين الأكثر كفاءة فى العالم الى المنتجين الأقل كفاءة وهم أعضاء اتفاقية التجارة الحرة ، ومن ثم فإن تحويل التجارة ، يسىء لعملية التخصيص الدولى للموارد ويحول الانتاج بعيداً عن الميزة النسبية فى الأجال القصيرة والمتوسطة •

هذا ويتوقف الأثر الصافى للاتفاقية على محصلة كل من أثر خلق التجارة وتحويل التجارة ، فكلما كان أثر خلق التجارة أكبر من أثر تحويل التجارة ، ادت اتفاقية التجارة الحرة الى مزيد من الرفاهية •

****) كلما تشابه التركيب السلعى للمنتجات كلما تم خلق التجارة •

كما نقوم بتقدير احتمالات تحويل التجارة بين مصر والدول محل الدراسة من خلال القيام بتقدير مدى التوافق بين الصادرات المصرية والواردات من الدولة محل الدراسة من ناحية وبين الواردات المصرية وصادرات الدولة من ناحية أخرى باستخدام مؤشر التوافق التجارى Trade Compatibility Index ثم تحديد أمكانية تشجيع التوسع في التبادل التجاري بين مصر واحد الدول محل الدراسة في عدد من الصناعات التحويلية ، التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ظاهرة ، وتظهر في قائمة الواردات المصرية ، وذلك باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage .

وأخيرا نقوم بمحاولة تقدير احتمالات ان تقوم مصر والدول محل الدراسة بإحلال وارداتها من بعضها البعض محل وارداتها من العالم الخارجى في حالة اتفاقية التجارة الحرة.

وسوف نتناول فيما يلى قياس المزايا النسبية بين مصر وسوريا ، للتعرف على ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية ، وتحديد مدى تنافس السلع التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية في حالة دخولها للأسواق الأخرى .

- **<u>قياس المزايا النسبية بين مصر وسوريا</u>**

يوضح جدول رقم (٥) الميزة النسبية الظاهرة لمصر عام ٢٠٠٤ ، كما يوضح الجدول رقم (٧) الميزة النسبية الظاهرة لسوريا عام ٢٠٠٤ ، ومن هذين الجدولين يتضح ما يلى :

- بإستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لقياس درجة التنافسية نجد ان مصر تتمتع بميزة نسبية ظاهرة عام ٢٠٠٤ في خمس مجموعات سلعية هى :الملابس الجاهزة (٣,١) ، الصناعات المعدنية (٣,٠٢) ، المنسوجات (٢,٩٤) ، الأغذية الطازجة (٢,٦) والصناعات التحويلية الأساسية (١,٨٣) .

- بينما تتمتع سوريا بميزة نسبية ظاهرة عام ٢٠٠٤ فى ثلاث مجموعات سلعية هى : الصناعات المعدنية (٦,٦٢) ، الاغذية (٣,١٤) ، والمنسوجات (١,٢٣) .

والنتيجة الأساسية التى يمكن استخلاصها أن المجموعات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ولا تتمتع فيها سوريا بميزة نسبية تؤكد تفوق مصر فى هذه المجموعات ، بينما المجموعات المشتركة فسوف تواجه منافسة شديدة بين البلدين ، والمجموعات السلعية التي يوجد بها تنافس ليست كثيرة إذا تقتصر على الخضروات والفواكه ، وألياف الغزل والنسيج ، والصناعات المعدنية .

جدول رقم (٥)

الميزة النسبية الظاهرة RCA لمصر عام ٢٠٠٤

المؤشر (Index)	الترتيب Rank (**)	الميزة النسبية الظاهرة R.C.A(*)
Textiles المنسوجات (ألياف)	٨	٢,٩٤
Basic Manufactures الصناعات التحويلية الأساسية	٢٦	١,٨٣
Clothing الملابس الجاهزة	٣٦	٣,١٠
Chemicals الكيماويات	٤٢	٠,٧٤
Minerals التعدين	٤٧	٣,٠٢
Leather products المنتجات الجلدية	٤٨	٠,٩٩
Non-electronic machinery ماكينات غير اليكترونية	٦٤	٠,٢٩
Electronic Components مكونات اليكترونية	٧٩	٠,١٢
Miscellaneous manufacturing صناعات تحويلية أخرى	٧٩	٠,٣٩
Fresh food مواد غذائية طازجة	٨٠	٢,٦٠
Processed food مواد غذائية مصنعة	٩٩	٠,٨٩
Wood products منتجات خشبية	١١٥	٠,٢٤

Source : I.T.C, Calculation Based on COMTRADE of UNSD, 2006 .

*) This Index measures the country's revealed comparative Advantage in exports according to the Blassa formula . The index compares the share of a given sector in national exports with share of this sector in world exports . Value above 1 indicate that the country is specialized in the sector under review .

**) Rank 1 indicates that the country has the highest specialization index in the world for the sector under review .

جدول رقم (٦)

الميزة النسبية الظاهرة R.C.A لسوريا عام ٢٠٠٤

المؤشر (Index)	الترتيب Rank (**)	الميزة النسبية الظاهرة R.C.A(*)
Minerals الصناعات التعدينية	٢٣	٦,٦٢
Textiles المنسوجات	٣٤	١,٢٣
Leather products منتجات جلدية	٥٩	٠,٨١
Clothing الملابس الجاهزة	٦٧	٠,٩٩
Fresh food مواد غذائية طازجة	٧٤	٣,١٤
Processed food مواد غذائية مصنعة	١٢٠	٠,٥٢
Miscellaneous manufacturing صناعات تحويلية أخرى	١٢٠	٠,٠٧
Chemicals الكيماويات	١٢٣	٠,٠٧
Basic manufactures الصناعات التحويلية الأساسية	١٢٥	٠,١٠

Source : I.T.C, Calculation based on COMTRADE of UNSD, 2006 .

وتشير النتائج السابقة الى محدودية المجالات الانتاجية التى يتمتع فيها الاقتصاد المصرى والسورى بمزايا نسبية واقتصارها على مجموعة السلع الاستهلاكية والوسيطة وإن كانت مصر تسعى الى تنويع هيكلها الانتاجى عن طريق التوسع فى انتاج خمس مجموعات سلعية مختلفة ٠

- **مؤشر التماثل فى الهيكل السلعى للصادرات بين مصر وسوريا**

يوضح الجدول رقم (٧) التماثل فى الهيكل السلعى للصادرات بين مصر وسوريا ، ومنه يلاحظ ما يلى:

- إن مؤشر تماثل الصادرات الكلية بين مصر وسوريا غير مرتفع بصفة عامة حيث يبلغ (٢٩,٠٥%) .
- نخلص من انخفاض مؤشر تماثل الصادرات الكلية الى أن الهياكل الانتاجية لمصر وسوريا أكثر تكاملا ، مما يشجع على التبادل التجارى بين الأنشطة أو الصناعات .

وعلى الرغم من ذلك ، تظل هناك امكانية لان تشهد مصر وسوريا توسعا فى التبادل التجارى بينها داخل بعض الصناعات التحويلية ، حيث السلع متمايزة وتكون هناك امكانية للاستفادة من وفورات النطاق (خيوط النسيج) .

جدول رقم (٧)

مؤشر تماثل الصادرات (*) بين مصر وسوريا

خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤)

(%)

المؤشر	متوسط الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤)
الصادرات الكلية	٢٩,٠٥
الصادرات الصناعية (**) التحويلية (***)	٧,٢

Source : Calculation based on UN, International Trade Statistical Yearbook, 2005 .

- **احتمالات تحويل التجارة**

أن درجة التماثل فى هيكل الصادرات بين الدول محل الدراسة تعتبر من المؤشرات ذات الدلالة البالغة عند تحليل امكانيات التوسع المستقبلى للصادرات بين هذه الدول ، حيث تشير

(*) أنظر منهجية البحث .

(**) Industrial exports to the rest of the world are measured on the SITC three-digit level .

(***) تستبعد الصادرات البترولية ، علما بأن هيكل الصادرات المصرية يتميز بالتركز ، حيث تشكل الصادرات البترولية حوالى ٥٠% من اجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ ، وحوالى ٤١,٦% خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ .

الى امكانية حدوث أثر تحويل التجارة Trade Diversion Effect بين الدول (مصر وسوريا) ، وذلك بالطبع مع توافر الشروط الأخرى ، (انخفاض تكلفة الصادرات ومن ثم أسعارها فى الأسواق الخارجية وكذلك ضرورة ارتفاع درجة مرونة عرض الصادرات) بحيث أن جهاز الانتاج المحلى فى مصر يكون قادرا على مواجهة الزيادة فى الطلب الخارجى ٠

ويتم تقدير احتمالات أن تقوم سوريا باحلال وارداتها من مصر محل وارداتها من العالم الخارجى (حدوث تحويل تجارة فى داخل سوريا بما يحقق زيادة فى الصادرات المصرية ، وربما فى غير صالح سوريا)، واحتمالات أن تقوم مصر بإحلال وارداتها من سوريا محل وارداتها من العالم الخارجى (حدوث تحويل تجارة بداخل مصر وربما فى غير صالحها ، فى حين تستفيد سوريا من توسع صادراتها الى مصر) ، وذلك من خلال تقدير مدى التوافق بين الهيكل السلعى للصادرات والواردات المصرية مع الهيكل السلعى للواردات والصادرات السورية ٠ بالإضافة الى تحديد مجموعة من الصناعات التحويلية التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ظاهرة ، وتحتاج سوريا الى استيراد منتجاتها ، وتلك الصناعات التى تحقق فيها سوريا ميزة نسبية ظاهرة وتظهر فى قائمة الواردات المصرية ٠

هذا ويستلزم تنويع هيكل الصادرات المصرية مراعاة الهيكل السلعى لواردات الأسواق التصديرية المستهدفة (سوريا) ، أى كلما كان هيكل الصادرات المصرية متوافقا مع هيكل الواردات السوية ، وكلما كان التركيب السلعى للواردات المصرية متمشيا مع التركيب السلعى للصادرات السورية زادت فرص التوسع فى التبادل التجارى بين مصر وسوريا ٠

وبتقدير مدى التوافق بين الصادرات المصرية والواردات السورية (*) من ناحية (٤١,٩%) وبين الواردات المصرية والصادرات السورية من ناحية أخرى (٣٨,١%) ، يتضح لنا أن هناك فرصة كبيرة للتوسع فى الصادرات المصرية الى الأسواق السورية ، وتعتبر سوريا من أكثر الدول قدرة على توفير بعض احتياجات مصر من الواردات ، وهو ما يوضحه جدول رقم (٨) ٠ هذا ويلاحظ أنه يمكن تشجيع التوسع فى التبادل التجارى بين مصر وسوريا فى مجموعة الصناعات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ظاهرة وتحتاج

(*) أنظر منهجية البحث ٠

سوريا الى استيراد منتجاتها (منتجات الأحذية) ، وفى الصناعات التى تحقق فيها سوريا ميـزة نسبية ظاهرة وتظهر فى قائمة الواردات المصرية .

جدول رقم (٨)

مؤشر التوافق (التكامل) بين الهيكل السلعى للصادرات والواردات المصرية

مع الهيكل السلعى للواردات والصادرات السورية

(متوسط الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤)

(%)

توافق الصادرات المصرية مع واردات سوريا	نسبة التوافق (%)	توافق الواردات المصرية مع الصادرات السورية	نسبة التوافق (%)
متوسط الفترة		متوسط الفترة	
٢٠٠٢ – ٢٠٠٤	٤١,٩	٢٠٠٢ – ٢٠٠٤	٣٨,١

Source : The index was calculated on the basis of the UN, International Trade Statistical Year book, 2005 .

وبناء على التحليل السابق نستخلص ما يلى :

- اتجهت مصر منذ أوائل التسعينات ، وفى ظل انتشار ظاهرة التكتلات الاقليمية حول العالم ، الى الاشتراك فى العديد من مناطق التجارة الحارة ، وتوقيع بعض الاتفاقيات الثنائية للتجارة ، حيث كانت مصر تعانى من عجز مستمر فى الميزان التجارى ومن تركز شديد فـى هيكـل صادراتها نحو البترول ومنتجاته ، بالاضافة الى تميز الأداء التـصديرى لمـصر بالتواضـع مقارنة بغيرها من الدول النامية .

هذا وقد قامت مصر فى أوائل التسعينات بعقد اتفاقية ثنائية للتجارة الحرة مع سـوريا مع ملاحظة أن آلية التطبيق والمتابعة فى الاطار الثنائى تكون عادة أقل فاعلية وإلزاما منهـا فى الاتفاقيات متعددة الأطراف بالاضافة الى عدم الاستقرار في تطبيق الاتفاقيات الثنائية (فقد يلغى أحيانا الاتفاق من جانب واحد) مما قد لا يعطى ثقة في الإمتيازات الممنوحة ، بالإضـافة الى تضمين الاتفاقيات الثنائية استثناءات أو قوائم سلبية تحد من الامتيازات التى توفرها منطقة التجارة الحرة .

- وإن من أهم الشروط التى ان تحققت في منطقة التجارة الحرة ، وتؤدى الى مزيد من خلق التجارة ومن ثم مزيد من الرفاهية هي – كما ذكرنا سابقا – زيادة عدد الدول المـشتركة فـى

منطقة التجارة الحرة ، وكبر حجمها وارتفاع كفاءتها الإنتاجية وقرب المسافة الجغرافية بينها ، كذلك ارتفاع الحواجز التجارية بينها قبل قيام المنطقة مع انخفاض الحواجز التجارية بينها وبين باقى دول العالم . وكلما كانت اقتصادات الدول الأعضاء أكثر تنافساً ، اتاح ذلك فرصاً اكبر للتخصص فى الإنتاج وخلق التجارة .

- وبتقدير الآثار الإستاتيكية لاتفاقية التجارة بين مصر وسوريا على أداء التجارة لمصر ، من خلال تقدير مجموعة من المؤشرات التي تعكس احتمالات خلق التجارة وتحويل التجارة بين مصر وسوريا ، وذلك على اعتبار انه إذا توافرت العوامل الدافعة لخلق التجارة في هذه الاتفاقية كان ذلك بمثابة الأساس الذي يمكن ان يدعم قدرة مصر على الاستفادة من الآثار الديناميكية المحتملة للاتفاقية على كل من الاستثمار والنمو فى الأجل الطويل .

ولتقدير احتمالات خلق التجارة بين مصر وسوريا :

- تم تقدير مؤشرى تماثل الصادرات الكلية والصادرات الصناعية التحويلية بين مصر وسوريا ، وأتضح من النتائج تدنى قيمة كل من المؤشرين وبصفة خاصة الثاني منهما ونخلص من ذلك الى ان الهياكل الإنتاجية لمصر وسوريا اكثر تكاملاً ، مما يشجع على التبادل التجارى بين الأنشطة أو الصناعات ، وعلى الرغم من ذلك تظل هناك إمكانية ان تشهد مصر وسوريا توسعاً للتبادل التجارى بينهما داخل بعض الصناعات التحويلية حيث تعتبر السلع متمايزة وتكون هناك إمكانية للاستفادة من وفورات النطاق .

- ولتقدير احتمالات تحويل التجارة، تم استخدام مؤشر التوافق (التكامل التجارى) وأتضح وجود فرص للتوسع في الصادرات المصرية إلى سوريا ، حيث تعتبر سوريا اكثر الدول العربية قدرة على توفير احتياجات مصر من الواردات . والأثر النهائي لعملية الإحلال المحتملة للتجارة هو أن تفوق الصادرات المصرية الكلية الى سوريا الواردات المصرية الكلية منها .

- وأخيرا ان الآثار الاستاتيكية لهذه الاتفاقية الثنائية تكون أفضل بالنسبة لمزيد من خلق التجارة في حالة دخولها إطار متعدد الأطراف " مما يستلزم تفعيل هذه الاتفاقية فى اطار متعدد الأطراف مع الأخذ فى الإعتبار الظروف السياسية المتوقعة بالنسبة لسوريا " .

ثالثا : **اتفاقية التجارة الحرة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية المغربية**

- مدة الإتفاقية : ١٢ سنة
- سريان الإتفاقية : يصبح الإتفاق سارى المفعول إعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق وفقاً للأصول الدستورية المراعاة فى كلا البلدين ، وقد حررت الإتفاقية في ١٩٩٨/٥/٢٧.
- بدء حيز التنفيذ : دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٩٩٩/٤/٨ .
- السلع المعفاة : (*) السلع ذات المنشأ والمصدر المصري والمغربي .
- الميزة التفضيلية : (حد الإعفاء) يتم التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ المصري والمغرب المتبادلة بين البلدين بدءاً من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وعلى فترة ١٢ سنة كحد أقصى حسب الجدول الزمني التالي :

نسبة التخفيض	البرنامج الزمنى
البنود السلعية ذات الفئات الجمركية :	اعتباراً من ١٩٩٩-٢٠٠٤
• من صفر - ٢٥%	- تخفيض تدريجى سنوى اعتباراً من تاريخ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ ولمدة خمس سنوات .
• من ٢٥% - ٧٥%	- بنسب التخفيض الواردة بالجداول(٣)، (٤) المرفقة بالإتفاقية لتصل في نهايتها الى (٢٥%)
* تحرير نسبة الـ٢٥% المتبقية من الرسوم الجمركية	- اعتباراً من ٢٠٠٥-٢٠١٢

- هذا ومرفق بالإتفاقية قائمتين بالسلع المؤجل تحريرها (٦ بنود سلعية لكل من القائمة المصرية والمغربية) (**) .

(*) تضمن الإلغاء الكلى للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل لقائمتين من السلع ، تضم القائمة المصرية ٢٩ سلعة وتضم القائمة المغربية ٢٨ سلعة وذلك ابتداء من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ.

(**) القائمة (٥) المصرية ، (٦) المغربية.

- بالنسبة للسلع الزراعية الواردة من الفصل (١) الى (٢٤) وفقاً لنظام منسق يتم استثناءها على ان يتم النظر فيها لاحقاً .

- المعاملة الوطنية للسلع ذات المنشأ المصرى والمغربى ، على ان ترفق بالمنتجات ذات المنشأ المصرى أو المغربى شهادة المنشأ (*) وفقاً لبروتوكل قواعد المنشأ الملحق بالإتفاقية .

- لا تسرى الإعفاءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على السلع المنتجة داخل المناطق الحرة في البلدين والمصدرة مباشرة الى الطرف الآخر أو المستوردة من بلد آخر.

هذا وتتبع المغرب النظام المنسق (H.S) في تصنيف التعريفة الجمركية ، وباستثناء الواردات المعفاة من الرسوم والضرائب ذات الأثر المباشر على الواردات فإن الرسوم الجمركية هى ما يطلق عليها رسوم الاستيراد ، وتم اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٠ إدماج الضرائب ذات الأثر المماثل بإضافة نسبة رسوم (١٥%) الى رسوم الاستيراد ، وأصبحت الرسوم الجمركية في ٢٠٠٥ تتراوح بين (٢٥%-٥٠%) بإستثناء منتجات زراعية محددة بنسب أعلى .

وتفرض رسوم القيمة المضافة بنسبة (٢٠%) ، وان كانت تفرض بنسب أقل من (٧%و ١٠% و١٤%) على بعض السلع والخدمات مثل العقارات والمنتجات الرئيسية وخدمات البنوك ، كما يوجد منتجات وخدمات معفاة تماماً من هذه الرسوم ، اضافة الى وجود بعض المنتجات تخضع لنسب أو قيم اضافية مثل المشروبات الغازية .

- **التبادل التجارى بين مصر والمغرب**

يوضح الجدول رقم (١) بالملحق (٢) حجم التبادل التجارى بين مصر والمغرب خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) ومنه يتضح ما يلى :

- ان حجم التبادل التجارى بين الدولتين لم يتعد ١٦ مليون دولار فقط عام ١٩٩٠ وحوالى ١٩ مليون دولار عام ١٩٩٥ ، وذلك قبل توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين

---

*) والهدف من قواعد المنشأ هو الحد من ظاهرة التسلل التجارى ، وتعنى دخول الواردات من باقى العالم الى منطقة التجارة الحرة من خلال الدولة العضو فى المنطقة ذات مستوى الجمارك الأدنى ، متجنبة بذلك مستويات الجمارك الأعلى السائدة فى باقى الدول الأعضاء فى هذه المنطقة .

البلدين ، حيث لم يكن بينهما مشروعات مشتركة سوى بعض المشروعات الصغيرة في مجال النسيج والطباعة .

- تطور حجم التبادل التجارى بين البلدين بعد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ ، حيث ازداد حجم التبادل التجارى من ٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٩ الى ٩٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ .

وتشير الإحصاءات الى تحقيق فائض في الميزان التجاري المصري مع المغرب خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٥) وهو ما يوضحه الشكل البياني رقم (٢) ، حيث سجل فائض الميزان التجاري ارتفاعا ملحوظاً عام ٢٠٠٣ بلغ حوالي ٧٥ مليون دولار مقابل ٢٤ مليون دولار عام ٢٠٠٢ ، ثم انخفض فائض الميزان التجاري خلال عام ٢٠٠٤ ليسجل ٣٥ مليون دولار حيث أنخفض كل من الصادرات والواردات بنسبة ٤٩% و ٢٠% على التوالي لكل منهما . وخلال عام ٢٠٠٥ ارتفع فائض الميزان التجاري ليسجل ٧٥ مليون دولار بنسبة زيادة بلغت ١١٤% عن العام السابق، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة ١٠٠% كما ارتفعت الواردات بنسبة ٣٨% .

وبالنسبة للهيكل السلعى للصادرات المصرية الى المغرب الموضح بالجدول رقم (٤) بالملحق (٢) نلاحظ ما يلى :

- ان الصادرات المصرية من الصناعات الغذائية قد ارتفعت من ١١,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠ وبنسبة تغير (٦١) إلى حوالي ٢١ مليون دولار عام ٢٠٠٥ وبنسبة تغير (١٤٦) .

- الصادرات المصرية من المنتجات الكيماوية والدوائية قد ارتفعت من ٤,٥ مليون دولار عام٢٠٠٠ وبنسبة تغير (٢٣) ، إلى ٢٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ وبنسبة تغير (٩٠) . .

- لم تحقق الصادرات من السلع الزراعية زيادة كبيرة حيث ارتفعت من حوالي ١,٦مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٣ مليون دولار فقط عام ٢٠٠٥ .

هذا ويوضح الجدول رقم (٩) أهم السلع المصدرة من مصر الى المغرب خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٥) ، ونلاحظ :

- ارتفاع الصادرات من أصناف حديد صلب ومنتجاته بنسبة ١٨% عام ٢٠٠٥
- كما ارتفعت الصادرات من عسل أسود غير صالح (مولاس) بنسبة ٢٤٩% لتصل الى ١٤,٥٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ .
- وارتفعت الصادرات من صنف أسلاك ألومنيوم غير مخلوط حيث سجل ١٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥ وبنسبة زيادة ١٦٣% .
- على الجانب الأخر لم تظهر أرقام الصادرات من بعض الأصناف مثل وقود ونفايات من بنزين ، فى حين لم يسجل صنف الكربون أية أرقام خلال عام ٢٠٠٥ .

شكل رقم (٢)

تطور الميزان التجاري المصري

مع المغرب خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)

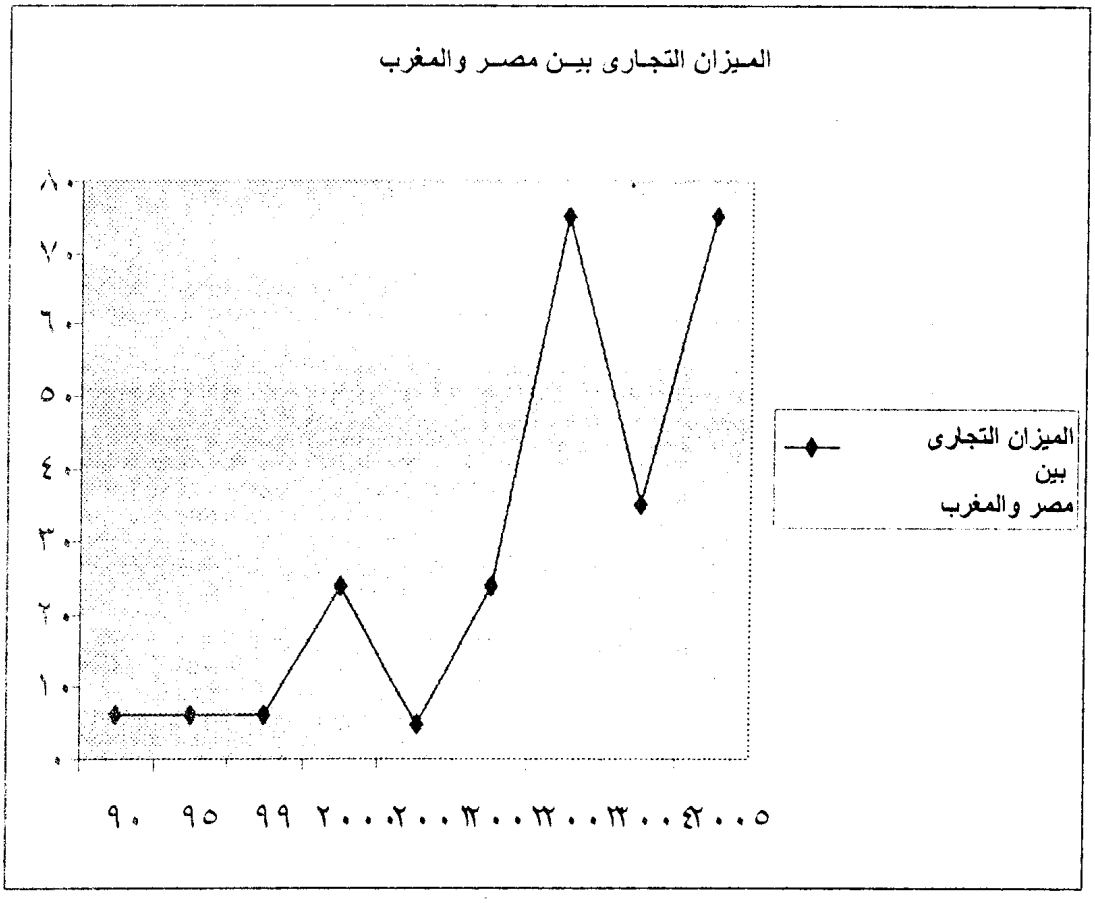

جدول رقم (٩)

أهم الصادرات المصرية الى المغرب

خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٥)

(مليون دولار)

السنة / البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
اجمالى قيمة الصادرات	٣١	٢٦	٣٢	٨٥	٤٣	٨٦
	(٩-)	(١٦-)	(٢٣)	(١٦٦)	(٥٠-)	(٩٢)
*سوائل أو عجن من بولى اثيلين	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٤,٠	٣,٣	٤,٠
*عسل اسود غير صالح (مولاس)	٩,٩	٥,١	١٠,٦	٥,٩	٤,٢	١٤,٦
* اسلاك من ألومنيوم غير مخلوط	٠,٢	٠,٧	١,٦	١,٥	٣,٨	١٠,٠
* حديد صلب ومنتجاته	٨,٠	١,٨	٤,٢	٨,٦	٣,٦	٤,٣
* فحم كوك من فحم حجرى	٠,٢	١,٨	١,١	١,٦	٤,٠٤	٠,٦٥
* وقود ونفايات من بنزين		٠,٠	٠,٠	٢٨,٧	٠,٠	٠,٠
* اخرى (سلع)	١٢,٧	١٦,٦	١٤,٠	٣٤,٧	٢٧,٨	٥٢,٥
* اهم الصادرات التى حققت أعلى نسبة تغير						
عسل اسود غير صالح (مولاس)	٩,٩	٥,١	١٠,٦	٥,٩	٤,٢	١٤,٦
		(٤٩)-	(١٠٨)	(٤٥)-	(٢٩)-	(٢٤٩)
صفائح مستطيلة من الومنيوم غير مخلوط	٠,٣	٠,٦	١,٢	٠,١	٠,٣	٠,٥
		(١٠٠)	(١٠٠)	(١٤)-	(٧٥)-	(٩٢)
حديد صلب ومنتجاته	٨,٠	١,٨	٤,٢	٨,٦	٣,٦	٤,٢
		(٧٨)-	(١٣٣)	(١٠٥)	(٥٨)-	(١٨)
كربون	١,٩	١,١	١,٢	١,٤	٠,١	٠
		(٤٢)-	(٩)	(١٩)	(٩٢)-	(١٠٠)-

( ) معدل التغير ٠

* المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز المعلومات ، نقطة التجارة الدولية ، ج.م.ع، القاهرة ٢٠٠

وبالنسبة للهيكل السلعى للواردات المصرية من المغرب الموضح بالجدول رقم (٥) بالملحق (٢) نلاحظ ما يلى :

- تذبذبت الواردات من الصناعات الغذائية ما بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) ، حيث ارتفعت من ٢ مليون دولار عام ٢٠٠٠ الى ١٥,٦ مليون دولار عام ٢٠٠١ بنسبة تغير (٦٨٠) ، ثم انخفضت الى ٤ مليون دولار عام ٢٠٠٢ ، ثم ارتفعت الى ٤,٩ مليون عام ٢٠٠٥ .
- اتجهت الواردات من مواد البناء والمنتجات المعدنية للانخفاض من ٢,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ .
- ارتفعت الواردات من الحيوانات الحية ومنتجاتها من ١,٤مليون دولار عام ٢٠٠٠ الى ٢,٤٩ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بنسبة تغير (٩٨) .

ويوضح الجدول رقم (١٠) اهم السلع المستوردة من المغرب خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) ونلاحظ أنه :

- ارتفعت الواردات من صنف عجينة خشبية آلية من ١,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٠ الى ٢,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بنسبة ١٠٠% .

- سجل بند دقيق وسميد ١,٢٨ مليون دولار بنسبة ١٠٠% ، فى حين انخفضت الواردات من بعض الأصناف مثل اسماك سردين مجمدة بنسبة ١٤% ودقيق وسميد من اسماك وقشريات بنسبة ٤٧% .

- لم تظهر الواردات من رصاص نقى خام عام ٢٠٠٥ .

ويلاحظ مما سبق ان الإتفاقية الثنائية الموقعة بين مصر والمغرب أدت الى زيادة حجم التبادل التجاري، حيث ارتفع ليصل الى ٩٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ مقارنة بحوالى ٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٩ . ورغم ذلك فإنه أيضا يصدق علي ضعف التجارة المصرية المغربية بوجه خاص ما يصدق على ضعف التجارة العربية بوجه عام . ولذلك نقوم بدراسة الآثار الإستاتيكية لمنطقة التجارة الحرة بين مصر والمغرب من خلال تقدير مجموعة المؤشرات التى تعكس احتمالات خلق التجارة وتحويل التجارة بين مصر والمغرب .

وسوف نتناول فيما يلى قياس المزايا النسبية بين مصر والمغرب ، للتعرف على ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية ، وتحديد مدى تنافس السلع التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية فى حالة دخولها للأسواق الأخرى .

جدول رقم (١٠)

أهم الواردات المصرية من المغرب

خلال لفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

(مليون دولار)

البيان / السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
اجمالى قيمة الواردات	٧	٢١	٨	١٠	٨	١١
	(٨١-)	(٢٠٠)	(٦٢-)	(٢٥)	(٢٠-)	(١٨-)
* اسماك سردين مجمدة	٠,٠	٠,٤	٠,٣	٠,٤	١,٢	١,٠٢
* اسماك اخرى مجمدة	٠,٢	٠,٤	٠,١	٠,٥	١,٣	٠,٩
* دقيق وسميد من اسماك وقشريات	١,٠	١,٦	٢,٤	٢,٦	٤,٥	٢,٤
* حديد مدرفل علي الساخن .	٠,٨	٠,٣	٢,٤	٤,١	٠,٠	٠,٢
* عجينة خشبية آلية	١,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٢
* أخرى (سلع)	٤,١	٨,٠	٥,٢	٥,٠	٥,٦	٥,٤
* أهم الواردات التى حققت أعلى نسبة تغير:						
أسماك سردين مجمدة	-	٠,٤	٠,٣	٠,٤	١,٢	١,٠
			(٢٦)-	(٦٢)	(١٨١)	(١٤)
دقيق وسميد من اسماك وقشريات	١,٠	١١,٦	٢,٤	٢,٦	٤,٥	٢,٤
		(١,٤٩)	(٨٠)-	(١٠)	(٧٢)	(٤٧)-
رصاص نقى خام	١,٧	٠,٦	٠,٠	٠,٦	٠,١	٠,٠
		(٦٥)-	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)-
حديد مدرفل على الساخن	٠,٨	٠,٣	٢,٤	٤,١	٠,٠	٠,٢
		(٦٣)-	(٧٠)	(٧١)	(١٠٠)-	(٢٠)

( ) معدل التغيير .

- المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز المعلومات ، نقطة التجارة الدولية ، ج.م.ع ، ٢٠٠٦

- **المزايا النسبية بين مصر والمغرب**

يوضح الجدول رقم (١١) الميزة النسبية الظاهرة للمغرب عام ٢٠٠٤ ، وبمقارنته بالجدول رقم (٦) السابق يتضح ما يلى :

- ان مصر تتمتع بميزة نسبية ظاهرة عام ٢٠٠٤ في خمس مجموعات سلعية كما ذكرنا سابقاً وهى: الملابس الجاهزة (٣,١) ، الصناعات المعدنية (٣,٠٢) ، ألياف نسيج (٢,٩٤) ، صناعات أساسية (١,٨٣) ، خضروات وفواكه (٢,٦) .
- هذا وتتمتع المغرب بميزة نسبية ظاهرة عام ٢٠٠٤ في خمس مجموعات سلعية أيضا هى : الملابس الجاهزة (٩,٦٣) ، الاغذية الطازجة (٣,٩٩) ، المنتجات الجلدية (٢,١) ، الاجهزة الالكترونية (١,٦٤) والمواد الغذائية المصنعة (١,٥٢) .

والنتيجة الأساسية التى يمكن استخلاصها هى ان المجموعات السلعية المشتركة سوف تواجه منافسة شديدة بين البلدين ، علماً بأن المجموعات السلعية التى يوجد بها تنافس ليست كثيرة ، إذ تقتصر على الملابس الجاهزة ، والخضروات والفواكه ، ومن ثم محدودية المجالات التي يتمتع فيها الاقتصاد المصري والمغرب بمزايا نسبية واقتصارها على مجموعة من السلع الاستهلاكية ، مع ملاحظة تمتع المغرب بميزة نسبية عالية فى مجال صناعة الملابس الجاهزة (٩,٦٣) .

- **التماثل في الهيكل السلعي للصادرات بين مصر والمغرب**

يوضح الجدول رقم (١٢) التماثل في الهيكل السلعي للصادرات بين مصر والمغرب، ومنه نلاحظ ما يلي:

- إن مؤشر تماثل الصادرات الكلية بين مصر والمغرب يتميز بالانخفاض(٢٤,٦٤%) بصفة عامة.
- نخلص من انخفاض مؤشر تماثل الصادرات الكلية إلى إن الهياكل الإنتاجية لمصر والمغرب أكثر تكاملاً ، مما يشجع على التبادل التجارى بين الأنشطة أو الصناعات .
- وجود امكانية ان تشهد مصر والمغرب توسعاً في التبادل التجارى بينهما داخل بعض الصناعات التحويلية ، حيث السلع متمايزة وتكون هناك إمكانية للاستفادة من وفورات النطاق (المنتجات الدوائية والصيدلية ، خيوط النسيج ونسيج القطن) .

جدول رقم (١١)

الميزة النسبية الظاهرة RCA للمغرب عام ٢٠٠٤

المؤشر Index	الترتيب R ank	الميزة النسبية الظاهرة R C A
Ironic Components مكونات الكترونية	١٠	١,٦٤
Clothing الملابس الجاهزة	١٥	٩,٦٣
Leather products المنتجات الجلدية	٣١	٢,١٠
Chemicals الكيماويات	٣٩	٠,٧٨
Fresh food مواد غذائية طازجة	٦٥	٣,٩٩
Processed Food مواد غذائية مصنعة	٧١	١,٥٢
Textiles ألياف نسيج	٧١	٠,٥٨
It & Consumer e Electronics صناعة الالكترونيات	٧٤	٠,٠٧
Minerals التعدين	٩٢	٠,٦٩
Trans port equipment معدات نقل	٩٥	٠,٠٤
Miscue llanos manufacturing wood products صناعات اساسية اخرى	٩٦	٠,٢٤
Wood products منتجات خشبية	٩٨	٠,٤١
Basic manufactures صناعات تحويلية اساسية	١١٢	٠,٢٣

Source : ITC, Calculation based on COMTRADE of UNSD , 2006 .

جدول رقم (١٢)

مؤشر تماثل الصادرات بين مصر والمغرب

خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤)

(%)

المؤشر	متوسط الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤
الصادرات الكلية	٢٤,٦٤
الصادرات الصناعية التحويلية	١٦,١

Source : Calculation based on U N , International Trade Statistical , year book , 2005 .

*** احتمالات تحويل التجارة**

يتم تقدير احتمالات ان تقوم المغرب بإحلال وارداتها من مصر محل وارداتها من العالم الخارجى (أى حدوث تحويل تجارة في داخل المغرب بما يحقق زيادة في الصادرات المصرية ، وربما في غير صالح المغرب) وإحتمالات ان تقوم مصر بإحلال وارداتها من المغرب محل وارداتها من العالم الخارجى (أى حدوث تحويل تجارة بداخل مصر وربما فى غير صالحها) ، في حين تستفيد المغرب من توسع صادراتها الى مصر ، وذلك من خلال تقدير مدى التوافق بين الهيكل السلعى للصادرات والواردات المصرية مع الهيكل السلعى للواردات والصادرات المغربية بالإضافة الى تحديد مجموعة الصناعات التحويلية التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ظاهرة ، وتحتاج المغرب الى استيراد منتجاتها ، وتلك الصناعات التي تحقق فيها المغرب ميزة نسبية ظاهرة وتظهر في قائمة الواردات المصرية .

وبتقدير مدى التوافق بين الصادرات المصرية والواردات المغربية من ناحية (٣١,٩) ، وبين الواردات المصرية والصادرات المغربية من ناحية (٢٠,٣) وهو ما يوضحه الجدول رقم (١٤) ، يتضح إمكانية التوسع في الصادرات المصرية الى الأسواق المغربية ، علماً بأن اهم الدول المصدرة للواردات المغربية هى : الإتحاد الأوروبى (٥٦,١%)، وروسيا الإتحادية (٥,٩%) ، المملكة العربية السعودية (٥,٤%) ، الصين (٤,٢%) ، الولايات المتحدة (٤,١%).

واهم الواردات المغربية من العالم الخارجى هى : البترول الخام ومنتجاتـه (بنـسبة ٢٤,٣%) من اجمالى الواردات السلعية ، القمح ومنتجات زراعيـة (بنـسبة ١٣,٤%) آلات وأجهزة مختلفة وسيارات وحديد وصلب (بنسبة ٦١%) (١) وذلك عام ٢٠٠٥ .

هذا ويلاحظ انه يمكن تشجيع التوسع في التبادل التجاري بين مصر والمغـرب فـي مجموعة الصناعات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ظاهرة وتحتاج المغرب الـى اسـتيراد منتجاتها ، وفى الصناعات التى تحقق فيها المغرب ميزة نسبية ظاهرة وتظهـر فـي قائمـة الواردات المصرية (الخشب الرقائقى ومشغولات خشبية أخرى)

جدول رقم (١٣)

مؤشر التوافق (التكامل) بين الهيكل السلعى للصادرات والواردات المصرية مع الهيكل السلعى للصادرات والواردات المغربية

(متوسط الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤)

(٪)

توافق الصادرات المصرية مع واردات المغرب	نسبة التوافق (%)	توافق الواردات المصرية مع صادرات المغرب	نسبة التوافق (%)
متوسط الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤)	٣١,٩	متوسط الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤)	٢٠,٣

Source : The index was Calculated on the basis of the UN , International Trade Statistical year book , 2005 .

بالإضافة إلى ما سبق، قامت العديد من الدول العربية (مـصر والمغـرب وسـوريا وتونس والأردن) بتوقيع اتفاقيات للمشاركة مع الاتحاد الأوروبي، بهدف إقامة منطقة تجـارة حرة بين كل منها والاتحاد الأوروبي في غالبية السلع الصناعية بحلول عام ٢٠١٠ ، فـضلاً عن تبادل المعاملة التفضيلية في مجال السلع الزراعية ، والتحرير التدريجي لتجارة الخـدمات ولتدفقات رؤوس الأموال ، ومن ثم حرصت مصر وهذه الدول العربية على الاسـتفادة مـن الفترة الإنتقالية والانتفاع من قواعد المنشأ التراكمية والمسموح بها بالفعل فى اتفاقيات الشراكة بينها وبين الإتحاد الأوروبي .

هذا بالإضافة الى انضمام مصر وسوريا والمغرب وتونس والأردن لاتفاقيـة منطقـة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول

---

(١) وزارة التجارة والصناعة ، " تقرير التجارة المجمع " ، وزارة التجارة والصناعة ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٦ .

العربية – وبدأ تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية من يناير ١٩٩٨ – وتم اعتبار ١/١/١٩٩٧ التاريخ كتاريخ مرجعى للضرائب الجمركية السائدة في كل دولة عضو يستند اليه كقاعدة للتخفيض ، مع التزام الدول الأعضاء التى لم تنفذ بعد وستربط الجمارك بها وفقاً لجداولها الجمركية التى ستكون مطبقة بإخطار الجامعة العربية ببدء تنفيذها للبرنامج . واتاحت الاتفاقية وبرنامجها التنفيذي امكانية إتفاق الدول الأعضاء أثناء تنفيذ قيام المنطقة على وضع أى سلع تحت التحرير الفورى وتبادل اعفاءات تسبق الجدول الزمنى للبرنامج وبنسب تخفيض أعلى.

وبالنسبة للاتفاقيات الثنائية الموقعة بين مصر وبعض الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة بعد عام ١٩٩٨ كانت احكام البرنامج التنفيذى هى الأساس فى هذه الاتفاقيات . وتجدر الإشارة الى ان بعض هذه الاتفاقيات (مصر والمغرب) لم تلتزم بدقة أحكام البرنامج التنفيذى ، حيث جعلت فترة التحرير لمجموعة من السلع المتبادلة تصل الى اثنتى عشرة سنة ، وبدء التنفيذ لهذه الاتفاقية عام ١٩٩٩ . كما تضمنت قوائم سلبية (*) لم ترد فى البرنامج .

- وبالنسبة للعلاقات التجارية المصرية – العربية (لدول اتفاقيات التجارة الحرة) نجد ان الميزان التجاري المصري مع هذه الدول يحقق فائضاً خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٥) (**) .

- وبالنسبة لأهمية الدول العربية الداخلة في اتفاقيات التجارة الثنائية مع مصر – كسوق ومصدر للصادرات والواردات السلعية المصرية – ، نجد ان حوالي ٥,٦% من اجمالى الصادرات المصرية تتجه إلى هذه الدول ، بينما تحصل مصر على ٢,١% فقط من وارداتها من هذه الدول وذلك عام ٢٠٠٥ (١) هذا وتعتبر سوريا وليبيا أهم الأسواق العربية للصادرات المصرية حيث تستحوذ على حوالي ٢٧% من اجمالى صادرات مصر الى مجموعة الدول العربية التى لها اتفاقيات تجارة ثنائية مع مصر ، وتمثل الواردات منها حوالي ٥٤% من اجمالى واردات هذه المجموعة .

(*) بلغ اجمالى عدد السلع المدرجة فى قوائم السلع التى تقدمت بعض الدول العربية تطلب استثناءها وفقاً للنظام المنسق ٨٣٢ سلعة من اجمالى ٦٠٠٠ سلعة يتضمنها النظام هذا بالاضافة الى الزرنامات الزراعية التى تضمنت سلعاً زراعية مصنعة تدخل فى إطار الصناعات الغذائية . انظر :
- جامعة الدول العربية ، ١٩٩٩ .

(**) علماً بان الميزان التجارى المصرى مع الدول العربية يحقق عجزاً متواصلاً طوال الفترة المذكورة باستثناء عام ٢٠٠٣ " انظر جدول رقم (١) السابق .

(١) ايضا تعد المملكة العربية السعودية من أكبر الدول المصدرة لمصر .

- وبالنسبة للملامح الأساسية التجارية المصرية والعربية ، نجد ان بعض الدول العربية (مصر والمغرب والأردن وتونس) عملت على تنفيذ برامج للإصلاح الهيكلي تشمل تحرير التجارة الخارجية وإعطاء أهمية خاصة لقطاع التصدير .

وتم ذلك من خلال العمل على تخفيض التعريفات الجمركية وتبسيط هيكلها وتقليص الاعتماد على الضرائب الجمركية كمورد رئيسي من موارد الخزانة العامة وتقليل الحواجز غير الجمركية والإدارية (رخص الاستيراد والحصص وقائمة السلع المحظور استيرادها) وتحقيق قابلية تحويل العملة لأغراض المعاملات الجارية والرأسمالية .

- وفى مصر شهد الحد الأقصى للضرائب الجمركية انخفاضاً مستمراً منذ أوائل التسعينات (من ١٠٠% ١٩٩٢ الى حوالي ٤٠% فى نهاية التسعينات) .

- وقد انخفضت نسبة الضرائب الجمركية على الواردات الى قيمة الواردات من ٢١% في ١٩٩٢/٩١ الى ١٥% في نهاية التسعينات ، وتبلغ حصة الواردات الخاضعة لقيود غير جمركية ١٢,٥% ، والتزمت الحكومة المصرية بإلغاء الحظر على الواردات من الملابس الجاهزة في يناير ٢٠٠١ (*) ، مع الغاء كافة القيود الكمية على الواردات بنهاية ٢٠٠٥ ، ويتم تحصيل رسوم تتراوح ما بين ٢% و ٣% على الواردات (**) .

- هذا وقد تم خفض التعريفة الجمركية الى الحد الأدنى في فبراير ٢٠٠٧ استكمالاً للإجراءات الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٤ وأوائل ٢٠٠٥ ، وذلك بتخفيض متوسط (***)التعريفة الجمركية من ٩% الى ٦,٩% ، اى بنسبة ٢٥% من متوسط التعريفة حالياً وذلك وفاءاً بإلتزامات مصر بإعتبارها عضواً رسمياً في اتفاقية النظام المنسق لتوصيف وتكويد البضائع بالقرار الجمهورى رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ وذلك بتطبيق إصدار ٢٠٠٧ واعتمادها أساساً للتعريفة الجمركية المصرية .

---

*) هناك بعض الاستثناءات على سبيل المثال الجمارك على السيارات ذات السعة الأعلى من ١٣٠٠ ، (٨٥%-١١٠%) والمشروبات الكحولية ، منتجات الفاكهة المحفوظة (٥٥%) ، الحلويات (٢١% - ٧٠%) . وقد إحتفظت مصر بحقها في فرض ضرائب جمركية مرتفعة على المنتجات التى ترفعها من قائمة الحظر على الواردات فعند رفع الحظر على الواردات من الدواجن الكاملة في يوليو ١٩٩٧ ، فرضت مصر عليها جمارك مرتفعة وصلت الى ٨٠% ثم انخفضت الى ٧٠% عام ١٩٩٩ . هذا ويلاحظ ان مصر فرضت ضريبة جمركية ٥٤% على المنسوجات التى رفعت من الحظر من أول يناير ١٩٩٨ ، بالإضافة الى ١٠% ضريبة مبيعات و١% رسوم خدمات .

**) فالواردات التى تفرض عليها جمارك أقل من ٣٠% تخضع لرسوم خدمات ٢% ، اما تلك التى تطبق عليها جمارك أكثر من ٣٠% فتصل الرسوم عليها ٣% .

***) وقد شمل هذا التخفيض الأجهزة المنزلية ، ومكونات الصناعات الغذائية ، واعفاء بعض الأدوية والأمصال (حيث ان التخفيض يشمل ١١١٤ صنفاً حيث ثم التخفيض من ٢% و ٥% الى صفر ، مع عدم شمول التخفيضات السيارات الخاصة ذات سعة محرك ١٦٠٠ ، علما بأن هذه التخفيضات الجمركية سوف تؤدى الى خسارة حصيلة الجمارك ١,٤ مليار جنيه .

– هذا وتشمل قائمة الرقابة على الجودة في مصر نحو ١٣١ بنداً وتتضمن بعض السلع التي تم رفعها من قائمة الحظر (*) وقد اخذت أهمية الرقابة على الجودة كحاجز غير جمركى في التزايد .

– أما بالنسبة للصادرات السلعية المصرية فهي معفاة تماماً من الضرائب منذ نهاية عام ١٩٩٢ (**) وفيما يتعلق بالدول العربية ، يرتفع متوسط معدلات الجمارك عن ٣٠% في الأردن وليبيا ، وتصل معدلات الجمارك على بعض الواردات الزراعية في المغرب إلى ٣٠٠% ، وذلك فى نهاية التسعينات ٠ وتستخدم هذه الدول قيوداً غير جمركية ، بدرجات متفاوتة ، حيث تتراوح حصة الواردات الخاضعة للقيود غير الجمركية من ١٠,٥% في المغرب إلى ١٨,٢% فى تونس ٠ هذا ويلاحظ أن ليبيا تعفى الواردات من الدول العربية من الضرائب الجمركية تماماً ، وتشترط بالنسبة للواردات الصناعية ألا تقل القيمة المضافة في الدول العربية الموردة عن ٤٠% ، أما سوريا فهى تطبق نظاماً تجارياً يعتمد على احتكار القطاع العام للتجارة الخارجية ٠ وتصل معدلات الجمارك فيها الى ٢٠٠% فى نهاية التسعينات ، بالاضافة الى الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للجمارك والتى تتراوح من ٦% إلى ٣٥% ، كما يجب الحصول على ترخيص الاستيراد (***) ٠

نخلص مما سبق الى :

- الإتجاه المستمر في مصر الى تخفيض الضرائب الجمركية ، مع ارتفاع متوسط الضرائب الجمركية في بعض الدول العربية ، انظر جدول رقم (٦) بالملحق رقم (٢) ٠ ومن ثم فإن تحرير التبادل التجارى بين مصر والمغرب وسوريا والأردن التي تفرض ضرائب جمركية مرتفعة وخاصة على السلع الزراعية التى توفر فرصاً كبيرة لخلق التجارة ولأن زيادة حجم التجارة بصورة ملموسة لا يتوقف على مستوى الرسوم الجمركية فقط ، ولكن يعتمد على كافة عناصر العرض والطلب في جميع دول المنطقة بالإضافة الى تلك المرتبطة بالدول غير الداخلة في الاتفاقية الثنائية للتجارة الحرة .
- فإن هناك ضعفا فى احتمالات خلق التجارة نظراً لتشابه الهياكل الإنتاجية المصرية فى هذه الدول٠

---

*) مثل اللحوم والخضر والفاكهة ، الأجهزة المنزلية والمحولات .

**) بعض الصادرات (مثل الموالح والعصائر والخضر) تحصل عليها بعض الرسوم مقابل فحص الجودة .

***) لما تزيد قيمته عن ٢٠٠٠ ليرة ، ويتم تحصيل رسوم تتراوح بين ٢٥-٢٠٠ ليرة على اصدار الترخيص ، وتتعدد اسعار الصرف المستخدمة عند تقويم الواردات للأغراض الجمركية .

- وأن إمكانية إحلال دول منطقة التجارة الحرة وارداتها العالمية بواردات من مصر يتطلب زيادة الاستثمار والإنتاج ورفع إنتاجية الاقتصاد المصري لمواجهة زيادة الصادرات وذلك تحدده عوامل أخرى .
- استكمال وإلغاء الرسوم الجمركية سوف يتواكب مع إجراءات تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية WTO بالإضافة إلى اتفاقية المشاركة الأوروبية التى وقعت مع مصر وسوريا والمغرب وتونس والأردن ، ومن ثم تكون النتيجة متواضعة بالنسبة لخلق التجارة .
- وحيث ان الهدف الرئيسي من الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين مصر وبعض الدول العربية هو أحلال الصادرات المصرية إلى الدول العربية محل صادرات الدول الأخرى إليها ، نجد ان التكتل الإقتصادى العربي أى الاتفاقيات متعددة الإطراف ذو أهمية حيث يزيد من قدرتها التفاوضية ويحفظ مصالحها الاقتصادية في ظل عالم يتميز بالكيانات الكبيرة والاندماجات سواء على المستوى الكلى أو المستوى الجزئي .
- هذا بالإضافة الى ان احد شروط خلق التجارة هو زيادة عدد الدول المشتركة في منطقة التجارة الحرة، وارتفاع كفاءتها الإنتاجية وتكون اقتصاديات الدول الأعضاء أكثر تنافساً حيث يتيح ذلك فرصاً أكبر للتخصص في الإنتاج وخلق التجارة هذا بالإضافة الى توحد المواصفات القياسية بين الدول العربية (*) بإنشاء جهاز عربي موحد للقياس والمعايرة بما من شأنه زيادة حركة التبادل التجاري بينهم .

وفى ضوء التحليل السابق نجد ان الآثار الإستاتيكية من الاتفاقيات الثنائية بين مصر وبعض الدول العربية محل الدراسة تكون أعلى من حيث خلق التجارة وتحسين الأداء التجاري لمصر من خلال تفعيل هذه الاتفاقيات الثنائية من خلال اتفاقية متعددة الأطراف مثل اتفاقية اغادير (التي تضم مصر والمغرب وتونس والأردن) (**) والتى تعكس احتمالات خلق التجارة بصورة أكبر بما يدعم قدرة مصر على الاستفادة من الآثار الديناميكية على كل من الاستثمار والنمو والتكنولوجيا في الأجل الطويل .

(*) وقد أصدرت قمة تونس عام ٢٠٠٤ قراراً باعتماد إلزامية المواصفات القياسية التى يتم اعتمادها من قبل مجلس المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالنسبة الى السلع التى يتم تبادلها فى الاطار العربى .

(**) تم الإتفاق فى مدينة اغادير المغربية فى ٢٠٠١/٥/٨ بين مصر والمغرب وتونس والأردن علي اقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها خلال فترة انتقالية ٢٠٠٥ (فى اطار التعاون بين الجنوب والجنوب (وتنمية شمال أفريقيا) حيث يتم تحرير السلع سواء الزراعية أو الصناعية ، وتم التوقيع بالأحرف الأولى في ٢٠٠٣/١/١ في مدينة عمان بالأردن ويحق لأية دولة عضو في جامعة الدول العربية ومنطقة التجارة العربية الكبرى وترتبط مع الاتحاد الأوروبى باتفاقية مشاركة طلب الانضمام الى هذه الاتفاقية ، ويتم ذلك بعد موافقة الدول الأطراف فى اتفاق أغادير ، علما بأن سوريا طلبت الانضمام لاتفاقية أغادير .

رابعا : اتفاقية التجارة الحرة بين جمهورية مصر العربية وتركيا

ابرم بالقاهرة فى ١٩٩٦/١٠/١ اتفاق إطاري تضمن سداد المدفوعات بالعملات الحرة وتشجيع تبادل الوفود التجارية وإنشاء لجنة فرعية للتجارة فى إطار اللجنة المشتركة بين مصر وتركيا والمنصوص عليها في اتفاق التعاون الإقتصادى والفني للبلدين ، وذلك بهدف تعزيز التبادل التجاري وزيادة الاستثمار وتم التوقيع بالأحرف الأولى على إتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥ودخول الاتفاق حيز التنفيذ في فبراير ٢٠٠٧ .

وقد تضمن إعلان برشلونة الذي وافقت عليه مصر والصادر فى نوفمبر عام ١٩٩٥ بشأن التعاون الأوروبي المتوسطي إقامة منطقة تجارة حرة أورو متوسطية تضم دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط بحلول عام ٢٠١٠ ، وكذلك تطبيق قاعدة تراكم المنشأ متعدد الأطراف (*) على المنتجات المتبادلة بين دول الاتحاد الأوروبى ودول جنوب البحر المتوسط بما يدعم عمليات التكامل الصناعي فيما بينهم . هذا وقد طالب الإتحاد الأوروبى مصر بأهمية الإسراع في إبرام اتفاق تجارة حرة مع تركيا ، حيث وقعت كل من سوريا ، والمغرب ، تونس ، الأردن ، إسرائيل ، ودول النافتا .

- هذا وتتيح الاتفاقية فترة سماح مدتها ١٥ سنة (حتى عام ٢٠٢٠) ، وتسمح للصادرات المصرية بالدخول إلى الأسواق التركية معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر الماثل فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

- بينما يتم تحرير الواردات المصرية من السلع الصناعية ذات المنشأ التركي طبقاً لأربعة قوائم مطابقة للقوائم الواردة باتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وبنفس السلع المدرجة في قوائم الإتحاد الأوروبى ، على أن يكون بدء التخفيض في الرسوم الجمركية على الواردات المصرية من السلع الصناعية ذات المنشأ التركى عند دخول الإتفاق حيز النفاذ متأخراً عاماً عن التخفيضات المطبقة حالياً مع الاتحاد الأوروبي . هذا ويوضح جدول رقم (٤) بالملحق (١) القوائم الأربعة .

(*) المقصود بالتراكم أن كل الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة سوف تعتبر جزء من اقليم جمركى واحد ، ومن ثم فإن عمليات التصنيع التى تتم فى أى دولة منها ستعتبر مكوناً محلياً ، بغض النظر عما اذا كانت كافية في حد ذاتها لتحقيق شرط أو وضع المنشأ .

- أما بالنسبة للسلع الزراعية والزراعية المصنعة ، فقد تم الإتفاق على تبادل قائمتين محددتين للسلع الزراعية لكل دولة تحتوى على السلع الهامة ذات الميزة النسبية لكل من الدولتين بينما يتم تبادل قائمة واحدة لكل من الدولتين بالنسبة للسلع الزراعية المصنعة ، انظر جدول رقم (٥) بالملحق (١) .

- ويتم نفاذ الصادرات المصرية من السلع الزراعية والزراعية المصنعة الى تركيا فور دخول الاتفاقية حيز النفاذ معفاة كلياً أو جزئياً من الرسوم الجمركية التى تتراوح بنسبة ٣٢% - ٤٥% ، بينما منح الجانب المصرى للصادرات التركية حصص كمية معفاة تتراوح الرسوم الجمركية عليها فى مصر ما بين ٢% -١٢% باستثناء بندين تتراوح الرسوم الجمركية المفروضة عليهما ١٢% و ٢٢% .

- من المتوقع زيادة التبادل التجارى بين البلدين بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ الى حوالى ٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠.

*** التبادل التجاري بين مصر وتركيا**

يوضح الجدول رقم (١) بالملحق (٢) حجم التبادل التجارى بين مصر وتركيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) ، ومنه يتضح ما يلي :

- ان حجم التبادل التجاري بين البلدين قد ارتفع من ٥٤٤ مليون دولار عام ٢٠٠٣ الى نحو ٧٢٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ، بنسبة زيادة ٣٠% .
- بلغت قيمة الصادرات المصرية لتركيا في التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٦ حوالي ٢٣٩ مليون دولار ، بينما بلغت قيمة الواردات المصرية من تركيا في التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٦ حوالي ٤١٠ مليون دولار .
- ارتفع عجز الميزان التجاري المصري مع تركيا من حوالى ١٧٥ مليون دولار عام ٢٠٠١ إلى حوالي ٤٢١ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ، وهو ما يوضحه الشكل البياني رقم (٣) .

وبتحليل التركيب السلعي للصادرات المصرية الى تركيا عام ٢٠٠٥ ، كما هو موضح بالجدول رقم (٧) بالملحق رقم (٢) ، نجدها تتميز بدرجة عالية من التركز ، حيث تتركز في أربعة مجموعات سلعية تمثل حوالي ثلثي اجمالى الصادرات ، وهى بترول خام حوالى ٢٩%

من اجمالى الصادرات ، يليها صادرات الأرز تمثل حوالى ١٩% ، الغاز الطبيعى ويمثل حوالى ٨,٥% ، وأخيراً صادرات القطن الخام وتشكل ٦,٦% ومن ثم يتضح ان الصادرات السلعية المصرية لتركيا تتسم بأنها مواد أولية سواء زراعية أو معدنية ، حيث تتميز بانخفاض القيمة المضافة (١) وعلى العكس من ذلك نجد ان التركيب السلعي للواردات المصرية من تركيا فى نفس العام يتميز بدرجة عالية من التنوع ، حيث تتضمن سلع غذائية زراعية ، منتجات صناعية مختلفة ، اجزاء معدنية ، منتجات الصناعات الهندسية والكيماوية ، بالإضافة الى الآلات والمعدات واجهزة النقل . وهذا التركيب السلعى يعكس درجة عالية من التنوع فى الصادرات التركية عنها فى الصادرات المصرية ، وكذلك درجة عالية من التصنيع (٢) .

شكل رقم (٣)

تطور عجز الميزان التجاري المصري مع تركيا

خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥

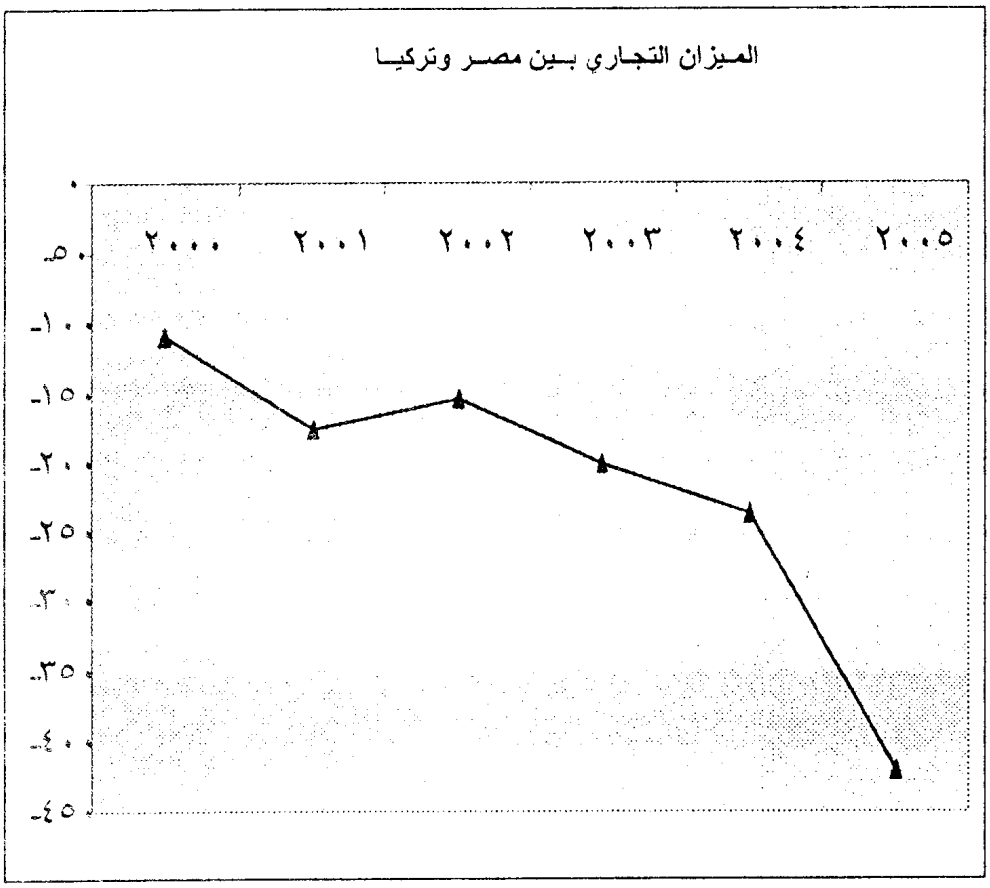

(١) هذا ويلاحظ ان التركيب السلعى للصادرات المصرية الى تركيا لم يتغير بدرجة كبيرة عنه في نهاية التسعينات .
أنظر :
- المركز المصرى للدراسات الإقتصادية ، اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٩.

(٢) نسبة صادرات الصناعات التحويلية / اجمالى الصادرات السلعية فى تركيا حوالى ٧٦,٢% بينما لم تتجاوز ٣٥,٦% في مصر ، انظر جدول رقم (٣) .

هذا ويلاحظ ان نصيب التجارة المصرية مع تركيا يشكل حوالى ٣% فقط من اجمالى تجارة مصر الخارجية ، وذلك عام ٢٠٠٥ ([1]) .

وبالنسبة لاتفاقية منطقة تجارة حرة بين مصر وتركيا ، نجد إن تحرير التجارة في السلع الصناعية يقع فى الأجل القصير عكس تحرير تجارة السلع الزراعية ([2]) بالاضافة الى ان الاتفاقية صنفت السلع الصناعية الى خمس مجموعات بدون تحديد لدرجة التنوع مع تبنى الإتجاه نحو تخفيض التعريفة الجمركية، مما يخفض من العائد المحتمل للاقتصاد المصرى ، خاصة وان تركيا لديها بصفة عامة ميزة نسبية اعلى من مصر فى القطاع الصناعى ، بينما تتمتع مصر بميزة نسبية أعلى في القطاع الزراعي . .

ومن ثم سنتناول الآثار الأستاتيكية لمنطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا من خلال تقدير مجموعة من المؤشرات التى تعكس احتمالات خلق التجارة وتحويل التجارة بين مصر وتركيا .

وسوف نتناول فيما يلى قياس المزايا النسبية بين مصر وتركيا ، للتعرف علي ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية ، وتحديد مدى تنافس السلع التى تتمتع فيها كل دولة بميزة نسبية في حالة دخولها للأسواق الأخرى .

- **<u>المزايا النسبية بين مصر وتركيا</u>**

يوضح الجدول رقم (١٤) الميزة النسبية الظاهرة لتركيا عام ٢٠٠٤ ، وبمقارنة بالجدول رقم (٦) السابق يتضح ما يلى :

- ان مصر تتمتع بميزة نسبية ظاهرة عام ٢٠٠٤ في خمس مجموعات سلعية كما ذكرنا سابقاً وهى الملابس الجاهزة (٣,١) ، الصناعات المعدنية (٣,٠٢) ، ألياف نسيج (٢,٩٤) ، صناعات أساسية (١,٨٣)، خضروات وفواكه (٢,٦) .

- هذا وتتمتع تركيا بميزة نسبية ظاهرة عام ٢٠٠٤ في ست مجموعات سلعية هى الملابس الجاهزة (٦,٢٢) ، ألياف نسيج (٤,٤) ، الصناعات الاساسية (١,٩) ، الخضروات والفواكه (١,٤) ، مواد غذائية مصنعة (١,١٥) ، معدات ووسائل نقل (١,٠١) .

---

[1]) ٣٠٣٨٣/٩٤٩ مليون دولار .
[2]) انظر جدول رقم (٣) بالملحق رقم (١) .

والنتيجة الأساسية التى يمكن استخلاصها هى ان المجموعات السلعية المشتركة سوف تواجا منافسة شديدة بين الدولتين ، وهى تشمل الملابس الجاهزة ، الخضروات والفواكه ، ألياف النسيج ، بعض الصناعات الأساسية .

جدول رقم (١٤)

الميزة النسبية الظاهرة R.C.A لتركيا عام ٢٠٠٤

Index المؤشر	الترتيب Rank	الميزة النسبية الظاهرة R.C.A
Textiles ألياف نسيج	٦	٤,٤٠
Basic manufactures صناعات تحويلية اساسية	٢٤	١,٩٠
Trans port equipment معدات ووسائل نقل	٢٦	١,٠١
Clothing ملابس جاهزة	٢٦	٦,٢٢
I t & Consumer electronics صناعات اليكترونية	٣٤	٠,٤٢
Non –electronic machiretay آلات وماكينات	٤١	٠,٥١
Electronic Components مكونات اليكترونية	٤٨	٠,٥٠
Miscellaneous manufacturing صناعات أساسية اخرى	٦٠	٠,٦١
Leather products منتجات جلدية	٧٣	٠,٤٧
Chemicals كيماويات	٧٨	٠,٤٣
Processed food مواد غذائية مصنعة	٨٧	١,١٥
Wood products منتجات خشبية	١٠١	٠,٣٧
Fresh food مواد غذائية طازجة	١٠٦	١,٤١
Minerals التعدين	١٢٢	٠,٢٩

Source : ITC, Calculation based on COMTRADE of UNSD , 2006 .

وبناء على التحليل السابق ، نجد ان احتمال خلق التجارة بالنسبة للاقتصاد المصري من تلك الاتفاقية يكاد يكون محدوداً . وبصفة عامة ان فرص مصر في زيادة التبادل التجارى مع تركيا (الصادرات المصرية لتركيا) أقل منه بالنسبة لتركيا (الصادرات التركية لمصر) .

- هذا ويلاحظ ان الجانب التركى أبدى حساسية إزاء السلع والمنتجات الزراعية ، وترجع تلك الحساسية لالتزام تركيا بإتفاق الإتحاد الجمركي مع دول الإتحاد الأوروبي بما يحول دون أمكان تحرير كامل السلع الزراعية بين مصر وتركيا ، على ان يتم التحرير بالنسبة لسلع معينة يتفق عليه الجانبين وفقاً لقيود كمية. ويعد الغاز الطبيعي أهم الصادرات المصرية لتركيا(*) .

- كما يلاحظ العجز المستمر في الميزان التجاري المصري مع تركيا ، بالإضافة الى ان الواردات المصرية من تركيا بلغت حوالي ٤٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ، ومن المتوقع زيادة الواردات مع زيادة التبادل التجارى بين البلدين مع توقيع الاتفاقية .

- وعلما بأن عدم التوقيع على هذه الاتفاقية سيترتب عليه اعتبار مصر غير ملتزمة بما ورد فى إعلان برشلونة من أهمية الوصول باتفاقات تجارة حرة بين الدول الآورو متوسطية قبل عام ٢٠١٠ (**) .

- أيضا عدم التوقيع سوف يترتب عليه الاسراع بالتخفيض الجمركي بنسب وفترات زمنية اكبر من تلك المطبقة مع الإتحاد الأوروبي مما يؤثر بالسلب على تكيف الصناعات المصرية مع مثيلتها من الصادرات الصناعية ذات المنشأ التركي .

هذا وتبدو اهمية اتفاقية التجارة الحرة بالنسبة لتركيا في أن مصر تمثل أحد اهم المراكز التجارية في افريقيا والشرق الأوسط ، الى جانب إمكانية الإستفادة من موارد الطاقة وكذلك من الاتفاقيات التجارية التي وقعتها مصر مع عدد من دول العالم (***) .

(*) ويلاحظ أنه من الموارد الناضبة .
(**) علما بأن الاتحاد الأوروبى يرتب إجراءات أنضمام تركيا فى ظل التوسعات المتوقعة في عام ٢٠٠٧ .
(***) تم التوقيع على الاتفاقية فى مطلع عام ٢٠٠٧ .

- **التماثل في الهيكل السلعي للصادرات بين مصر وتركيا**

يلاحظ ان قدرة الاقتصاد المصري على الاستفادة من تأثير خلق التجارة يعتمد على درجة تماثل الصادرات ، معدل التعريفة الجمركية ، عدد الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة الذين يرتبطون بعلاقات تجارية قوية مع تركيا - وهو ما ذكرناه سابقاً - ومن ثم سوف نتناول التماثل في الهيكل السلعى للصادرات بين مصر وتركيا .

إن مؤشر تماثل الصادرات بين مصر وتركيا أوضح مستوى متواضع نسبياً (حوالى ٢٦,٩%) ، مما يحد من إمكانية الاستفادة من فرص خلق التجارة ، وهو ما يوضحه جدول رقم (١٥) .

وهذا المؤشر ينخفض الى حوالي ١١,٦% باستبعاد الصادرات البترولية . هذا مع ملاحظة ان فرص خلق التجارة بين مصر والمغرب (١٦,١%) تبدو أعلى منها بين مصر وتركيا (*) .

أيضا بالنسبة لتأثير التعريفة الجمركية على خلق التجارة ، نجد ان متوسط التعريفة الجمركية بمصر (٢٨%) أعلى منه في تركيا (٤%) ، فبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة من المتوقع انخفاض أسعار صادرات السلع التركية الى مصر أكثر من أسعار صادرات السلع المصرية لتركيا . ومن ثم فإن الواردات المصرية من تركيا سوف تكون أعلى من المتوقع زيادته في الصادرات المصرية لتركيا (١) .

جدول رقم (١٥)

مؤشر تماثل الصادرات بين مصر وتركيا خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤)

(%)

المؤشر	متوسط الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤
الصادرات الكلية	٢٦,٩
صادرات الصناعات التحويلية	١١,٦

Source: Calculation based on UN, International Trade Statistical year book، 2005 .

(*) مما يتطلب الإسراع بتفعيل اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والمغرب في إطار اتفاقية أغادير من اجل تكتل دول شمال افريقيا في اطار تشجيع التعاون بين دول الجنوب والجنوب .

(١) انظر :

- ليلى الخواجة ، " اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا " ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ص ١٦، ١٧ .

الفصل الثالث

الاتفاقيات الثنائية بين مصر
وكل من (الأردن ، تونس ، ليبيا)(*)

(*) قام بإعداد هذا الجزء الدكتورة نيفين حسين .

الاتفاقيات الثنائية بين مصر وكل من (الأردن ، تونس ، ليبيا)

تمهيد :

حرصت جمهورية مصر العربية على دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تشجيع النشاط التصديري كأحد المحاور الرئيسية لسياسة مصر الاقتصادية والتجارية ، ومن هذا المنطلق حرصت مصر على تدعيم العديد من الاتفاقيات الثنائية الاقتصادية والتجارية .

وسوف نقوم بعرض أهم هذه الاتفاقيات وتحديد دورها في التجارة والتنمية الاقتصادية، وكذلك تقييم هذه الاتفاقيات ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية فى مصر .

أولاً : الاتفاقية الثنائية بين جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية

سعياً وراء تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين من اجل تعزيز التكامل الاقتصادي وتطوير التنمية للبلدين ، وأيمانا منها بأهمية تحرير التبادل التجارى بين البلدين من خلال صيغ تتلاءم مع التوجهات الاقتصادية واسترشادا بقواعد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO) وبأهداف الاتفاقيات فى جامعة الدول العربية وقع الطرفين الاتفاقيات الآتية:

١- اتفاقية التبادل التجاري الحر بين مصر والأردن وبروتوكول قواعد المنشأ

- تاريخ انعقاد الاتفاقية ([1]) : تم توقيع الاتفاقية في ١٩٩٨/١٢/١٠

- بدء حيز التنفيذ ([2]) :

بدأت الاتفاقية حيز النفاذ عام ١٩٩٩ طبقاً لنصوص هذه الاتفاقية، ووفقاً لنصوص الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة ١٩٩٤ (الجات) والاتفاقيات الأخرى الملحقة باتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) .

- الهدف من الاتفاقية ([3]) :

إقامة منطقة حرة للتبادل التجاري بين البلدين خلال فترة اتفاقية لا تتجاوز ٢٠٠٥/١/١ .

---

[1]) وزارة التجارة والصناعة – اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية بين مصر والدول العربية – اكتوبر ٢٠٠٣ .
[2]) المرجع السابق .
[3]) المرجع السابق .

- وسوف نقوم بعرض أهم المواد في الاتفاقية :([1])

- ولقد نصت المادة **الثانية** من الاتفاقية على :

يتم تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ والمصدر الاردنى والمصري المتبادلة بين البلدين حسب نسب التخفيض التالية:

نسبة التخفيض الجمركى	البرنامج الزمنى
%٢٥	اعتباراً من ١٩٩٩/١/١
%٤٠	اعتباراً من ٢٠٠٠/١/١
%٥٥	اعتباراً من ٢٠٠١/١/١
%٧٠	اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١
%٨٠	اعتباراً من ٢٠٠٣/١/١
%٩٠	اعتباراً من ٢٠٠٤/١/١
%١٠٠	اعتباراً من ٢٠٠٥/١/١

ويستثنى من ذلك السلع والمنتجات التي لا تخضع بصفة مؤقتة للإعفاءات المتدرجة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل من كل المدرجة بالجدول التالي :

مسلسل	الصنف	البند الجمركى المنسق
١	المنسوجات والملابس الجاهزة	الفصول من ٥٠ الى ٦٣ كاملة
٢	السيارات	البنود ٢، ٨٧ ،٣، ٨٧ ، ٤ ، ٨٧، كاملة
٣	تبغ وابدال تبغ ومنتجاتها مثل السجائر والسيجار	الفصل ٢٤ كاملاً
٤	مشروبات وسوائل روحية (كحولية)	الفصل ٢٢ كاملاً عدا البند ٩٠ ٢٢
٥	حديد تسليح	البنود من ١٣ ٧٢ الى ١٥ ٧٢
٦	ملح طعام	من البند ٠١ ٢٥
٧	رب البندورة (معبون الطماطم)	من البند ٠٢ ٢٠
٨	مياه معدنية	من البندين ٠١ ٢٢ ، ٠٢ ٢٢

[1]) وزارة التجارة والصناعة – التمثيل التجارى – نص اتفاقية التبادل الحر بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

- كما نصت المادة **الثالثة** من الاتفاقية على :

تخضع السلع الزراعية المتبادلة بين البلدين للروزنامة الزراعية المطبقة وفقا للبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري في إطار جامعة الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

- كما نصت المادة **الرابعة** على :

أ- يقصد بالرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل – تلك المطبقة في البلدين على السلع المستوردة في ١٩٩٨/١/١ ، ضمن النظام المنسق للتعريفة الجمركية (H.S) .

ب- لا يجوز بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ ، فرض أية رسوم جمركية جديدة أو رسوم وضرائب أخرى ذات اثر مماثل على السلع والمنتجات المتبادلة بين البلدين وفقا لأحكام هذه الاتفاقية .

ج- إذا تم اى تخفيض في الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل عند أو بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، فإن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المخفضة تحل محل تلك المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

د- يتبع الطرفان جدول التعريفة الجمركية وفق النظام المنسق (H.S) في تصنيف السلع المتبادلة في التجارة بينهما .

هـ- يقوم الطرفان عند التوقيع على هذه الاتفاقية بتبادل المستندات الخاصة بتحديد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المطبقة لديهما فعلاً في ١٩٩٨/١/١ وفقا لجداول التعريفة الواردة بالفقرة (د) من هذه المادة .

- كما نصت المادة **الخامسة** على :

أ- تعامل السلع ذات المنشأ والمصدر الأردنى أو المصرى المتبادلة بين البلدين معاملة السلع الوطنية فيما يخص الضرائب الداخلية المفروضة فى البلد المستورد على المنتجات المحلية المماثلة لها .

ب- يتم احتساب ضريبة المبيعات في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية بالنسبة للسلع التى تستفيد من أحكام هذه الاتفاقية عند استيرادها وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها فى كلا البلدين عند دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ . وفى حالة استمرار الجانب الأردني احتساب الرسوم الجمركية المعفاة ضمن وعاء ضريبة المبيعات على هذه السلع يحق للجانب المصري تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل .

- كما نصت المادة **السابعة** على :

تحرر السلع المتبادلة بين البلدين من كافة القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد فى كلا البلدين ولا يجوز فرض أى قيود جديدة بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، مع مراعاة التزامات كل طرف في إطار منظمة التجارة العالمية .

- كما نصت المادة **الثامنة** على :

أ- لا تسرى أحكام هذه الاتفاقية على المنتجات أو المواد المحظور إدخالها أو تداولها أو استخدمها في اى من البلدين لأسباب دينية او صحية أو أمنية أو بيئية وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها فى كل من البلدين.

ب- يطبق الجانبان إجراءات وقوانين الحجر الزراعي والبيطري على السلع الخاضعة لها وذلك وفقا للقوانين والإجراءات المعمول بها والسارية في كل من البلدين .

ج- لا يجوز إن تستخدم هذه الضوابط والقيود والإجراءات كحواجز أو قيود غير مباشرة على التجارة بين الطرفين .

- كما نصت المادة **الثامنة** على :

لا تسرى الإعفاءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على السلع المنتجة داخل المناطق الحرة فى أى من البلدين والمصدرة مباشرة الى الطرف الأخر أو المستوردة من بلد أخر .

٢- البروتوكول الإضافي لاتفاقية التبادل الحر :

- تاريخ الانعقاد ([1]) : تم توقيع البروتوكول في ٢٠٠٢/١٠/٢٨
- بدء حيز النفاذ ([2]) : دخل البروتوكول حيز التنفيذ في ديسمبر ٢٠٠٢ .
- الهدف من البروتوكول ([3]) : رفع بعض السلع (أربع سلع) من قائمة السلع المؤجل تحريرها .
- وسوف نقوم بعرض أهم المواد في البروتوكول ([4]) .
- ولقد نصت المادة **الأولى** من البروتوكول على :

أ- يلغى من قائمة السلع المؤجل تحريرها ، وفقا لنص البند (ب) من المادة الثانية من اتفاقية التبادل التجارى الحر الموقعة بين البلدين في ١٩٩٨/١٢/١٠ ما يلى :

٠١ السيارات البنود ٢ ، ٨٧ ، ٣ ، ٨٧ ، ٤ ، ٨٧ كاملة.

٠٢ ملح الطعام من البند ١، ٢٥ .

٠٣ رب البندورة (معجون الطماطم) من البند ٢ ، ٢٠ .

٠٤ المياه المعدنية من البند ١، ٢٢، ٠٢ ٢٢.

ب- يتم تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة ، وعلى ان تسرى نسبة التخفيض وفقاً للنسب المحددة في الفقرة (ا) من المادة الثانية في الاتفاقية .

ولقد نصت المادة **الثانية** من البروتوكول على :

تبقى السلع التالية فى قائمة السلع المؤجل تحريرها من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل والمرفقة بالاتفاقية حسب نص الفقرة (ب) من المادة الثانية الواردة في الاتفاقية أعلاه ، مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل طرف .

٠١ المنسوجات والملابس الجاهزة الفصول من ٥٠ الى ٦٣ كاملة .

٠٢ تبغ وابدال تبغ ومنتجاتها مثل السجائر والسيجار الفصل ٢٤ كاملا.

٠٣ مشروبات وسوائل روحية (كحولية) الفصل ٢٢ كاملاً عدا البند ٠٩ ٢٢.

٠٤ حديد تسليح من البنود ١٣ ٧٢ الى ١٥ ٧٢ .

---

[1]) وزارة التجارة والصناعة – اتفاقيات التجارة الحرة

[2]) المرجع السابق

[3]) المرجع السابق

[4]) وزارة التجارة والصناعة – التمثيل التجارى – نص اتفاقية التبادل الحر بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

ج- يقوم اى من الطرفين باستيفاء كامل الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخـرى ذات الأثر المماثل عند دخول اى من السلع الواردة في الفقرة (أ) أعلاه الى بلد الطرف الأخر سواء على المستوى الثنائى أو على مستوى البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

تقييم الأداء بعد الاتفاقية

١. الميزان التجارى بين مصر والأردن

وبدراسة وتقييم الأداء الاقتصادى والتجارى بعد دخول اتفاقية التبادل التجـارى بـين مصر والاردن حيز النفاذ نجد أن الميزان التجارى حقق عجزاً فى عام ٢٠٠٠ بلـغ نحـو ٨ مليون دولار ، ولكن بدأت نتائج الاتفاقية تجنى ثمارها حيث تحول عجز الميزان التجارى الى فائض بلغ نحو ٣ مليون دولار فى عام ٢٠٠١ واستمر الفائض خلال الأعوام من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ حيث بلغ نحو ٦٨ مليون دولار الى أن وصل الى نحو ١٢٣ مليون دولار فـى عـام ٢٠٠٥ وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات المصرية بنـسبة ١٠٦,٣% خـلال الفتـرة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) مما أدى الى استمرار فائض الميزان التجارى لصالح الجانب المصرى .

جدول رقم (١٦)

الميزان التجارى بين مصر والاردن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

(القيمة بالمليون دولار)

بيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الصادرات	١٩	٢٥	٩٥	٩٧	١٥٧	١٩٦
البترولية	٠	٠	٠	٤١	٨٤	١٠٦
غير البترولية	١٩	٢٥	٩٥	٥٦	٧٣	٩٠
الواردات	٢٧	٢٢	٢٧	٣١	٢٨	٧٢,٦
البترول	١	٠	٠	٠	٠	١٦
غير البترولية	٢٦	٢٢	٢٧	٣١	٢٨	٥٦,٦
الميزان التجارى	-٨	٣	٦٨	٦٦	١٢٩	١٢٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

٣- صادرات مصر الى الأردن

أسفرت النتائج الايجابية للاتفاقية على زيادة ملحوظة فى الصادرات المصرية الى الأردن حيث ارتفعت من نحو ١٩ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ الى نحو ٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠١ وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات من السلع الزراعية من نحو ٤,٨ مليون دولار الى نحو ٦,٣ مليون دولار فى عام ٢٠٠١ بمعدل نمو بلغ حوالى ٣٠% من العام السابق .

وبدراسة هيكل الصادرات المصرية الى الأردن نجد أنه متركز فى صادرات المجموعات السلعية من السلع الزراعية والمنتجات الكيماوية والدوائية حيث يمثلان نحو ١٩% من اجمالى الصادرات المصرية الى الأردن فى عام ٢٠٠٥ .

فلقد ارتفعت قيمة الصادرات المصرية من مجموعة السلع الزراعية من ١٧,٣٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو قدره ١٥% ، وهذا نتيجة ارتفاع الصادرات من كلا من المجموعات النوعية خضر ونباتات وجذور ودرنات غذائية صالحة للأكل ، وحبوب وأثمار زيتية وحبوب وبذور .

بينما انخفضت قيمة الصادرات المصرية من مجموعة المنتجات الكيماوية والدوائية من ١٨ مليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى ١٧,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل انخفاض قدره ٤% ، وهذا نتيجة انخفاض الصادرات من كلا من المجموعات النوعية صابون وغواسل عضوية ، أخرى .

وواصلت الصادرات ارتفاعها حيث بلغت نحو ٩٥ مليون دولار عام ٢٠٠٢ وذلك بسبب ارتفاع كلاً من صادرات من المجموعة السلعية للمصنوعات المتنوعة ، والمجموعة السلعية للسلع الزراعية ، والمجموعة السلعية للمنتجات الكيماوية والدوائية بمعدلات نمو بلغت ٣٦٠١% ، ١٩٦% ، ٤٤% عن العام السابق على التوالى .

أما عن قيمة الصادرات المصرية الى الأردن في عام ٢٠٠٣ فلقد بلغت لتبلغ ٩٧ مليون دولار وذلك نتيجة ارتفاع المنتجات الكيماوية والدوائية من نحو ٨,٥ مليون دولار الى نحو ٩,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤ بمعدل نمو بلغ حوالى ١١% عن العام السابق .

وظهرت النتائج الإيجابية المرتفعة للاتفاقيات الاقتصادية والتجارية في مصر والأردن في أعظم صورها في عامي ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، حيث وصلت اجمالى الصادرات المصرية إلى الأردن نحو ١٥٧ مليون دولار حيث ارتفعت الصادرات من كلاً من المصنوعات المتنوعة ، والسلع الزراعية ، والمنتجات الكيماوية والدوائية بمعدلات نمو بلغت نحو ١٤١%، ٢١% ٩٥% عن العام السابق على التوالى .

بينما ارتفعت اجمالى الصادرات المصرية إلى الأردن من نحو ١٥٧ مليون دولار عام ٢٠٠٤ الى نحو ١٩٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو بلغ حوالي ٢٥% عن العام السابق .

ولقد كانت من أهم أسباب زيادة الصادرات في عام ٢٠٠٥ هو زيادة الصادرات المصرية الى الأردن من السلع الزراعية من نحو ١٧,٣٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤ الى نحو ٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو بلغ ١٥% عن العام السابق .

ولقد مثلت الصادرات المصرية الى الأردن من السلع الزراعية ، ومن منتجات كيماوية ودوائية حوالي ١٠,٢% ، ٨,٨% من إجمالى الصادرات المصرية الى الأردن في عام ٢٠٠٥ .

جدول رقم (١٧)

الصادرات المصرية الى الأردن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

(القيمة بالمليون دولار)

المجموعات السلعية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
مجموعة مصنوعات متنوعة :	١,٩	١,٤	٥٠,٧	١,٣	٣,١٤	٢,٥١
لؤلؤ ، أحجار كريمة وشبه كريمة	٠	٠	٥٠,١	٠	٠,٠١	٠,٠٢
كتب ، صحف ، صور ، وغيرها	٠,٢	٠,٣	٠,٢	١,١	٠,٣٧	٠,٤١
أصناف متنوعة من معادن عادية	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٢٣	٠,١
خشب ، فحم خشبى ، مصنوعات	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٦٧	٠,٦
أخرى	١,٥	٠,٩	٠	٠	١,٨٦	١,٣٨
مجموعة سلع زراعية :	٤,٨	٦,٣	١٨,٥	١٤,٣	١٧,٣٤	٢٠
حبوب	٣,٢	٥,٢	١٢,٩	١٢,٢	١٣	١٣
خضر ونباتات وجذور ودرنات غذائية صالحة للأكل	٠,٦	٠,٧	٤,٨	٠,١٦	٣	٤,٧
قطن خام	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠	٠
حبوب وأثمار زيتية ، حبوب وبذور	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,١٢	١,٥١
أخرى	٠,٦	٠	٠,٣	٠,١	١,١٢	٠,٧٩
مجموعة منتجات كيماوية ودوائية :	٦,٩	٥,٩	٨,٥	٩,٤	١٨	١٧,٢
أسمدة	٣,٨	١,٨	٢,٥	١,٥	٢,٠٤	٢,١
محضرات الصيدلة	١	١	٢,٣	٣,٤	١,٢٥	٢,٥
صابون ، غواسل عضوية	٠,١	٠,٦	٠,٩	٠,٧	٣,٤	٣,٠٥
منتجات كيماوية غير عضوية	٠,٣	٠,٤	٠,٥	١,١	٠,٢٤	٢,٢
أخرى	١,٨	٢,١	٢,٣	٢,٧	١١,٠٧	٧,٣٥
مجموعات أخرى	٥,٤	١١,٥	١٧,٣	٧٢	١١٨	١٥٦,٢٩
اجمالى الصادرات	١٩	٢٥	٩٥	٩٧	١٥٧	١٩٦

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

٣- واردات مصر من الأردن

بدراسة جدول الواردات المصرية من الأردن خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) وجد أن الواردات المصرية من الأردن انخفضت من نحو ٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ الى نحو ٢٢ مليون دولار عام ٢٠٠١ وذلك نتيجة انخفاض الواردات من مواد البناء والمنتجات المعدنية من نحو ١١,٥ مليون دولار الى نحو ٦,١ مليون دولار عام ٢٠٠١ بمعدل انخفاض بلغ ٤٧% عن العام السابق ، وكذلك نتيجة انخفاض الواردات من المنتجات الكيماوية من نحو

٩,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٠ الى نحو ٨,٧ مليون دولار عام ٢٠٠١ بمعدل انخفاض بلغ ١٢% عن العام السابق .

بينما ارتفعت الواردات من الأردن فى عام ٢٠٠٢ لتصل الى ٢٧ مليون دولار وذلك نتيجة ارتفاع الواردات من المنتجات الكيماوية ، ومواد البناء والمنتجات المعدنية ، وصناعات غذائية بمعدلات ٣١% ، ٤٤%، ١٠٨ % على التوالى عن العام السابق . كما ارتفعت الواردات من الأردن في عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٣١ مليون دولار بمعدل نمو بلغ ١٤,٨ % عن العام السابق وذلك نتيجة ارتفاع الواردات من المنتجات الكيماوية والدوائية بمعدل ٧٨% عن العام السابق لتصل الى ٢٠,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣ .

ثم انخفضت الواردات من الأردن لتبلغ ٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠٤ ، وذلك نتيجة انخفاض الواردات من المنتجات الكيماوية والدوائية من نحو ٢٠,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣ الى نحو ١٥,٥٣ مليون دولار عام ٢٠٠٤ بمعدل انخفاض بلغ ٢٣% عن العام السابق ، وكذلك نتيجة انخفاض الواردات من الصناعات الغذائية من نحو ٢,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٣ الى نحو ١,٧١ مليون دولار عام ٢٠٠٤ بمعدل انخفاض بلغ ٢٨% عن العام السابق .

إما عن اجمالى الواردات المصرية من الأردن فى عام ٢٠٠٥ فلقد ارتفعت لتبلغ نحو ٧٢,٦ مليون دولار بمعدل نمو بلغ ١٥٩,٣% عن العام السابق وذلك نتيجة ارتفاع الواردات من المنتجات الكيماوية ، والواردات من مواد البناء والمنتجات المعدنية ، والواردات من الصناعات الغذائية بمعدلات ٥٠% ، ٥٢% ، ٥٩% عن العام السابق على التوالى .

وبدراسة هيكل الواردات المصرية من الأردن نجد أنه متركز فى واردات المجموعات السلعية من المنتجات الكيماوية والدوائية ، ومواد البناء والمنتجات المعدنية حيث يمثلان نحو ٣٩% من اجمالى الواردات المصرية من الأردن فى عام ٢٠٠٥ .

فلقد ارتفعت قيمة الواردات المصرية من مجموعة المنتجات الكيماوية والدوائية من ١٥,٥٣ مليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٢٣,٢٢ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو قدره ٥٠% ، وهذا نتيجة ارتفاع الواردات من كل من المجموعات النوعية منتجات كيماوية غير عضوية ، راتنجات ولدائن اصطناعية ، خلاصات الدباغة والصباغة ، الأسمدة .

كما ارتفعت قيمة الواردات المصرية من مجموعة مواد البناء والمنتجات المعدنية من ٣,٣٨ مليون دولار عام ٢٠٠٤ الى ٥,١٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو قدره ٥٢% ، وهذا نتيجة ارتفاع الواردات من كل من المجموعات النوعية خامات معادن وخبثها ورمادها ، ألمونيوم ومصنوعاته ، مصنوعات من حجر أو جبس .

جدول رقم (١٨)

الواردات المصرية من الاردن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

(القيمة بالمليون دولار)

المجموعات السلعية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
مجموعة منتجات كيماوية ودوائية :	٩,٩	٨,٧	١١,٤	٢٠,٣	١٥,٥٣	٢٣,٢٢
منتجات كيماوية غير عضوية	٢,٤	٣,٤	٤,٨	٩,٢	٣,٢٣	٦,٥٣
راتنجات ولدائن اصطناعية	٣,٦	١,٦	٣,١	٣	٦,٣٨	٨,١٢
خلاصات الدباغة والصباغة	١,١	١	٠,٩	٠,٨	٠٠٦٣	١,٨٦
اسمدة	٠,٤	٠,٤	٠,٧	١,١	١,٢	٢,٤٢
أخرى	٢,٤	٢,٣	١,٧	٦,٢	٥,٠٩	٤,٢٩
مجموعة مواد البناء والمنتجات المعدنية:	١١,٥	٦,١	٨,٨	٢,٨	٣,٣٨	٥,١٦
حديد صلب ومنتجاته	٠	٠	٤,٢	١,٣	١,٣	٠,٨٤
خامات معادن ، وخبثها ورمادها	٠	٢,٥	٤	١,٤	٠	٣,٢١
ألمومنيوم ومصنوعاته	٠	٠,٢	٠,٥	٠,١	٠	٠,٥٩
مصنوعات من حجر أو جبس	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠	٠	٠,١٥
أخرى	٨,٢	٣,٢	٠	٠	٢,٠٨	٠,٣٧
مجموعة صناعات غذائية :	٠,٧	١,٢	٢,٥	٢,٤	١,٧١	٢,٧٣
محضرات خضر ونباتات صالحة	٠,١	٠,٢	١	٠,١	٠,١٦	٠,٢١
بقايا ونفايات صناعات الاغذية	٠,٣	٠,٥	٠,٩	١,٤	٠,٧	٠,٨٢
بن ، شاى ، ماتيه ، بهارات وأفاويه	٠	٠	٠,٣	٠,٤	٠,٢٦	٠,٨٢
منتجات محضرات لحوم واسماك وقشريات	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠	٠,٠٤	٠,٣٦
أخرى	٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,٥	١,١٨	٠,٥٢
مجموعات أخرى	٤,٩	٦	٤,٣	٥,٥	٨,٣٩	٤١,٤٩
اجمالى الواردات	٢٧	٢٢	٢٧	٣١	٢٨	٧٢,٦

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

٤٠ المصدرين والمستوردين للسوق الاردنى (*)

وسوف نقوم بعرض أهم المصدرين والمستوردين المصريين الى السوق الاردنى فى الجدول رقم (٤) بالملحق ٠

٥٠ حالات عملية لبعض معوقات التبادل التجارى للسوق الأردنى

رفض السلطات الاردنية لشهادات المطابقة التى يتقدم بها المصدرين المصريين عند تصديرهم للسوق الاردنى وذلك على الرغم من الاتفاق الذى تم فى اجتماع لجنة المتابعة المصرية الاردنية المشتركة على تقديم شهادة مطابقة صادرة عن أى جهة معتمدة فى كلا البلدين (١) ٠

<u>قياس الأوضاع التنافسية لمصر بالنسبة للأردن :</u>

<u>أ٠ منظور الميزة النسبية:</u>

ترجع أهمية قياس المزايا النسبية إلى التعرف على ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية، ومدى تنافس هذه السلع التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية في حالة الاتفاقيات الثنائية المبرمة كتقييم لدور هذه الاتفاقيات في دعم الموقف الاقتصادي والتجاري بين البلدين ٠

ولتعيين الميزة التنافسية التصديرية سوف يتم حسابها بإستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرية ، من خلال استخدام صيغة "بيلا بلاسا" التقليدية (٢) ٠

وتستند طريقة قياس المزايا النسبية إلى افتراض أن الدولة التي تصدر منتجاً معيناً لابد وان تتمتع في إنتاجه بميزة نسبية تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية في حين أن استيراد الدولة لمنتج ما يعنى ضمنياً عدم تمتعها في انتاجه بأي ميزة نسبية . وبناء على ذلك

(*) أنظر قائمة رقم (١١) بالملحق رقم (١)

(١) وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية ٠

(١) وزارة التجارة والصناعة ، الادارة المركزية للاتفاقيات التجارية والمعاملات الجمركية والافراج ٠

(٢) Greenway, D. and Chris Milner., "Trade and industrial policy in Developing countries: A manual of policy Analysis", Macmillan press Ltd., New York, 1993, P. 186.

ذا حققت الدولة محل الدراسة فائضا في ميزانها التجاري بالنسبة لسلعة معينة ويعتبر ذلك مؤشراً على تمتعها بميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة ([1]) .

هذا ومن خلال الجدول رقم (١٩) والجدول رقم (٥) السابق والذى يوضح الميزة النسبية الظاهرة لمصر يمكن استعراض أوضاع الميزة التنافسية المقارنة على النحو التالى:

١. تتمتع مصر بمزايا نسبية ظاهرية فى خمسة مجموعات سلعية هي: المنسوجات (٢,٩٤) ، الصناعات الأساسية(١,٨٣) ، الملابس الجاهزة (٣,١)، التعدين(٣,٠٢) ، أغذية طازجة(٢,٦). وتشير هذه النتائج إلى محدودية الأنشطة الإنتاجية التي تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية.

٢. تتراوح قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرية لهذه المجموعات ما بين أدنى قيمة لها ١,٨٣ في مجموعة الصناعات الأساسية ، وأعلى قيمة لها ٣,١ في مجموعة الملابس الجاهزة .

٣. حققت مصر ميزة نسبية ظاهرية واضحة جداً فى مجموعة المنسوجات، ومجموعة التعدين ، ومجموعة الملابس الجاهزة بقيم ٢,٩٤- ٣,٠٢-٣,١ على الترتيب، لذلك يجب العمل على زيادة هذه الميزة وارتقائها .

٤. تتمتع **الأردن** بمزايا نسبية ظاهرية في خمسة مجموعات سلعية هي: الكيماويات ، الملابس الجاهزة، الأغذية المصنعة، التعدين، الأغذية الطازجة .

٥. تتراوح قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرية لهذه المجموعات ما بين أدنى قيمة لها ١,١٧ في مجموعة التعدين ، وأعلى قيمة لها ٦,٩٣في مجموعة الملابس الجاهزة .

وعلى ذلك للتعرف على الأوضاع التنافسية التصديرية المقارنة ، يتم مقارنة قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للمجموعات السلعية التي تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية ظاهرية واضحة ، مع نظيرتها في دول المقارنة (الأردن) ، ويتضح ما يلى :

---

[1]) شيرين محرم على التون- إمكانية إقامة تكامل اقتصادي بين مصر وسوريا ولبنان- رسالة ماجستير- كلية التجارة – جامعة عين شمس-٢٠٠٣-ص

١. تتنافس الأردن مع مصر فى تمتعها بمزايا تنافسية تصديرية فى ثلاث مجموعات سلعية من المجموعات التى تتمتع مصر بمزايا نسبية واضحة. وهى مجموعة الملابس الجاهزة ، التعدين ، الأغذية الطازجة .

٢. تفوقت مصر على الأردن في المجموعتين السلعتين من التعدين، والأغذية الطازجة حيث ارتفع قيمة المؤشر RCA عن نظيره بالنسبة إلى الأردن أما المجموعة من الملابس الجاهزة فلقد تفوقت الأردن على مصر فيها مما يجعل مصر تواجه منافسة شديدة في هذه المجموعة.

٣. يجب على مصر توسيع هيكلها الإنتاجي عن طريق التوسع في إنتاج المجموعات السلعية ذات المزايا التنافسية ومحاولة تطوير قطاع صناعة الملابس الجاهزة لمواجهة المنافسة الأردنية في هذا القطاع.

٤. أما عن المجموعات السلعية التي تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية ولا تتمتع فيها الأردن بميزة نسبية هي مجموعة المنسوجات ومجموعة الصناعات الأساسية ، ولذلك فعلى مصر تطوير هذين القطاعين لانهما يعتبران في القطاعات الواعدة بالنسبة للسوق الأردني.

جدول رقم (١٩)

الميزة النسبية الظاهرة R.C.A للأردن لعام ٢٠٠٤

البيان	R.C.A
Textiles	٠,٤٦
Basic Manufactures	٠,٦١
Clothing	٦,٩٣
Chemicales	١,٨
Minerales	١,١٧
Leather Products	
Non -electronic machinery	٠,٢٨
Electronic components	٠,٢٣
Miscellaneous Manufacturing	٠,٧٨
Transport equipment	٠,٣٤
Fresh food	١,٥٨
IT & consumer electronics	٠,٢٤
Processed food	٢,٠٦
Wood products	٠,٧

Source : ITC , 2004 .

٣- من منظور مؤشر التماثل فى الهيكل السلعى للصادرات بين مصر والأردن

يهدف قياس هذا المؤشر الى قياس درجة التماثل فى الهيكل السلعى للصادرات بين مصر والأردن وذلك لتوضيح درجة التنافس بين البلدين .

وسوف يتم استخدام مؤشر التماثل Export Similarity Index باعتباره من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة .

ويوضح الجدول التالى رقم (٢٠) مؤشر التماثل للصادرات من السلع بين مصر والأردن عام ٢٠٠٥، ويتضح لنا أن درجة التماثل بين صادرات مصر والأردن قد بلغت ٣١,٣% وهذا يعنى وجود درجة عالية من التنافس بين مصر والأردن بين صادراتهما من هذه المجموعات .

جدول رقم (٢٠)

مؤشر تماثل الصادرات من السلع بين مصر والاردن عام ٢٠٠٥

كود السلعة	صادرات السلع		نسبة السلعة الى اجمالى صادرات السلع		النسبة الاقل
	مصر	الاردن	بالنسبة لمصر	بالنسبة للاردن	الاردن
٥٤	١٧٤,٨٣٠	٢١٤,٩٨٩	٠,١٤٩٦٥٢٢١٢	٠,٣٣٣٣٥١٤٢٣	٠,١٤٩٦٥٢٢١٢
٥٦	٤٥,٠٢٨	١٠,١٥٧	٠,٠٣٨٥٤٣٣٨٤	٠,٠١٥٧٤٨٩٤٧	٠,٠١٥٧٤٨٩٤٧
٢٦٣	٤٨٢,٩٢٩	٩٣	٠,٤١٣٣٨٠٩٦	٠,٠٠٠١٤٤٢٠١	٠,٠٠٠١٤٤٢٠١
٢٩٢	٤٥,٨٣٢	٢,٦٥٥	٠,٠٣٩٢٣١٥٩٨	٠,٠٠٤١١٦٧١٣	٠,٠٠٤١١٦٧١٣
٦١١	٢٦,٨٥٢	١,٧٨٥	٠,٠٢٢٩٨٤٩٦٤	٠,٠٠٢٧٦٧٧٣٤	٠,٠٠٢٧٦٧٧٣٤
٦٥١	١١٠,٩٦٢	٥,٤٤٦	٠,٠٩٤٩٨٢٠٣٣	٠,٠٠٨٤٤٤٣٠١	٠,٠٠٨٤٤٤٣٠١
٦٥٨	١٣٠,٦٦١	٢,٢٠٦	٠,١١١٨٤٤١٢١	٠,٠٠٣٤٢٠٥١٦	٠,٠٠٣٤٢٠٥١٦
٨٤٢	٣٦,٢٩١	٣٢,٣٣٢	٠,٠٣١٠٦٤٦٢٥	٠,٠٥٠١٣٢٤١٧	٠,٠٣١٠٦٤٦٢٥
٨٤٣	١١,٠١٢	٦٨,٩٤٥	٠,٠٠٩٤٢٦١٢٩	٠,١٠٦٩٠٢٧٤٣	٠,٠٠٩٤٢٦١٢٩
٨٤٥	١٠٢,٤٩٨	٣٠٢,٤٣٩	٠,٠٨٧٧٣٦٩٥٩	٠,٤٦٨٩٤٧١١٤	٠,٠٨٧٧٣٦٩٥٩
٨٤٦	٢٨٦	١,٢١١	٠,٠٠٠٢٤٤٨١٢	٠,٠٠١٨٧٧٧١٧	٠,٠٠٠٢٤٤٨١٢
٨٥١	١,٠٦١	٢,٦٧٤	٠,٠٠٠٩٠٨٢٠٢	٠,٠٠٤١٤٦١٧٤	٠,٠٠٠٩٠٨٢٠٢
	١,١٦٨,٢٤٢	٦٤٤,٩٣٢	١	١	٠,٣١٣٦٧٥٣٥١

المصدر : حسبت البيانات بواسطة الباحث من :

- United Nations, International Trade Statistics, 2006

بيانات مصر لعام ٢٠٠٤ .

ثانيا : الاتفاقية الثنائية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية

انطلاقا من أهميه العمل على تطوير ودعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين لتوسيع قاعدة المصالح المشتركة فى مختلف المجالات ، ودعما للتنمية بين البلدين ، وإيمانا منهما بأهمية تحرير التبادل التجارى بين البلدين من خلال صيغ جديدة تتلاءم مع التوجهات الاقتصادية والدولية ، وفى إطار ميثاق جامعة الدول العربية ومبادىء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وضع الطرفين العديد من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين .

أولا : الاتفاقيات التى تنظم العلاقات الاقتصادية المصرية التونسية

(١) اتفاقية التبادل الحر بين جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية

- تاريخ توقيع الاتفاقية

تم توقيع الاتفاقية فى ١٩٩٨/٣/٥

- تاريخ بدء حيز التنفيذ ([1])

دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى ١٩٩٩/٣/١٥ ، ويقوم الطرفان تدريجيا بانشاء منطقة التبادل الحر بينهما خلال فترة انتقالية منها لا تتجاوز ٢٠٠٧/١٢/٣١ ابتداء من تاريخ دخول هذه الاتفاقية ووفقا لمقتضيات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة لسنة ١٩٩٤ والاتفاقيات الأخرى الملحقة باتفاق انشاء منظمة التجارة الدولية (الجات) .

<u>بنود الاتفاقية</u>

تضمنت الاتفاقية ثلاثة أنواع من القوائم :

أ- قوائم الاعفاء الكلى ([*])

يتم الالغاء الكلى للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ المصرى ، وهى قائمة تضم ٦٥ مجموعة سلعية (أنظر القائمة رقم (١)) ، وكذلك يتم الالغاء الكلى على السلع ذات المنشأ التونسى ، وهى قائمة تضم ٥٠ مجموعة سلعية (أنظر قائمة رقم (٢)) . وهذه الالغاءات تتم من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

([1]) وزارة التجارة والصناعة ، التمثيل التجارى ، نص الاتفاقية .

([*]) أنظر قائمة رقم (١٠) بالملحق رقم (١) .

ب- قوائم التخفيضات

وفيها يتم التخفيض التدريجى للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على المنتجات ذات المنشأ والمصدر المصرى والتونسى كما يلى :

- البنود السلعية التى تتراوح رسومها الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل من صفر % إلى ٢٠% ، ويتم التخفيض التدريجى عليها سنويا بنسبة متساوية (بنسبة ٢٠%) تنتهى عام ٢٠٠٤ .
- البنود السلعية التى تخضع لرسوم جمركية ورسوم أخرى ذات أثر مماثل أكثر من ٢٠% ، فيتم التخفيض التدريجى عليها سنويا بنسب متساوية يتم تخفيضها بنسب متساوية تنتهى عام ٢٠٠٧
- القوائم (٣ ، ٤) هى للبنود السلعية التى يؤجل تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على ان يتم النظر فيها مستقبلا من اللجنة التجارية المشتركة بهدف مراجعتها .

ج- قوائم لم تدخل مراحل التخفيض

ولقد تضمنت هذه القوائم السلع الزراعية ، والزراعية المصنعة التى لم تدخل فى مراحل التخفيض الجمركى فى إطار هذه الاتفاقية .

وسوف يتم تناول بعض أهم مواد الاتفاقية (١) :

- نصت **المادة الرابعة** من الاتفاقية على :

أ- يقصد بالرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل ، تلك المطبقة فى البلدين على السلع المستوردة فى ١٩٩٧/١/١ ، ضمن النظام العام للتعريفة الجمركية .

ب- لا يجوز فرض آية رسوم جمركية جديدة أو رسوم وضرائب أخرى ذات الأثر مماثل على التجارة المتبادلة بين البلدين بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ .

ج- إذا تم أى تخفيض فى الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل عند أو بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ ، فإن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب

---

(١) التمثيل التجارى ، نص الاتفاقية بين مصر وتونس .

الأخرى ذات الأثر المماثل المخفضة تحل محل تلك المنصوص عليها فى الفقرة (أ) من هـذه المادة ٠

د- يتبع الطرفان جدول التعريفة الجمركية المنسقة (H.S) فى تصنيف السلع المتبادلـة فـى التجارة بينهما ٠

هـ- يقوم الطرفان عند التوقيع على هذه الاتفاقية بتبادل المستندات الخاصة بتحديد الرسـوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المطبقة لديها فعلا فى ١٩٩٧/١/١ ، وفقا لجداول التعريفة الواردة بالفترة من هذه المادة ٠

كما تضمنت **المادة الثامنة** من الاتفاقية :

(أ) لا تسرى أحكام هذه الاتفاقية على المنتجات أو المواد المحظـور إدخالهـا أو تـداولها أو استخدامها فى أى من البلدين لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية وفقا للقوانين والأنظمـة المعمول بها فى كل من البلدين ٠

(ب) يطبق الجانبان اجراءات وقوانين الحجز الزراعى والبيطرى على السلع الخاضـعة لهـا وذلك وفقا للقوانين والاجراءات المعمول بها والسارية فى كل من البلدين ٠

(ج) لا يجوز أن تستخدم هذه الضوابط والقيود والاجراءات كحواجز أو قيود غيـر مباشـرة على التجارة بين الطرفين ٠

كما تضمنت **المادة الثانية عشر** من الاتفاقية

يعمل الطرفان على تشجيع التبادل الاقتصادى والتجارى بينهما فى اطار القـوانين والقواعـد والاجراءات المعمول بها فى كل منهما بوسائل من ضمنها :

- تسهيل تبادل البيانات والمعلومات اللازمة للتعرف على مسار التبادل التجارى سـواء بينهما أو بين كل منهما والدول الأخرى ٠
- المساندة وتسهيل زيارات رجال الأعمال الى كل من البلدين ٠
- تشجيع وترويج الأنشطة الهادفة الى تسهيل التجارة بينهمـا بمـا فـى ذلـك اقامـة والاشتراك فى المعارض التجارية العامة والمتخصصة وأيضا اقامة معارض مؤقتـة

لمنتجات كل بلد فى البلد الآخر وكذلك المؤتمرات والدعاية والاعلان والخدمات الأخرى وذلك فى إطار القوانين والأنظمة المعمول بها فى كل من البلدين .

بروتوكول قواعد المنشأ الملحق باتفاقية التبادل الحر بين جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية (١):

ولقد تم تحديد مفهوم المواد ذات المنشأ فى الفصل الثانى من البرتوكول حيث تم عرض معيار المنشأ فى المادة الثانية للبرتوكول على النحو التالى :

١- تعتبر ذات منشأ تونسى

(أ) المنتجات المتحصل عليها كلياً فى تونس ، طبقا للمادة الرابعة من هذا البرتوكول .

(ب) المنتجات المتحصل عليها فى تونس والمتضمنة مواد غير متحصل عليها كليا ، شريطة أن تكون هذه المواد قد طرأ عليها تصنيع أو تحويل كافيين بتونس طبقا لمقتضيات المادة الخامسة من هذا البرتوكول .

٢- تعتبر ذات منشأ مصرى

(أ) المنتجات المتحصل عليها كلياً فى مصر ، طبقا للمادة الرابعة من هذا البرتوكول .

(ب) المنتجات المتحصل عليها فى مصر والمتضمنة لمواد غير متحصل عليها كلياً ، شريطة أن تكون هذه المواد قد طرأ عليها تصنيع أو تحويل كافيين بمصر ، طبقا لمقتضيات المادة الخامسة من هذه البرتوكول .

كما أوضحت المادة الخامسة من البرتوكول طرق تحديد المنشأ لتطبيق أحكام المادة الثانية (فقرة ب) لتحديد منشأ السلع المصنعة لدى أى من الطرفين والتى يدخل فى انتاجها مدخلات من منشأ طرف ثالث يتم الأخذ بمعيار نسبة القيمة المضافة المحلية (*) لتحديد قواعد المنشأ لهذه السلع بحيث لا تقل عن ٤٠% .

---

(١) التمثيل التجارى ، نص برتوكول قواعد المنشأ الملحق باتفاقية التبادل الحر .

(*) وتحتسب نسبة القيمة المضافة على النحو التالى :

$$\text{نسبة القيمة المضافة المحلية} = \frac{\text{القيمة النهائية للسلع} - \text{قيمة المواد الأجنبية المستوردة بباب المصنع الداخلة فى التصنيع}}{\text{القيمة النهائية للسلعة بباب المصنع}} \times ١٠٠\%$$

ويؤخذ بمعيار نسبة القيمة المضافة كأساس وفق أحكام هذا البروتوكول مع الأخذ بأحد المعيارين التاليين :

أ – معيار تغيير التصنيف الجمركى على أن يتضمن بشكل واضح البنود والبنود الفرعية .

ب– معيار عمليات التصنيع على أن يذكر بدقة العملية التى تحدد منشأ السلع المعنية .

(٢) اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى

وتعد هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات التى تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وتونس ، والبلدين من أعضاء هذه الاتفاقية وبرنامجها التنفيذى لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

(٣) اتفاق التعاون الاقتصادى والاستثمارى ([1])

تم توقيع هذا الاتفاق فى تونس فى ١٩٨٩/١٢/٨ ، وذلك بهدف العمل على تشجيع اقامة شركات استثمارية مشتركة فى المجالات (الزراعية ، واستصلاح الأراضى ، الصناعية ، السياحية ، العمرانية ..وغيرها) وذلك عن طريق تشكيل لجنة فرعية مشتركة للتعاون الاقتصادى تجتمع سنويا بالاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية .

وكذلك تم توقيع اتفاق لحماية وتشجيع الاستثمارات بتونس ، ولقد وقعت هذه الاتفاقية بتونس فى ١٩٨٩/١٢/٨ ، وتسرى لمدة ٥ سنوات وتجدد تلقائيا لفترات مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابياً برغبة فى إنهائه قبل انتهاء المدة باثنى عشر شهراً .

العلاقات التجارية بين مصر وتونس

١- الميزان التجارى بين مصر وتونس

يوضح الجدول التالى تطور الميزان التجارى بين مصر وتونس خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) حيث حقق الميزان التجارى عجزاً قدره ٢ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ ثم تحسن الميزان التجارى لصالح مصر حيث حقق فائض قدره ٦ مليون دولار فى عام ٢٠٠١ وذلك نتيجة ارتفاع اصادرات بمعدل نمو بلغ ٤٧% عن العام السابق .

[1]) وزارة التجارة والصناعة ، الادارة المركزية للاتفاقيات التجارية والمعاملات الجمركية والاخراج .

وبدأت الاتفاقية تجنى ثمارها ، حيث ارتفع فائض الميزان التجارى من نحو ٩ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ . وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات فى عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ١٩ مليون دولار بمعدل ارتفاع نحو ١٢% عن العام السابق ، وتصل الصادرات الى نحو ٤٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو بلغ ١١١% عن العام السابق .

ولقد ارتفعت الصادرات غير البترولية من نحو ١٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٢٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ، معدل نمو بلغ الضعف ، أما الواردات فلقد انخفضت من نحو ١٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٦ مليون دولار عام ٢٠٠١ بمعدل انخفاض بلغ ٦% عن العام السابق وذلك نتيجة انخفاض الواردات غير البترولية .

وواصلت الواردات فى انخفاضها من نحو ١٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٧ مليون دولار عام ٢٠٠٤ وذلك نتيجة انخفاض الواردات غير البترولية إلا أنها ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى نحو ١٣ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو ٧٩% عن العام السابق وذلك نتيجة ارتفاع الواردات غير البترولية .

جدول رقم (٢١)

الميزان التجارى بين مصر وتونس

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الصادرات	١٥	٢٢	١٧	١٩	١٩	٤٠
الصادرات غير البترولية	٧	١٢	١٢	١٣	١٧	٢٦
الصادرات البترولية	٨	١٠	٥	٦	٢	١٤
الواردات	١٧	١	١٢	١٠	٧	١٣
الواردات غير البترولية	١٧	١٦	١٢	١٠	٧	١٣
الواردات البترولية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الميزان التجارى	٢٠٠	٦	٥	٩	١٢	٢٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

٣- الصادرات المصرية الى تونس

ارتفعت اجمالى الصادرات المصرية الى تونس من نحو ١٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٢٢ مليون دولار عام ٢٠٠١ ، ويرجع هذا الارتفاع الى ارتفاع الصادرات من المنتجات الكيماوية من نحو ٢,٥ مليون دولار الى نحو ٧ مليون دولار خلال نفس الفترة بمعدل نمو بلغ ١٨٠% .

ثم انخفضت الصادرات لتصل الى نحو ١٧ مليون دولار فى عام ٢٠٠٢ ، وكان هذا الانخفاض نتيجة انخفاض الصادرات من المنتجات الكيماوية ، والصادرات من الوقود المعدنى وزيوت معدنية بنحو ٤٩% ، ٥٠% على التوالى .

وتوالت التحسنات والارتفاعات فى الصادرات المصرية الى تونس نتيجة تطبيق الاتفاقيات الثنائية بين البلدين حيث ارتفعت الصادرات من نحو ١٩ مليون دولار عام ٢٠٠٤ لتصل إلى نحو ٤٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥ . وكان هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الصادرات من المنتجات الكيماوية بنحو ٨% فى عام ٢٠٠٥ عن العام السابق ، وكذلك ارتفاع الصادرات من الوقود المعدنى من نحو ٣ مليون دولار الى نحو ١٤ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو بلغ ٦% عن العام الماضى .

ولقد مثلت الصادرات من الوقود المعدنى وزيوت معدنية نحو ٣٥% من اجمالى الصادرات المصرية الى تونس فى عام ٢٠٠٥ ، أما الصادرات من المنتجات الكيماوية فلقد مثلت نحو ١٢,٥% من اجمالى الصادرات المصرية الى تونس فى ذات العام .

جدول رقم (٢٢)

أهم صادرات مصر الى تونس خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

(القيمة بالمليون دولار)

المجموعة السلعية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
• منتجات كيماوية	٢,٥	٧	٣,٦		٤,٦	٥
منتجات كيماوية غير عضوية	١,٥	٢	٢,٣٩	٦	١,١٦	١,٥
راتنجات ولدائن اصطناعية	٠,٥	٠,٧٥	٠,٢٧	٢,٧٣	٢,١٤	٠,٧٥
محضرات الصيدلة	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٦	١,٤٣	٠,٠٦	٠,٠٢
أخرى	٠,٤٤	٤,٢١	٠,٨٣	١,٧٥٠,١	١,٢٨	٢,٧٣
• السلع الزراعية	٠,٨٢	٠,٦٣	٠,٧٧	١,٣٢	٤,٩	٣,٥
نباتات حية ومنتجات زراعة الأزهار	٠,٢٣	٠,١٤	٠,١	٠,٢١	٠,٠١	٠,٠٣
خضر ونباتات صالحة للأكل	٠,٣٦	٠,١٧	٠,٤٥	٠,٨	٠,٢٥	٢,٢٥
حبوب وأثمار زيتية	٠,١٥	٠,١٥	٠,٢	٠,٣	٠,٥	١
أخرى	٠,٠٨	٠,١٧	٠,٠٢	٠,٠١	٣,١٤	٠,٢٢
• وقود معدنى وزيوت معدنية	٨	١٠	٥	٦	٢	١٤
• مجموعات أخرى	٣,٧	٤,٤	٧,٧	٥,٧	٧,٥	١٧,٥
اجمالى الصادرات	١٥	٢٢	١٧	١٩	١٩	٤٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

٣- الواردات المصرية من تونس

كانت من اهم النتائج الايجابية للاتفاقيات بين مصر وتونس هى انخفاض الواردات المصرية من تونس مما أدى الى تحسن الميزان التجارى بين البلدين فى صالح مصر . فلقد انخفضت الواردات المصرية من تونس من نحو ١٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٦ مليون دولار عام ٢٠٠١ وذلك نتيجة انخفاض الواردات من مواد البناء والمنتجات المعدنية من نحو ١,٤ مليون دولار الى نحو ١,٣ مليار دولار بمعدل انخفاض بلغ ١٠% خلال ذات الفترة ، وواصلت الواردات المصرية من تونس فى الانخفاض لتصل الى ٧ مليون دولار عام ٢٠٠٤ مقابل ١٠ مليون دولار فى العام السابق وذلك نتيجة انخفاض الواردات من المنتجات الكيماوية والدوائية بنحو ٤٠% عن العام السابق ، والواردات من مواد البناء

والمنتجات المعدنية من نحو ٢,٩% مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى نحو ١,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤ بمعدل انخفاض بلغ نحو ٥١ عن العام السابق ٠

أما اجمالى الواردات المصرية من تونس فى عام ٢٠٠٥ فلقد ارتفعت لتصل الى ١٣ مليون دولار وكان ذلك نتيجة ارتفاع الواردات من مواد البناء والمنتجات المعدنية من نحو ١,٤ مليون دولار عام الى ٢٠٠٢ إلى نحو ٤,١ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بارتفاع بلغ نحو ١٩٢% عن العام السابق ٠ ولقد بلغت الواردات المصرية من تونس من المنتجات الكيماوية نحو ٣١,٥% ، ومن مواد البناء والمنتجات المعدنية نحو ٣١,٥% من اجمالى الواردات المصرية من تونس فى عام ٢٠٠٥ ٠

جدول رقم (٢٣)

أهم الواردات المصرية الى تونس خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

(القيمة بالمليون دولار)

المجموعة السلعية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
* منتجات كيماوية ودوائية	٢,٤	٦,٨	٨,٧	٦,٧	٤	٣,٤
ورق ، ورق مقوى (كرتون)	٠,٣	٣,٧	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١
منتجات كيماوية غير عضوية	١,٦	٢,٢	٤,٧	٤,٤	١,٥	٢,٥
راتنجات ولدائن اصطناعية	٠,٤	٠,٨	١,٥	٠,٥	٠,٧	٠,٤
مطاط طبيعى أو تركيبى	٠	٠,٢	٠,٣	٠,٤	١,٣	٠,١
أخرى	٠,١	٠	٢	١,١	٠,٣	٠,٣
* مواد البناء والمنتجات المعدنية	١,٤	١,٣	٢,٢	٢,٩	١,٤	٤,١
حديد صلب ومنتجاته	٠,٦	٠,٦	١,٩	١,٧	١	٢,١
الومنيوم ومصنوعاته	٠,١	٠,٣	٠	٠,٢	٠	٠
أخرى	٠,٧	٠,٥	٠,٣	١	٠,٤	٢
* مجموعات أخرى	١٣,٢	٧,٩	١,٢	٠,٥	١,٦	٦,٥
اجمالى الواردات	١٧	١٦	١٢	١٠	٧	١٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠

٤- أهم المصدرين والمستوردين مع السوق التونسى (*)

٥- معوقات التبادل التجارى بين مصر وتونس

هناك العديد من المعوقات التى تقف أمام التبادل التجارى بين مصر وتونس نذكر منها (١) :

١- اشتراط السلطات التونسية استخراج اذون استيراد مسبقة قبل فتح الاعتمادات المستندية ، مثال ذلك / إذون الاستيراد المفروضة على واردات الأثاث الخشبى تام الصنع ، وعلى السلع التى قام برفع الاستثناءات عنها فى اطار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ٠

٢- رفض وزارة التجارة التونسية لمنظمى المعارض المصريين لتنظيم معارض السلع المصرية بتونس ، وقصر المعارض فى حالة الموافقة عليها للعرض فقط دون البيع ، وذلك على الرغم من الموافقات الممنوحة للشركات التونسية للبيع فى المعارض التونسية بمصر من قبل الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية المصرية ٠

٣- مشكلة صعوبة تسجيل الدواء بالبلدين ، وصعوبة تسجيل واعتماد بعض الأدوية بالبلدين مما يعوق تنمية صادرات الدواء بين البلدين ، ولقد اثيرت هذه المشاكل فى اجتماع اللجنة الثالث التجارية المشتركة والتى عقدت فى القاهرة فى الفترة (٣-٥ يناير ٢٠٠٤) ولقد أوصت اللجنة بالإسراع فى الاجراءات اللازمة لتسهيل تسجيل الدواء فى البلدين من قبل اللجنة المشتركة المختصة بقطاع الدواء ٠

قياس الأوضاع التنافسية لمصر بالنسبة لتونس :

أ٠ من منظور الميزة النسبية:

وبمقارنة الجدول رقم (٢٤) بالجدول رقم (٥) السابق الذى يوضح الميزة التنافسية الظاهرة لمصر نجد أن :

- **تونس** تتمتع بمزايا نسبية ظاهرية في خمسة مجموعات سلعية هي: الملابس الجاهزة، المنتجات الجلدية، المكونات الالكترونية، المنسوجات، أغذية مصنعة ٠

(*) أنظر قائمة (١٠) فى الملحق رقم (١) ٠

(١) وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية ٠

- تتراوح قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرية لهذه المجموعات ما بين أدنى قيمة لهـا ١,٠٩ في مجموعة الأغذية المصنعة، وأعلى قيمة لها ١٠,٧٩ في مجموعة الملابس الجاهزة .

وبمقارنة قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للمجموعات السلعية التي تتمتع فيهـا مـصر بمزايا نسبية ظاهرية واضحة ، مع نظيرتها تونس ، يتضح ما يلى :

١- تتنافس تونس مع مصر في تمتعها بمزايا تنافسية تصديرية في مجموعتين سلعتين وهـى مجموعة الملابس الجاهزة ، والمنسوجات.

٢- تفوقت مصر على تونس في المجموعة السلعية من المنسوجات حيث ارتفع قيمة المؤشـر الميزة النسبية الظاهرة عن نظيره بالنسبة إلى تونس أما المجموعة من الملابس الجاهزة فلقـد تفوقت تونس على مصر فيها مما يجعل مصر تواجه منافسة شديدة في هذه المجموعة.

٣- يجب على مصر توسيع هيكلها الإنتاجي عن طريق التوسع في إنتاج المجموعات السلعية ذات المزايا التنافسية ومحاولة تطوير قطاع صناعة الملابـس الجـاهزة لمواجهـة المنافـسة التونسية في هذا القطاع.

٤-أما عن المجموعات السلعية التي تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية ولا تتمتع فيها تونس بميزة نسبية هي مجموعة الصناعات الأساسية ،و مجموعة التعدين ، ومجموعة الأغذيـة الطازجـة ولذلك فعلى مصر تطوير هذه القطاعات لأنها يعتبر من القطاعات الواعدة بالنـسبة للـسوق التونسي .

جدول رقم (٢٤)

الميزة النسبية الظاهرة R.C.A لتونس لعام ٢٠٠٤

البيان	R.C.A
Textiles	١,٤٢
Basic Manufactures	٠,٤٥
Clothing	١٠,٧٩
Chemicales	٠,٨٥
Minerales	٠,٩
Leather Products	٣,٩٧
Non -electronic machinery	٠,١٨
Electronic components	١,٣٣
Miscellaneous Manufacturing	٠,٣٨
Transport equipment	٠,١٩
Fresh food	٠,٨
IT & consumer electronics	٠,٠٨
Processed food	١,٠٩
Wood products	٠,٥٧

Source : ITC , 2004 .

٣- من منظور التماثل في الهيكل السلعي للصادرات بين مصر وتونس

أما الجدول رقم (٢٥) يبين مؤشر التماثل للصادرات من السلع بين مصر وتونس عام ٢٠٠٥، ويتضح منه أن درجة التماثل بين صادرات مصر وتونس قد بلغت ٢٣,٤% وهذا يعنى وجود درجة عالية من التنافس بين مصر وتونس بين صادراتهما من هذه المجموعات .

ويتضح مما سبق أن درجة التماثل فى هيكل الصادرات بين مصر ودولة الاتفاق تعتبر من المؤشرات ذات الدلالة البالغة عند تحليل امكانيات التوسع المستقبلى للصادرات بين هذه الدول ، حيث تشير الى امكانية حدوث تحويل التجارة (Trade Diversion Effect) ، وذلك بالتأكيد مع توافر الشروط الأخرى (انخفاض تكلفة الصادرات ومن ثم انخفاض أسعارها فى الأسواق الخارجية – ارتفاع درجة مرونة عرض الصادرات) مما يدل على أن جهاز الانتاج المحلى يكون قادرا على مواجهة الزيادة فى الطلب الخارجى .

جدول رقم (٢٥)

مؤشر تماثل الصادرات من السلع بين مصر وتونس عام ٢٠٠٥

كود السلعة	صادرات السلع		نسبة السلعة الى اجمالى صادرات السلع		النسبة الاقل
	مصر	تونس	بالنسبة لمصر	بالنسبة لتونس	تونس
٥٤	١٧٤,٨٣٠	٩,١٦٠	٠,١٤٩٦٥٢٢١٢	٠,٠٠٤١٧١٤٨٨	٠,٠٠٤١٧١٤٨٨
٥٦	٤٥,٠٢٨	٢١,٨٥٤	٠,٠٣٨٥٤٣٣٨٤	٠,٠٠٩٩٥٢٣٦٩	٠,٠٠٩٩٥٢٣٦٩
٢٦٣	٤٨٢,٩٢٩	١,١٧٥	٠,٤١٣٣٨٠٩٦	٠,٠٠٠٥٣٥٠٩٨	٠,٠٠٠٥٣٥٠٩٨
٢٩٢	٤٥,٨٣٢	١١,٠٧٨	٠,٠٣٩٢٣١٥٩٨	٠,٠٠٥٠٤٤٩٥١	٠,٠٠٥٠٤٤٩٨١
٦١١	٢٦,٨٥٢	٢٤,٨٥٦	٠,٠٢٢٩٨٤٩٦٤	٠,٠١١٣١٩٤٨٨	٠,٠١١٣١٩٤٨٨
٦٥١	١١٠,٩٦٢	٣٧,١٢٢	٠,٠٩٤٩٨٢٠٣٣	٠,٠١٦٩٠٥٤٥٧	٠,٠١٦٩٠٥٤٥٧
٦٥٨	١٣٠,٦٦١	١٥٥,٦٦٤	٠,١١١٨٤٤١٢١	٠,٠٧٠٨٨٩٧٩٨	٠,٠٧٠٨٨٩٧٩٨
٨٤٢	٣٦,٢٩١	٥٥,٧٩٦	٠,٠٣١٠٦٤٦٢٥	٠,٠٢٥٤٠٩٦٤٦	٠,٠٢٥٤٠٩٦٤٦
٨٤٣	١١,٠١٢	٣,١٥٥	٠,٠٠٩٤٢٦١٢٩	٠,٠٠١٤٣٦٧٩٥	٠,٠٠١٤٣٦٧٩٥
٨٤٥	١٠٢,٤٩٨	١,٤٠٢,٨٤٩	٠,٠٨٧٧٣٦٩٥٩	٠,٦٣٨٨٦١١٤٧	٠,٠٨٧٧٣٦٩٥٩
٨٤٦	٢٨٦	٢٩,٣١٠	٠,٠٠٠٢٤٤٨١٢	٠,٠١٣٣٣٤٧٨٥٢	٠,٠٠٠٢٤٤٨١٢
٨٥١	١,٠٦١	٤٤٣,٨٤٠	٠,٠٠٠٩٠٨٢٠٢	٠,٠٢٠١٢٥٩١١	٠,٠٠٠٩٠٨٢٠٢
	١,١٦٨,٢٤٢	٢,١٩٥,٨٥٩	١	١	٠,٢٣٤٥٥٥٠٦٣

المصدر : حسبت البيانات بواسطة الباحث من :

- United Nations, International Trade Statistics, 2006

بيانات مصر لعام ٢٠٠٤ .

ثالثا : الإتفاقية الثنائية بين جمهورية مصر العربية والجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى

* **بعض المؤشرات الاقتصادية عن دولة ليبيا**

- ارتفع الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية من نحو ١٩,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٢ الى نحو ٢٧,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٤ ، كما ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى من نحو ٤,٢% عام ٢٠٠٣ الى نحو ٤,٧ % عام ٢٠٠٤ .

- أما عن مشاركة القطاعات الاقتصادية في اجمالى الناتج المحلى الاجمالى فلقد شكل قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعى نحو ٢٨,٩% من الناتج المحلى الاجمالى في عام ٢٠٠٣ وارتفعت نسبة المشاركة الى نحو ٢٩,٣% في عام ٢٠٠٤ .

- أما قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فلقد ارتفعت مشاركته في اجمالى الناتج المحلى الاجمالى من نحو ١٢,٥% في عام ٢٠٠٣ الى نحو ١٢,٦% في عام ٢٠٠٤ بينما انخفضت نسبة مشاركة قطاع الخدمات العامة في اجمالى الناتج المحلى الاجمالى من نحو ١٧,٣% في عام ٢٠٠٣ الى نحو ١٦,٩% في عام ٢٠٠٤ .

- أما نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالدينار الليبى فلقد ارتفع من نحو ٢٧٩٦ دينار ليبي في عام ٢٠٠٣ الى نحو ٢٨٢٤ دينار ليبي في عام ٢٠٠٤ (الدولارات ١,٣٠ دينار ليبي) .

- كما ارتفعت معدلات البطالة من نحو ١٧,٢٨% عام ٢٠٠٣ الى نحو ٣٠% عام ٢٠٠٤ ، كما ارتفعت معدلات التضخم من نحو ٢% عام ٢٠٠٣ الى نحو ٢,٩% عام ٢٠٠٤ .

- أما عن الاحتياطيات فلقد ارتفعت من نحو ٢٠,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤ الى ٢٥,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤ .

- أما المدخرات فلقد ارتفعت من نحو ٦٤٠,٣ مليون دينار ليبى عام ٢٠٠٣ الى نحو ٧١٥,١ مليون دينار ليبي .

- أما الصادرات الليبية فلقد ارتفعت من نحو ١١,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٣ الى نحو ١٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤ بمعدل نمو بلغ نحو ٣٤,٥% ولقد مثلت الصادرات الليبية الى ايطاليا نحو ٣٩,٣% من اجمالى الصادرات الليبية عام ٢٠٠٤ ، تليها ألمانيا ثم أسبانيا بنسب ١٨,٣ % ، ١٣,٤% في عام ٢٠٠٤ على التوالي.

- أما الواردات الليبية فلقد ارتفعت من نحو ٤,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣ الى نحو ٦,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤ بمعدل نمو بلغ نحو ٤٧,٥% ، ولقد مثلت الواردات من ايطاليا المرتبة الأولى بنسبة ١٨,٣% من اجمالى الواردات الليبية عام ٢٠٠٤ ، تليها الواردات من ألمانيا بنسبة ١٢% ، ثم اليابان بنسبة ٨,٣% من اجمالى الواردات الليبية عام ٢٠٠٤ .

١ - اتفاقية عامة للتكامل الاقتصادى

ولقد وقعت هذه الاتفاقية بين البلدين فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٣ بهدف تحقيق التكامل بين البلدين فى كافة المجالات .

٢ - اتفاقية تجارية وجمركية

- تاريخ انعقاد الاتفاقية (*) : تم توقيع الاتفاقية في ١٩٩٠/١٢/٣
- بدء حيز التنفيذ (**) : بدأت الاتفاقية حيز النفاذ في ١٩٩١/٦/١٨
- الهدف من الاتفاقية

تعد الاتفاقية التجارية والجمركية الموقعة بين البلدين في ١٩٩٠ هى الإطار المنظم للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وخاصة في الإعفاءات الجمركية المقررة .

- أحكام الاتفاقية (***)

تضمنت الاتفاقية في إطارها العام .

- الاعفاء الكامل من الضرائب والرسوم الجمركية لكافة المبادلات التجارية بين البلدين (منتجات زراعية وحيوانية ، ثروات طبيعية ، منتجات صناعية) المادة (٢) من الاتفاقية .

---

*) وزارة التجارة والصناعة – اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية بين مصر والدول العربية – أكتوبر ٢٠٠٣.
**) المرجع السابق .
***) التمثيل التجارى – فض الاتفاقية التجارية والجمركية

- يشترط لتمتع المنتجات المتبادلة بين البلدين بالإعفاءات المقررة ان تكون مصحوبة بشهادة منشأ صادرة ومصدقة من الجهات المختصة في البلد المصدر ، تتضمن بيان بنسبة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية من المواد الأولية والأيدي العاملة وغيرها المحلية والتى لا تقل عن ٤٠% من تكاليف انتاجها " المادة رقم (٣) من الاتفاقية .
- تخضع السلع المتبادلة للشروط والمواصفات الصحية والزراعية المعمول بها في كلا البلدين " المادة رقم (٧) من الاتفاقية.
- تعطى منتجات كلا البلدين الأفضلية المطلقة في مشتريات كل منهما الرسمية من الخارج بشرط مناسبة الاسعار والمواصفات " المادة رقم (٨) من الاتفاقية .
- تنشأ غرفة مشتركة للتجارة والصناعة والزراعة " المادة رقم (٩) من الاتفاقية .
- يعمل الطرفان على الاشتراك في المعارض الدولية التى تقام لدى كل منهما " المادة رقم (١٠) من الاتفاقية .
- مدة هذه الاتفاقية خمس سنوات ، تتجدد تلقائياً لفترات مماثلة ما لم يبد احد الطرفين رغبته كتابياً في تعديلها او إلغائها على ان يتم الإخطار فى هذه الحالة قبل انتهاء مدة السريان بستة أشهر على الأقل .

وفى جميع الأحوال تظل العقود المبرمة بموجب هذه الاتفاقية والتي يتم تنفيذها سارية المفعول حتى بعد انتهاء العمل بالاتفاقية .

ورغبة من البلدين فى تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية ودعمها على أساس توسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة في مختلف المجالات وتعزيز التكامل الاقتصادي بينها وتحقيق التنمية والتقدم للبلدين . لذا قام البلدان بمعالجة التصور في هذه الاتفاقية بإنشاء اتفاقية جديدة وقدمت في ٢٠٠٣/٨/١٢ ، ويتم التصديق عليها من قبل مجلس الشعب المصرى في ٢٠٠٤/٤/٦ .

وسوف نقوم باستعراض أهم بنودها ([1])

- الغاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل ([2])
- إلغاء القيوم غير الجمركية ([3])
- معالجة حالات الدعم والإغراض والوقاية (المادة رقم (١٣) من الاتفاقية)
- وضع أسس لتطبيق المواصفات القياسية بين البلدين " المادة رقم ١١ من الاتفاقية "
- حماية حقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية " المادة رقم ١٥ من الاتفاقية "
- تشجيع تجارة الخدمات فيها بينهما " المادة رقم ١٩ من الاتفاقية "
- إنشاء وحدة فض المنازعات التجارية بين البلدين لسرعة حل المشاكل والنزاعات التجارية " المادتين رقم ٢٣، ٢٤ من الاتفاقية "
- تشجيع استثمار رؤوس الأموال في البلدين " المادة رقم ٢ من الاتفاقية "
- وضع نص يشير الى انه يجب وضع دلالة المنشأ للسلع المتبادلة بين البلدين على ان تكون بطريقة واضحة غير قابلة للإزالة وفقاً لطبيعة هذه السلعة.

٣- مذكرة تفاهم بين هيئتي سوق المال المصرية والليبية :

وقدمت هيئة سوق المال المصرية فى ٢٠٠٦/١١/١٩ مذكرة تفاهم مع هيئة سوق المال الليبية ، وذلك لتعزيز التعاون المشترك بين السوقين والاستفادة من الخبرة المصرية في مجال أسواق المال وأوضح الجانب الليبي عقب اللقاءات المتعددة في القاهرة وطرابلس ان التعاون بين البلدين سيمتد الى مجالات أخرى مثل التأمين والاستثمار وأشارت مذكرة التفاهم ان الاتفاق يأتى في اطار الجهود المبذولة بين البلدين لتطوير البورصة الليبية والاستفادة من حجم التطور الذي تشهده البورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة. وتعد هذه الاتفاقية هى نوع من انواع التوأمة المؤسسية التى نود تشجيعها بين باقى الدول العربية وهذه الاتفاقية تتيح تبادل المعلومات والخبرات بين سوق المال فى البلدين .

٤- اللجنة العليا المصرية – الليبية المشتركة

اختتمت اللجنة العليا المصرية الليبية المشتركة أعمالها ودورتها التاسعة بالقاهرة في ٢٠٠٦/١٢/٢١ ، ولقد شهدت الجلسة الختامية التوقيع على ١٨ اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرنامجاً

---

[1]) وزارة التجارة والصناعة – التمثيل التجارى – نص الاتفاقية التجارية والجمركية

[2]) يقصد بالرسوم الجمركية ، الرسوم المبينة في التعريفة الجمركية المطبقة فى كلا البلدين والتى تفرضها الدولة الطرف بمقتضى التعريفة الجمركية علي السلع المستوردة ، ويقصد الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل تلك يفرضها احد الطرفين على السلع المستوردة والتى لا تخضع لها منتجات الدولة الطرف نفسها أيا كان مسمى هذه الرسوم والضرائب ، ولا يدخل في هذا التعريف الرسوم التى يتم تحصيلها مقابل خدمة محددة مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ .

[3]) يقصد بالقيود غير الجمركية التدابير والإجراءات التى قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم فى الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الاحصائية ، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والإدارية والنقدية التى تفرض على الاستيراد .

تنفيذياً للتعاون بين مصر وليبيا ، بالإضافة إلى محضر اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين البلدين والتي شملت الاتفاق بشأن تنظيم استخدام القوى العاملة ، ومذكرة تفاهم لإقامة منطقة سياحية مشتركة ، وأخرى صناعية وتجارية وخدمية حرة بين البلدين بشهادات المطابقة الفنية والاتفاق على تعديل اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار الى جانب مذكرات مشتركة للتعاون في مجال المعارض والأسواق ، والرياضة والبيئة ، والثقافة والإعلام والرعاية الاجتماعية .

ومن المنتظر ان تشهد الفترة المقبلة مزيداً من التعاون بين البلدين في مختلف المجلات خاصة فيما يتعلق بزيارة حجم التبادل التجاري والتدفق الاستثماري التى يقودها القطاع الخاص بالبلدين مما يسمح فى توفير المزيد من فرص العمل لأبناء البلدين :

اتفاقية تسهيل مرور السيارات بين البلدين	١٩٩١/١١/٢٦
اتفاقية التعاون الصناعي	١٩٩٧
مذكرة تفاهم في مجال فض المنازعات التجارية	٢٠٠٣/٨/١٢

٥- الغرفة الاقتصادية المشتركة

تشكلت عام ١٩٩٢ وعقدت عدة دورات بالتناوب في كل من القاهرة وطرابلس بالإضافة إلى إقامة معرضين للمنتجات الليبية والمصرية .

تقييم الأداء بعد الاتفاقية

الميزان التجاري بين مصر وليبيا :

وبدراسة وتقييم الأداء الاقتصادي والتجاري بعد دخول الاتفاقية التجارية والجمركية بين مصر وليبيا حيز النفاذ نجد ان الميزان التجاري حقق فائض بلغ نحو ١٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ ، واستمر الفائض خلال الأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢ الى ان وصل الفائض الى ٢٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ وبعد توقيع الاتفاقية الجديدة التى تقدمت بين مصر وليبيا في ٢٠٠٣/٨/١٢ والتى تم فيها معالجة القصور في الاتفاقية السابقة تم ارتفاع فائض الميزان التجاري الى ان وصل الى ٧٠ مليون دولار وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات الى ان وصلت الى نحو ١١١ مليون دولار معدل نمو ٦١% عن العام السابق ، يقابله انخفاض في الواردات من نحو ٤٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ الى نحو ٤١ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ بمعدل انخفاض بلغ ٥% عن العام السابق . بينما انخفض الفائض في عام ٢٠٠٤ حيث وصل الى ٢٧ مليون دولار ، وذلك نتيجة انخفاض الصادرات الى ان وصلت الى نحو ان مليون دولار

بمعدل انخفاض بلغ نحو ٣٦% عن العام السابق ، وذلك لانخفاض الصادرات غير البترولية ، كما ارتفعت الواردات الى ان وصلت الى نحو ٤٤ مليون دولار بمعدل نمو بلغ نحو ٧% عن العام السابق .

ووصل فائض الميزان التجاري الى نحو ٣١ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ، حيث ارتفعت الصادرات من نحو ٧١ مليون دولار عام ٢٠٠٤ الى نحو ١٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو بلغ ١١١% عن العام السابق ، كما ارتفعت الواردات من نحو ٤٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤ الى نحو ١١٩ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو ١٧٠% عن العام السابق .

جدول رقم (٢٦)

الميزان التجاري بين مصر وليبيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

(القيمة بالمليون دولار)

بيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الصادرات	٦٣	٤٦	٦٩	١١١	٧١	١٥٠
البترولية	٦٣	٤٦	٦٧,٦	١١١	٧٠,٥	١٤٧
غير البترولية	٠	٠	١,٤	٠,٢	٠,٥٠	٢
الواردات	٥٣	٤٠	٤٣	٤١	٤٤	١١٩
البترولية	٣٧	٣٢	٤٠	٤١	٤٤	١١٢
غير البترولية	١٦	٨	٣	٠	٠	٧
الميزان التجاري	١٠	٦	٢٦	٧٠	٢٧	٣١

* المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

أهم صادرات مصر الى ليبيا

وبدراسة هيكل الصادرات المصرية الى ليبيا نجد انها متركزة فى صادرات المجموعة السلعية من السلع الزراعية ، حيث تمثل نحو ٣٠,٥% من اجمالى الصادرات المصرية الى ليبيا عام ٢٠٠٥ .

فقد ارتفعت الصادرات المصرية من مجموعة السلع الزراعية من نحو ١٢ مليون دولار عام ٢٠٠٤ الى نحو ٤٥,٥% مليون دولار بمعدل نمو قدره ٢٧٩% وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات من كلاً من الحبوب ، والقطن الخام .

كما ارتفعت قيمة الصادرات المصرية الى ليبيا من مجموعة المنتجات الكيماوية والدوائية من نحو ١٠,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٠ الى نحو ١٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤ ثم ارتفعت لتصل الى ٢٣,٦مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو بلغ ٦٩% عن العام السابق وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات من راتنجات ولدائن اصطناعية ، والمطاط ، والورق والورق المقوي .

أما عن قيمة الصادرات من مواد البناء والمنتجات المعدنية فلقد ارتفعت من نحو ٥,١ مليون دولار الى نحو ٧,٩ مليون دولار عام ٢٠٠١ ثم الى نحو ٢٦,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٢ بمعدل نمو بلغ ٢٣٩% عن العام السابق ، ثم ارتفعت الى نحو ٤٥,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣ ، تلاها انخفاض بنسبة ٤١% لتصل الى نحو ٢٦,٧ مليون دولار ، ثم ارتفعت مرة اخرى لتصل الى ٢٩,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو قدره ١٠% عن العام السابق .

وفى المجمل ارتفعت اجمالى الصادرات المصرية الى ليبيا من نحو ٦٣ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ الى نحو ١٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو بلغ نحو ١٣٨% .

جدول رقم (٢٧)

الصادرات المصرية الى ليبيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

(القيمة بالمليون دولار)

المجموعة السلعية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
* مجموعة السلع الزراعية	٢٥,٢	١٤,٥	١١,٤	٢٧,٧	١٢	٤٥,٥
حبوب	٢٤,٧	١٤,١	١٠,٣	٢٧,١	١١,٢	٤٤
قطن خام	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٠٤	٠,٠٠	٠,٣٢
حبوب وآثار زيتية	٠,٠١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١٦
نباتات حية ومنتجات زراعة الأزهار	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٢	٠,١	٠,١٨
أخرى	٠,٣٢	٠,٠٥	٠,٦٥	٠,٢٨	٠,٥٠	٠,٨٤
* منتجات كيماوية ودوائية	١٠,٩	١٠,١	١٣,٦	١٥,٥	١٤	٢٣,٦
منتجات ولدائن اصطناعية	١,٩	١,٧	١,٩	٢,٩	٣,٠	٤,٧
مطاط ، طبيعى أو تركيبى	٣,٧	٤,٥	٣,٠	١,١	١,٢	٢
خلاصات للدباغة والصباغة	٠,٨	٠,٩	١,٤	١,٣٢	٢	٢,٦
ورق- ورق مقوى	١	٠,٨	١,٦	٢,٦	١,٦	٢,٣
اخرى	٥,٤٦	٣,٩٧	٧,٤٨	١٠,٥٤	٩,٢	١٢
* مواد البناء والمنتجات المعدنية	٥,١	٧,٩	٢٦,٨	٤٥,٣	٢٦,٧	٢٩,٥
منتجات الخزف	١,٦	١,٧	٢,٤	٦,٨	٤,٧	١١
حديد صب (ظهر) فولاز	١,٢	٠,٩	٥,١	١٠,٣	٧,٢	٧,٤
ألومنيوم ومصنوعاته	١,٠	٣,٨	٠,٧	٠,٣٨	٠,٤٠	٠,٦
ملح ، كبريت ، اتربة واحجار	٠,٤	٠,٦	١٣,١	١٩,٩	٦,٤	٥
* أخرى	٠,٩	١,٠	٥,٦	٧,٩	٨,٠	٥,٥
* مجموعات أخرى	٢١,٨	١٣,٥	١٧,٢	٢٢,٥	١٨,٣	٥,٤
اجمالى الصادرات	٦٣	٤٦	٦٩	١١١	٧١	١٥٠

- المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

اهم الواردات المصرية من ليبيا

وبدراسة هيكل الواردات المصرية من ليبيا نجد ان اجمالى الواردات قد تذبذب خلال فترة الدراسة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى ،وبرغم ذلك فقد اتخذت الواردات المصرية من ليبيا اتجاهاً عاماً تصاعدياً . حيث ارتفعت من نحو ٥٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠ الى نحو ١١٩ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل بارتفاع بلغ نحو ١٢٤,٥% خلال فترة الدراسة .

ولقد ارتفعت الواردات المصرية من المنتجات الكيماوية والدوائية من نحو ٠,١ مليون دولار عام ٢٠٠١ الى نحو ١١,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ بمعدل نمو بلغ ١١١% ، ثم واصل الإرتفاع الى ان وصلت الى ٤٠ مليون دولار عام ٢٠٠٤ ، ثم الى نحو ٩١ مليون دولار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو ١٢٦% عن العام السابق .

ولقد شكلت الواردات من المنتجات الكيماوية والدوائية نحو ٧٦,٥% من اجمالى الواردات المصرية من ليبيا في عام ٢٠٠٥ .

أما الواردات من مواد البناء والمنتجات المعدنية فلقد حققت نحو ٢١,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ثم انخفضت بمعدل ١٠٠% تقريباً حيث بلغت نحو ٠,٠١ مليون دولار عام ٢٠٠١ ، ثم ارتفعت بمعدل ٢٩٠% عام ٢٠٠٢ لتصل الى ٢٩,١ مليون دولار .

بينما انخفضت في عامى ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ بمعدلات تبلغ ٧٥٠% ، ٥٣% عن الاعوام السابقة ، فلقد بلغت نحو ٧,٤ مليون دولار ، ٣,٥ مليون دولار على التوالى .

وتبع ذلك ارتفاع في قيمة الواردات المصرية من ليبيا من مواد البناء والمنتجات المعدنية لتبلغ نحو ٢٠,٥ مليون دولار بمعدل نمو بلغ ٢٠,١ % عن العام السابق وذلك نتيجة ارتفاع الواردات من الحديد والصلب ومنتجاته .

جدول رقم (٢٨)

الواردات المصرية من ليبيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

(القيمة بالمليون دولار)

المجموعة السلعية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
* منتجات كيماوية ودوائية	١٤,٨	٠,٠١	١١,٢	٣٣,٦	٤٠	٩١,٠
منتجات كيماوية عضوية	١,٢	٠,٠	٦,٤	١٥,٠	٢٥,٠	٤٢,٠
أسمدة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٦	٣٥,٧
راتنجات ولدائن اصطناعية وأثيرات	١٣,١	٠,٠	٤,٣	١٨,١	١٠,٣	١٢,٦
منتجات كيماوية غير عضوية ، مركبات عضوية	٠,٥	٠,٠	٠,٣	٠,٤	٠,١	٠,٤
مواد مستعملة في صناعة الورق	٠,٠	٠,٠	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٣
اخرى	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٠
* مواد البناء والمنتجات المعدنية	٢١,٨	٠,٠١	٢٩,١	٧,٤	٣,٥	٢٠,٥
حديد صلب ومنتجاته	٢١,٧	٠,٠	٢٩,١	٧,٤	٣,٥	٢٠,١
أخرى	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٠
* مجموعات اخرى	١٦,٤	٤٠,٠	٢,٧	٠,٠	٠,٣	٧,٥
اجمالى الواردات	٥٣	٤٠	٤٣	٤١	٤٤	١١٩

- المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

أهم المصدرين والمستوردين مع الاسواق الليبية (*)

معوقات التبادل التجاري مع ليبيا

١- قيام الجانب الليبي بتطبيق القرار رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٥ والخاص بإخضاع ٨٢ سلعة لضريبة الإنتاج او الاستهلاك حيث يتم فرض فئة ضريبية على المنتجات المستوردة بنسبة أعلى من المفروضة على المنتجات المحلية ، وتبلغ الضريبة التى تفرض على الانتاج المحلى الليبى ٢% ، أما ضريبة الاستهلاك التى تفرض على الواردات المدرجة بجدول القرار المذكور فتتراوح ما بين ٢٥% الى ٥٠% ، وهذا يرجع الى حرص الجانب الليبي على تشجيع الصناعة المحلية (١) .

(*) أنظر قائمة رقم (١٢) بالملحق رقم (١) .

(١) وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية

٢- تشدد الجانب الليبي في تطبيق المواصفات القياسية ، ورفض السلطات الجمركية الليبية لبعض شهادات المنشأ للأجهزة الكهربائية المصرية رغم استيفائها للبيانات المطلوبة في شهادة المنشأ طبقا لقواعد المنشأ العربية وذلك تطبيقاً لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية.

٣- عدم تطبيق الإعفاءات لبعض السلع المصرية والتي تحمل علامات تجارية لشركات أجنبية رغم استيفائها لمعيار ودلالة المنشأ .

٤- عدم صرف باقى مستحقات شركات الجلود المصرية والتي تبلغ قيمتها ٢ مليون مارك ألمانى حتى نهاية عام ٢٠٠٥ ([1]) .

٥- طول اجراءات الإفراج الجمركي علي السلع الزراعية والغذائية ، وبعد المسافة بين معامل التحاليل (بنغازى – طرابلس) والمنفذ البرى في ليبيا مما يعرض السلع للتلف.

٦- ارتفاع تكلفة فحص البضائع المصرية ، حيث تصل في بعض الأحيان الى ١٠آلاف دينار ليبى .

٧- شكوى الشركات العاملة في مجال الشحن البرى من الرسوم التى تفرضها السلطات الليبية عند مرورها عبر المنافذ الليبية ، حيث تلزم شركات الشحن المصرية بدفع مبلغ ٢١٥ دينار عند الدخول الى الأراضى الليبية ، و٦١٥ دينار للمرور من ليبيا الى بلد آخر مجاور لليبيا ، كما لا تعترف السلطات الليبية بدفتر مرور نادى السيارات المصرى عند تقديمها من قبل شركات الشحن البرى المصرية ([2]) .

سياسة التجارة والسياسات الاقتصادية الخارجية الليبية

١- تعتمد ليبيا فى المقام الأول في سياساتها للتجارة الخارجية علي البترول والمنتجات البتر وكيماوية، نظراً لما تمثله صناعة استخراج البترول والأنشطة الأخرى المرتبطة بها من أهمية نسبية في هيكل الانتاج الكلى للاقتصاد الليبى .

---

[1]) أفاد الجانب الليبى ان الشركة العامة للمنتجات والصناعات الجلدية قد فوضت مصر في الوحدة لمصر في باقى المستحقات لشركات الجلود في محضر اجتماع الدورة الثالثة للجنة تسهيل التبادل التجارى المصرى الليبي والتى عقدت في القاهرة في ٢٠٠٣/٥/٩ ، الا انه لم يتم صرف أى مستحقات حتى الآن .

[2]) وزارة التجارة والصناعة ، الادارة المركزية للاتفاقيات التجارية والمعاملات الجمركية والافراج .

٢- يجرى حاليا تطبيق سياسة خصخصة القطاع العام وذلك لزيارة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادى وذلك من خلال إعادة هيكلة وإلغاء لعدد من الشركات العامة فى مجالات الصناعة والمقاولات .

٣- تفعيل قوانين الوكالات التجارية وإلزام فروع الشركات الأجنبية العاملة بإسناد بعض الإعمال الانشائية والمقاولات الى الشركات الوطنية بالإضافة الى قصر نشاط تلك الفروع على انشطة محدودة بعينها ومنعها من أنشطة أخرى مثل الإسكان .

٤- تطبيق ليبيا سياسة اقتصادية تهدف الى مساواة المنتجات العربية مع الأجنبية من حيث عدم فرض رسوم جمركية على لواردات وإخضاع كافة الواردات لرسم خدمات موحدة ٤% إضافة الى إخضاع السلع الى رسوم استهلاك حسب نوع المنتج مع وضع قائمة بعدد من السلع المحظورة التى تشمل تقريباً كافة المنتجات الزراعية والدواجن والفواكه والخضر المجمدة وغيرها من السلع التى تنتج ليبيا كميات منها .

٥- يتسم أداء الأجهزة والمؤسسات الحكومية الليبية بالبيروقراطية وخاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي الخارجي ويتعين في جميع الأحوال التعامل مع الواقع الليبى باعتبارها دولة مستوردة وغير عضو فى منظمة التجارة العالمية .

قياس الأوضاع التنافسية لمصر بالنسبة لليبيا:

أ. منظور الميزة النسبية:

ويوضح الجدول رقم (٢٩) والجدول رقم (٥) السابق الميزة النسبية الظاهرة بالنسبة لمجاميع السلع المختلفة فى ليبيا وبالمقارنة بنظيرتها بالنسبة لمصر نجد أن :

١- ليبيا ومصر تتنافسان فى مجموعة سلعية واحدة وهى التعدين .

٢- تفوقت ليبيا على مصر في المجموعة السلعية من التعدين حيث ارتفع قيمة المؤشر RCA عن نظيره بالنسبة إلى مصر مما يجعلها تواجه منافسة شديدة في هذه المجموعة.

٣- يجب على مصر توسيع هيكلها الإنتاجي عن طريق التوسع في إنتاج المجموعات السلعية ذات المزايا التنافسية ومحاولة تطوير قطاع صناعة الملابس الجاهزة لمواجهة المنافسة الليبية في هذا القطاع.

٤-أما عن المجموعات السلعية التي تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية ولا تتمتع فيها ليبيا بميزة نسبية هي مجموعة الصناعات الأساسية ، ومجموعة الأغذية الطازجة ، ومجموعة المنسوجات ، ومجموعة الملابس الجاهزة ولذلك فعلى مصر تطوير هذه القطاعات لأنهم يعتبروا القطاعات الواعدة بالنسبة للسوق الليبى .

جدول رقم (٢٩)

الميزة النسبية R.C.A لليبيا لعام ٢٠٠٤

البيان	R.C.A
Basic Manufactures	٠,١٣
Chemicales	٠,٢٣
Minerales	٨,٦٦

Source : ITC , 2004 .

الفصل الرابع

خلاصة و توصيات(*)

(*) قام باعداد هذا الجزء أ.د. احلال راتب .

الخلاصة

لتقييم موقف مصر من الاتفاقيات الثنائية السالف الاشارة اليها ، قامت الدراسة باتباع البناء المنطقى المنهجى التالى :

أولا : استعراض نصوص وأهم مواد الاتفاقيات الثنائية بين مصر وكل من (سوريا ، المغرب، تركيا ، الأردن ، تونس ، وليبيا) والهدف منها ، وكذا البرنامج الزمنى لتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل لكل اتفاقية ٠

ثانيا : رصد وتحليل وضع (حالة) الميزان التجارى بين مصر والدول العربية المختارة فى ظل الاتفاقيات الثنائية المختارة بعد دخولها حيز التنفيذ ٠

ثالثا : تقييم أداء الاتفاقيات الثنائية المختارة وتوضيح موقف مصر فى كل اتفاقية على حدة ، وذلك من خلال المؤشرات الكمية (السالف الإشارة اليها فى منهجية الدراسة) ، وذلك لقياس ما تقدمه كل اتفاقية من الاتفاقيات الثنائية محل الدراسة من مكاسب اقتصادية لكل طرف ، ولاسيما أن الطرفين (فى كل اتفاقية) مرتبطين مع أطراف أخرى داخل اقليم الشرق الأوسط وخارجه ، وهل تؤدى تلك الاتفاقيات الى تعظيم المكاسب الاقتصادية للاتفاقيات الأخرى أم تتناقض ٠

وكان من نتيجة استخدام المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية ووفقا للمنهج الذى أشير اليه فى المقدمة ، توصلت الدراسة الى الآتى :-

أولا : الاتفاقية الثنائية بين مصر وسوريا

وكانت نتائج تطبيق المؤشرات الكمية على النحو التالى :

أ- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

تفوقت مصر على سوريا بالنسبة لمجموعة السلع التى تتمتع بها مصر بميزة نسبية اكبر مما تتمتع بها سوريا ، أما مجموعة السلع المشتركة فكان هناك تنافس شديد بين البلدين وتقتصر هذه السلع على (الخضروات) والفواكه ، وألياف الغزل والنسيج ، والصناعات المعدنية) .

ب- مؤشر التماثل في الهيكل السلعي للصادرات

كانت نتيجة هذا المؤشر غير مرتفعة بصفة عامة حيث بلغ ٢٩,٠٥ % بالنسبة للصادرات الكلية بين مصر وسوريا وذلك خلال الفترة من (٢٠٠٢-٢٠٠٤) وبالرغم من انخفاض قيمة هذا المؤشر الا ان الهياكل الإنتاجية لمصر وسوريا اكثر تكاملاً مما يشجع على التبادل التجاري بينهما وإمكانية التوسع في التبادل التجارى بينهما داخل بعض الصناعات التمويلية .

ج- مؤشر التوافق التجارى

اتضح ان هناك فرصة كبيرة للتوسع في الصادرات المصرية الى الاسواق السورية ، وبالمثل تعتبر سوريا من اكثر الدول قدرة على توفير احتياجات مصر من الواردات . مما يدل على إمكانية تشجيع التوسع في التبادل التجارى بين مصر وسوريا في مجموعة الصناعات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ظاهرة وتحتاج سوريا الى استيرادها ، وفى الصناعات التى تحقق فيها سوريا ميزة نسبية ظاهرة وتظهر فى قائمة الواردات المصرية .

ثانيا : الاتفاقية الثنائية بين مصر والمغرب

كانت نتائج تطبيق وقياس المؤشرات الكمية على النحو التالى :

أ- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

كانت النتيجة الاساسية ان المجموعات السلعية المشتركة واجهت تنافس شديد بين البلدين واقتصرت هذه السلع على (الملابس الجاهزة ، والخضروات ، والفواكه) ومن ثم محدودية المجالات التى يتمتع فيها الاقتصاد المصري والاقتصاد المغربي بمزايا نسبية ظاهرة، واقتصارها على مجموعة من السلع الاستهلاكية ، باستثناء تمتع المغرب بميزة نسبية ظاهرة في مجال الملابس الجاهزة .

ب- مؤشر التماثل في الهيكل السلعى للصادرات

وتمثلت نتائج هذا المؤشر في الآتى :

- انخفاض قيمة المؤشر حيث بلغت ٢٤,٦% بالنسبة للصادرات الكلية بين البلدين خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤)
- بالرغم من انخفاض هذا المؤشر إلا ان الهياكل الإنتاجية لمصر والمغرب اكثر تكاملاً ، مما يشجع على توسيع التبادل التجارى بينهما .

ولا سيما في بعض الصناعات التمويلية وذلك لأن السلع متمايزة وتكون هناك أمكانية للاستفادة من وفورات النطاق (المنتجات الدوائية ، والصيدلانية ، خيوط النسيج ، ونسيج القطن) .

جـ- مؤشر التوافق التجارى

تم تقدير مدى التوافق بين الصادرات المصرية مع الواردات المغربية وكانت نسبة التوافق ٣١,٩% خلال نفس الفترة ، اما توافق الصادرات المصرية مع صادرات المغرب فكانت نسبة التوافق حوالى ٢٠,٣% خلال الفترة .

ثالثاً : الإتفاقية الثنائية بين مصر وتركيا

أ- بالنسبة لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة

كانت نتائج هذا المؤشر تؤكد ان فرص مصر في زيادة التبادل التجارى مع تركيا (الصادرات المصرية لتركيا) أقل منه بالنسبة لتركيا (الصادرات التركية لمصر) نظراً لأن المجموعات السلعية المشتركة تواجه تنافس شديد بين البلدين وتشتمل هذه المجموعات السلعية على (الملابس الجاهزة ، والخضروات والفواكه ، وألياف النسيج ، وبعض الصناعات الأساسية) حيث تتميز تركيا بميزة نسبية ظاهرة في انتاج هذه السلع بالمقارنة بمصر باستثناء الصناعات الأساسية فكانت الميزة النسبية في إنتاجها لصالح مصر .

ب- مؤشر التماثل في الهيكل السلعي للصادرات

كان هذا المؤشر متواضع نسبياً حيث وصل الى ٢٦,٩% بالنسبة للصادرات الكلية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤) مما يحد من إمكانية الاستفادة من فرص خلق التجارة بين البلدين ..

رابعا : الاتفاقية الثنائية بين مصر والأردن

أ- بالنسبة لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة

بمقارنة قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمجموعات السلعية التى تتمتع بها مصر بمزايا نسبية ظاهرة مع الاردن ، بين ما يلى :

- تفوق مصر على الاردن في مجموعتين سلعتين (التعدين ، والاغذية الطازجة) حيث ارتفع مؤشر الميزة النسبية الظاهرية (RZA) بالنسبة بمصر من نظيرة بالنسبة للأردن ، اما المجموعة السلعية الخاصة بالملابس الجاهزة فقد تفوقت الاردن في انتاجها على مصر مما يجعل مصر تواجه تنافس شديد في هذه المجموعة .
- لا يوجد منافس لمصر فى مجموعة الصناعات الأساسية

ب- مؤشر التماثل في الهيكل السلعي للصادرات

أكدت قيم هذا المؤشر ان درجة التماثل بين صادرات مصر والأردن بلغت ٣١,٣% في عام ٢٠٠٥ ، وهذا يعنى وجود درجة عالية من التنافس بين مصر والأردن على المجموعات السلعية السالف الإشارة إليها .

خامسا : الاتفاقية الثنائية بين مصر وتونس

أ- بالنسبة لمؤشر الميزة التنافسية الظاهرة

بمقارنة قيم هذا المؤشر للمجموعات السلعية التى تتمتع بها مصر بمزايا نسبية ظاهرة مع الاردن ، تبين ما يلى :

- تنافس تونس مع مصر في تمتعها بمزايا نسبية واضحة في مجموعتين سلعتين هما (الملابس الجاهزة ، والمنسوجات)
- تفوق مصر على تونس في المجموعة السلعية من المنسوجات حيث ارتفعت قيم مؤشر RCA عن نظيره بالنسبة لتونس ، اما بالنسبة للملابس الجاهزة فقد كانت قيم المؤشر لصالح تونس .
- تتمتع مصر بمزايا نسبية ظاهرة في مجموعة (الصناعات الأساسية ، والتعدين ، الاغذية الطازجة) في حين ان الأردن لا تتمتع بمثل هذه الميزة في هذه المجموعات السلعية ..

ب-مؤشر التماثل في الهيكل السلعي للصادرات

كانت قيم هذا المؤشر تؤكد ان درجة التماثل بين صادرات مصر وتونس لا تقل عن ٢٣,٤% وذلك فى عام ٢٠٠٥ وهذا يعنى وجود درجة عالية من التنافس بينهما .

وأخيراً الاتفاقية الثنائية بين مصر وليبيا

أ – بالنسبة لمؤشر الميزة النسبية

بمقارنة قيم هذا المؤشر بين البلدين اتضح ما يلى :

- ان المجموعة السلعية التى تتمتع بها مصر بمزايا نسبية عالية ولا تتمتع بها ليبيا هى (مجموعة الصناعات الاساسية ، الاغذية الطازجة ، والمنسوجات ، والملابس الجاهزة)
- تفوق ليبيا على مصر فى المجموعة السلعية من التعدين ، ويدل ذلك على ارتفاع مؤشر RCA بالنسبة لـ ليبيا عن نظيره فى مصر .

ومجمل القول أنه إذا كانت العديد من الدول العربية تبنت فكرة القيام باتفاقيات ثنائية فى سبيل تحرير التجارة إلا أن مصر تعتبر من أكثر الدول التى وقعت على مثل هذه الاتفاقيات .

ومن خلال دراسة هذه الاتفاقيات الثنائية بين مصر والدول العربية ، فإنه يلاحظ ان هناك خطوط مشتركة بين هذه الاتفاقيات تجعل منها صورة نمطية في معظم احكامها ، وخاصة فيما يتعلق بمراحل تحرير التجارة ، وقواعد المنشأ التى تحكم الاتفاقيات ، والإجراءات الوقائية لأغراض ميزان المدفوعات ، والمتابعة والتنفيذ ، ..

ورغم مزايا هذه الاتفاقيات إلا انها تؤدى في الغالب الى تحويل التجارة من خارج طرفى الاتفاقية الى التجارة بينهما بما فيها الدول العربية الأخرى ، حتى ولو كانت أسعار السلع في حالة استيرادها من الطرف الثانى أعلى مما لو تم استيرادها من دولة ثالثة ، وهو ما يؤدى الى رفع اسعار الواردات ، والأمر الخطير في ذلك الى جانب أمكانية زيادة تكاليف الواردات ان هذه الاتفاقيات تؤدى الى قيام نوع من التخصص وتقسيم العمل بين طرفى الاتفاقية ، وتنشأ صناعات ومشروعات معينة لسد الطلب لسوق معين يكون مضموناً ، ولكن تظهر المشكلة عندما تلجأ الدول الى تحرير التجارة بينها على المستوى العام ، ففى هذه الحالة يتم إعادة تحويل التجارة التى نمت بين الدولتين في إطار الاتفاقية الثنائية لتكون في إطار أوسع بين جميع الدول العربية ، وهو ما يمكن ان يضر الصناعات والمشروعات التى أقيمت على اثر الاتفاقية الثنائية .

ومن الملاحظ أيضا على هذه الاتفاقيات الثنائية أنها استبعدت السلع المنتجة في المناطق الحرة المقامة في كلا الطرفين ، بالرغم مما تمثله من أهمية كبيرة في الاقتصادات العربية ...

كما احتوت هذه الاتفاقيات على قوائم سلبية كما هو معمول به في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وفى السوق العربية المشتركة ، والملاحظ على هذه القوائم السلبية أنها تضم السلع التى يتمتع فيها كلا الطرفين بمنافسة عالية وميزة نسبية مثل المنسوجات والملابس الجاهزة في كل من مصر وتونس ، او السلع التى تخضع لأحتكار الحكومات أو القطاع العام في البلاد العربية ، وتستوعب عدد كبير من العمالة مثل التبغ ومنتجاته ، أو حديد التسليح) .

وهذا يعنى أن القائمة المجمعة للسلع التى لا يشملها التحرير لدولة عربية واحدة ، مثل مصر مثلاً فى حالة ابرامها اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة مع أغلب البلدان العربية سوف تكون قائمة طويلة وربما تشمل عدد اكبر مما كانت تحتويه قوائمها السلبية في حالة تحرير التجارة العربية على المستوى العام في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

وحتى تؤتى الاتفاقية الثنائية ثمارها وتكون أكثر فاعلية في اقتصاد الدولتين طرفي الاتفاقية ، فإن التحرير الثنائي للتجارة لابد ان يكون أسرع واشمل من حيث الفترة الانتقالية له، ومن حيث السلع التي يشملها اتفاق التحرير الثنائى مقارنة ببرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وكذلك هناك ضرورة لأن تكون هذه الاتفاقيات مفتوحة لانضمام دول عربية أخرى عندما توفق أوضاعها مع هذا الاتفاق ليتحول من اتفاق ثنائى الى اتفاق متعدد الأطراف بين الدول العربية ويسهل استكمال عملية التحرير على المستوى العام .

وخلاصة القول : ان الاتفاقيات الثنائية العربية حتى تؤتى ثمارها في تحرير التجارة فلا بد لها من الاسراع واللحاق بركب التطور في مسيرة تحرير التجارة متعددة الأطراف بين الدول العربية ...

ثانيا : التوصيات

ومن أهم التوصيات التى ترى الدراسة التركيز على توضيحها والعمل على وضعها فى حيز التنفيذ هو أهمية اختيار مدخل عملى (*) يتيسر اتباعه للوصول الى الأهداف الواقعية فى الأجلين القصير والمتوسط ، فقد أثبتت التجارب العملية للتكامل العربى أن اسلوب تحرير التبادل التجارى عاجز عن انجاز الاصلاحات الهيكلية المستهدفة فى هذه الدول ، وعن خلق فوائض انتاجية تكون أساسا للتجارة الاقليمية وهذا يعنى أنه لابد من استكمال اجراءات التكامل فى مجال التجارة باجراءات التكامل فى مجالات الانتاج السلعى وخاصة فى مجالى الصناعة والزراعة وتحقيق ترابط عضوى بين قطاعات الإنتاج المختلفة فى دول الاتفاقات .

أولا : فى مجال القطاع الزراعى

وإذا أخذنا قطاع الزراعة للبدء به فى مجال تنسيق الانتاج والتجارة فإنه لا بد من العمل على تنمية البنية الأساسية اللازمة لخدمة هذا النشاط وعلى الأخص تطوير شبكات الطرق وإمكانيات التخزين والنقل ، مع ما يرتبط بالتنمية الزراعية من تطوير للصناعات المغذية للزراعة سواء في صناعة الآلات الزراعية أو المحصنات والكيماويات أو الصناعات التى تعتمد على الزراعة لمدها بالمداد الأولية خاصة الصناعات الغذائية .

ويساعد على ذلك ان الدول العربية تتميز بتنوع الموارد الانتاجية واختلاف نفقات انتاج السلع الزراعية مما يسمح بمجال لتحديد تخصص الدول العربية في مجال الانتاج الزراعى على النحو الذي يتفق والخبرات النسبية لكل منها ، .

ثانيا : في مجال الانتاج الصناعى

والأمر في مجال الصناعة قد يكون اكثر تعقيداً حيث ينبغى التنسيق حينئذ بين قطاعات صناعية ذات طبيعة متنافسة ، مما يقتضى الامر تعديل البنيان الحالى للقطاع الصناعى في البلاد العربية مع صعوبة تحرير معيار التخصص الصناعى للأقاليم المختلفة . .

---

*) المدخل التخطيطى لتكامل الاقتصادى العربى (الندوة المشتركة بين معهد التخطيط القومى بالقاهرة بمعداد) ، القاهرة ، ١٢-١٤ أبريل ١٩٨٨ .

وهنا تظهر المشاريع المشتركة كأداة هامة لتهيئة السبل أمام تكامل اقتصادى عربى على أن يتم تنسيق الخطط وان ينظر للأمر بنظرة ديناميكية تتلاءم مع الطبيعة الحركية للتنمية الاقتصادية ومثل هذه المشاريع المشتركة تؤدى الى تجنب الأزدواج والضياعات بالإضافة الى عوامل التعجيل بالنمو والقضاء التدريجى على فوارق النمو بين البلاد العربية المختلفة – ويؤدى هذا النوع من التنسيق الى ايجاد وتوزيع الروابط الامامية باتجاه السوق والخلفية باتجاه الموارد وبالتالى تؤدى الى تحقيق تنويع فعلى في الهيكل الانتاجى بين مصر ودول الاتفاقيات مما يتيح فرصة خلق اطار تكاملى للهيكل الانتاجى التصديرى والاستعداد لمواجهة المنافسة العالمية من خلال التوزيع السلعى لصادراتها وتقوية مركزها فى النظام الاقتصادى العالمى .

وتنطبق هذه التوصية فى الأجل المتوسط أو الطويل نسبيا ولذلك توصى الدارسة ببعض التوصيات التى يمكن اتباعها بشكل متواز مع ما سبق ذكره ، ومن وجهة النظر قصيرة ومتوسطة الأجل مثل :-

- تحرير التجارة بمعدلات أسرع ، وخفض وإلغاء العوائق غير الجمركية والاتفاق على قواعد للمنشأ وفقاً للمعايير الدولية ، والتخلى عن القوائم السلبية لتحرير التجارة بمعدلات أسرع .
- التخفيف من القيود الإدارية والكمية التى تضمنتها القوانين الوطنية التى تتعارض مع إحكام البرنامج التنفيذي الذي اقرته الدول العربية .
- منح التسهيلات الكاملة للمؤسسات المساندة للعمل التجارى (المصارف ، شركات التأمين ، الاتصالات ، النقل البرى والبحرى ..)
- إنشاء مركز تجارى عربى يقوم بتوفير المعلومات الكاملة والشاملة عن الأنشطة الاقتصادية والتجارية العربية .
- تجارة الخدمات العربية مؤهلة لمزيد من التطور مستقبلاً اعتماداً على القرب الجغرافى بما يخفض التكلفة ، وحدة الثقافة ، النمو المتزايد لحركة الأفراد والسلع ورأس المال العربى ، والتوافق بين التقدم التكنولوجي من قطر لآخر .
- مستقبل التجارة العربية البينية رهين بقدرة الدول العربية على تنمية وتوطيد علاقاتها معاً في المجالات المختلفة ، وتعدد دوائر التحرك الاقتصادي البينى خاصة قطاعات الخدمات .

المراجـــــع

أولا : المراجع العربية

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، " تقرير التجارة المجمع " ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٦ .

٢- تقرير معلوماتى عن التجارة الخارجية بين مصر والدول العربية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، فبراير ٢٠٠٤ .

٣- تقرير التجارة الخارجية المجتمع ، وزارة التجارة والصناعة ، مايو ٢٠٠٦ .

٤- جامعة الدول العربية ، "التقرير الاقتصادى العربى الموحد" ، الامانة العامة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٥- جامعة الدين البيومى ، مستقبل التجارة العربية ، التحديات والفرص ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، فبراير ٢٠٠٣ .

٦- شيرين محرم على التونى ، امكانية اقامة تكامل اقتصادى بين مصر وسوريا ولبنان ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣ .

٧- مركز الأبحاث والدراسات الاقتصادية والمالية ، "منطقة التجارة الحرة العربية والأداء التجارى لمصر" ، ورقة مقدمة من أمنية حلمى لمؤتمر : الصادرات المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٨- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، "تقرير معلوماتى عن التجارة الخارجية بين مصر والدول العربية " ، مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ، ودعم اتخاذ القرار ، قطاع المعلومات القومية ، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٤ .

٩- مركز دراسات الوحدة العربية ، "منطقة التجارة الحرة العربية ، التحديات وضرورات التحقيق" ، لبنان ، ديسمبر ٢٠٠٥ .

١٠- مركز معلومات التجارة – مصر (TIC) ، "العلاقات التجارية بين مصر والأردن" ، نشرة معلومات ، مركز معلومات التجارة – مصر ، إدارة خدمة المعلومات ، القاهرة ، ابريل ٢٠٠٣ .

١١- معهد التخطيط القومى ، "التعاون الاقتصادى المصرى الدولى – دراسة بعض حالات الشراكة" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٤٠) ، القاهرة ، يناير ٢٠٠١ .

١٢- معهد التخطيط القومى ، "موقف مصر فى التجمعات الاقليمية" ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٢ .

١٣- معهد التخطيط القومى ، "رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى الخارجى" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٤٩) ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٢ .

١٤- معهد التخطيط القومى ، "امكانيات وآثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (دروس مستفادة للاقتصاد المصرى)" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٧٩) ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٤ .

١٥- وزارة التجارة والصناعة ، "دراسة عن العلاقات الاقتصادية بين ج.م.ع والمملكة المغربية " ، خلال الفترة ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٥ ، ج.م.ع ، وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية ، ٢٠٠٦ .

١٦- وزارة التجارة والصناعة ، دراسة عن العلاقات الاقتصادية بين ج.م.ع وسوريا ، خلال الفترة ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٥ ، ج.م.ع ، وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية ، ٢٠٠٦ .

١٧- وزارة التجارة والصناعة ، التمثيل التجارى ، نص اتفاقية التبادل الحر بين حكومة ج.م.ع وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

١٨- وزارة التجارة والصناعة ، التمثيل التجارى ، نص الاتفاقيات التجارية والجمركية .

١٩- وزارة المالية ، مصلحة الجمارك .

٢٠- مناخ الاستثمار فى الدول العربية ٢٠٠٥ ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت .

٢١- ليلى أحمد الخواجه ، الموقف التنافسى للاقتصاد التركى مقارنة بالاقتصاد المصرى فى اطار التعاون الاقتصادى والاقليمى ، بحث مقدم لمؤتمر التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط (الاحتمالات والتحديات) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٤ .

٢٢-نيفين حسين شمت ، القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية فى ظل آليات النظام العالمى الجديد ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ .

ثانيا : المراجع الأجنبية

1- De Rosa. A., "Regional Integration Arrangements, Static Economic Theory, Quantities Findings, an policy Guidelines", World Bank, Policy Research Working paper, No. 2007, November 1998 .

2- ECES, "The Egyptian – Turkish Free Trade Area Agreement", paper No. 39, Cairo, December, 1999 .

3- ECES, "The Economics and Politics of Arab Economic Integration", working paper No. 66, Cairo, June 2000 .

4- ECES, "Egypt – US and Morocco – US Free Trade Agreements", working paper No. 87, Cairo, July, 2003 .

5- Greenway, D. and Chris Milner., "Trade and Industrial policy In Development Countries : A manual of Policy Analysis", Macmillan Press Ltd., New York, 1993 .

6- International Financial Statistics, Year Book, 2002 .

7- International Trade Statistical Year Book, 2005 .

8- I.T.C., COMTRADE of UNSD, 2006 .

9- Hana Kheir El-Din, policy impaction for overlapping preferential Trade Agreement in the Arab countries project profit , ERF, June 2004 .

10- Nasser Saidi, Arab Economic Integration : Awakening to Remove barriers to prosperity, ERF, 2003 .

11- World Bank, World Development Indicators, April 2006 .

12- World Bank Organization, Trade Profiles, September 2006 .

الملاحق

ملحق رقم (١)

قائمة رقم (١)

الواردات المصرية من سوريا المعفاة من الرسوم الجمركية (*)

م	البند الجمركى حسب النظام المنسق	بيان الصنف
١	٤/١	خراف
٢	٤/٥	مصارين مملحة
٣	١/٦	بذر بطاطا
٤	٢/٦	غراس أشجار مثمرة
٥	٥/٧	عدس
٦	٣/١٠	شعير
٧	٥١/١٢	بذرة الخروف
٨	٢/٢٣	نخالة
٩	٤/٢٣	كسبة
١٠	١/٢٥/ب	ملح للصناعة
١١	٢٣/٢٥	كلنكر أسمنت
١٢	٢٤/٢٥	حرير صخرى (أسبستوس)
١٣	٣/٥٣	أدوية بشرية
١٤	١/٥٣	صوف خام ومغسول
١٥	٢/٥٥	لنت قطن
١٦	٥/٥٥	خيوط قطنية غير مهيئة للبيع بالتجزئة
١٧	١٨/٨٤/ب	فلتر لصناعة الأسمنت
١٨	٣٥/٨٤	آلات طباعة
١٩	٦/٨٧/أ	علب سرعة الجرارات

(*) يلاحظ أن أغلب الواردات المصرية المعفاة من الرسوم الجمركية هى مواد أولية ومواد وسيطة .

المصدر :

- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، "اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية بين مصر والدول العربية" ، القاهرة ، فبراير ٢٠٠١ ، ص ٢٢ .

قائمة رقم (٢)

الصادرات المصرية الى سوريا المعفاة من الرسوم الجمركية (*)

م	البند الجمركى حسب النظام المنسق	بيان الصنف
١	٢/١٧	جلوكوز
٢	٥/٢١	حساء بشكل سائل أو مجمد أو مسحوق
٣	٣/٣٠	أدوية بشرية
٤	١٣/٣٢	أحبار كتابة وطباعة
٥	١/٣٢	زيوت عطرية
٦	١١/٤٠	اطارات لوسائل نقل الأفراد والبضائع
٧	٥٦/٥٥	خيوط قطنية غير مهيأة للبيع بالتجزئة
٨	٣/٧٦	ألواح وصفائح ألومنيوم
٩	٤/٧٦	أوراق رقيقة من ألومنيوم
١٠	١١/٧٦	أوعية من ألومنيوم لتعبئة الغازات المضغوطة والمسيلة
١١	٢/٨٢	مناشير
١٢	١١/٨٢	امواس وآلات حلاقة
١٣	١٥/٨٢	مقابض
١٤	١٨/٨٤	فلاتر سيارات
١٥	١٩/٨٥	قواطيع تيار ولوحات توزيع كهرباء
١٦	١٧/٩٠	سرنجات الحقن البلاستيكية
١٧	١/٩٨	أزرار
١٨	٢/٩٨	حابكات مسننة
١٩	٥/٣٢ و ٧/٣٢ و ١٩/٣٨ /ج و٢/٢٤/أ	أصبغة ومواد تجهيز نهائى للنسيج
٢٠	٢٠/٤٨/أ	مكونات كرتون مخروط

(*) يلاحظ أن أغلب الصادرات المصرية المعفاة من الرسوم الجمركية سلع صناعية وسلع وسيطة .

المصدر :

- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، "اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية بين مصر والدول العربية" ، القاهرة ، فبراير ٢٠٠١ ، ص ٢٣ .

قائمة رقم (٣)

القوائم الأربعة التى تضم التخفيضات للواردات المصرية

من السلع الصناعية ذات المنشأ التركى (*)

العام	دخول الاتفاق حيز التنفاذ ٢٠٠٦/٢/١	سنوات الاتفاق													
		٠٧	٠٨	٠٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
القائمة الأولى (مواد خام)	٥٠	٧٥	١٠٠												
القائمة الثانية (سلع وسيطة)			١٠	٢٥	٤٠	٥٥	٧٠	٨٥	١٠٠						
القائمة الثالثة (سلع تامة الصنع)					٥	١٠	٢٥	٤٠	٥٥	٧٠	٨٥	١٠٠			
القائمة الرابعة (السيارات)						١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠	١٠٠

(*) علما بأن تحرير الواردات المصرية من السلع الصناعية ذات المنشأ التركى طبقا لهذه القوائم الأربعة ومطابقة للقوائم الواردة باتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وبنفس السلع المدرجة فى قوائم الاتحاد الأوروبى ، على أن يكون بدء التخفيض فى الرسوم الجمركية على الواردات المصرية من السلع الصناعية ذات المنشأ التركى عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ متأخرا عاما عن التخفيضات المطبقة حاليا مع الاتحاد الأوروبى .

المصدر :

- www.tas.gov.eg

قائمة رقم (٤)

البروتوكولات الملحقة بالاتفاقية الثنائية بين مصر وتركيا

بروتوكول (١) السلع الصناعية (المشار اليه فى المادة ٤)

الغاء الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل على واردات المنتجات الصناعية من مصر وتركيا

المنشأ	المعاملة التفضيلية	التحرير
المنتجات الصناعية المصرية المنشأ	تلغى الضرائب الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل	فور دخول الاتفاق حيز الاتفاق
المنتجات الصناعية التركية المنشأ	**القائمة ١** : يتم الالغاء التدريجى للضرائب الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل على المنتجات المدرجة	*) ٥٠% من الفئة الرئيسية فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ . *) ٢٥% فى ٢٠٠٧/١/١ *) ١٠٠% فى ٢٠٠٨/١/١
	وأهم السلع : الكيماويات ، المواد البترولية ، السيراميك ، المواد الخام والوسيطة	
	القائمة ٣ : يتم الالغاء التدريجى للضرائب الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل على المنتجات المدرجة	*) ٩٠% فى ٢٠٠٨/١/١ ثم ١٥% اضافية كل عام حتى يتم الغائها تماما فى ٢٠١٤/١/١
	أهم السلع : المنسوجات ، مواد البناء (غير المدرجة فى القائمة الأولى)	
	القائمة ٣ : يتم الالغاء التدريجى	*) ٩٥% من الفئة الرئيسية فى ٢٠١٠/١/١ *) الغاء تدريجى بنسب مختلفة حتى التحرير الكامل عام ٢٠١٧
	أهم السلع : الملابس الجاهزة ، الأجهزة الكهربائية ، الأجهزة الاليكترونية ، مستحضرات التجميل	
	القائمة ٤ : يتم الالغاء التدريجى	*) ٩٠% من القيمة الرئيسية فى ٢٠١١/١/١ *) ١٠% كل عام حتى يتم الالغاء تماما فى عام ٢٠٢٠
	أهم السلع : السيارات	
بروتوكول ٢ السلع الزراعية (المشار اليه فى المادة ١٠)		
نظرا لأهمية القطاع الزراعى لاقتصاد البلدين فقد تم وضع هذا البروتوكول الملحق به قوائم السلع الزراعية بشكل محدد مع نسبة التخفيض الجمركى (والحصص الممسوح بها فى بعض السلع) وتراوحت نسب التخفيض من ١٥% الى التحرير الكامل ١٠٠% .		

قائمة رقم (٥)

بروتوكول (٢) السلع الزراعية والزراعية المصنعة فى اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا

أ- قائمة الصادرات المصرية من السلع الزراعية والزراعية المصنعة

البند الجمركى	الوصـــــف	التخفيض الجمركى من تعريفة الدولة الأولى بالرعاية (%)	الكمية بالطن
الفصل ٣	أسماك وقشريات ورخويات وغيرها من اللافقريات المائية (باستثناء الأسماك الحية)	٥٠	مفتوحة
٠٦٠٢	أزهار مقطوفة وبراعم ، نضرة أو مجففة	١٠٠	١٠
٠٧٠١,٩٠	بطاطا (بطاطس) طازجة أو مبردة	١٠٠	٤٠٠
٠٧٠٣,٢٠	ثوم طازج أو مبرد	١٠٠	١٠٠
٠٧٠٥	خـــس		
٠٧٠٦	جزر ، لفت ، بنجر ، كرفس ، جذور صالحة للأكل طازجة أو مبردة		
٠٧٠٩	خضر أخرى طازجة أو مبردة	١٠٠	٦٠٠
٠٧١٠	خضر مجمدة		
٠٧١١	خضر محفوظة		
٠٧١٢	خضر مجففة		
٠٨٠٤,١٠	تمر طازج أو مجفف	١٠٠	٥٠٠٠
٠٨٠٤,٥٠	جوافة ، مانجو	١٠٠	١٠٠٠
٠٨١٠,١٠	فراولة	١٠٠	٢٠٠
٠٩٠٩	بذور يانسون ، شمر ، كزبرة ، كمون ، كراوية ، عرعر	١٠٠	١٠٠
٠٩١٠	زنجبيل ، زعفران ، كركم ، زعتر ، كارى ، بهارات وتوابل أخرى	١٠٠	١٠٠
١٠٠٦,٢٠	أرز مقشور (أرز اسمر)	١٠٠	٣٠٠٠٠
١٠٠٦,٣٠	أرز مضروب أو ملمعا	٥٠	١٠٠٠٠
١٢٠٢	فول سودانى مقشور أو مكسر	١٠٠	٥٠٠
١٧٠٤	مصنوعات سكرية لا تحتوى على الكاكاو	١٥	٢٠٠٠
١٨٠٦	شيكولاتة ومحضرات غذائية أخرى تحتوى على الكاكاو	١٥	١٠٠٠
١٩٠٢	عجائن غذائية	١٥	١٠٠٠
١٩٠٥	خبز وفطائر وكعك وغيرها من منتجات المخابز	١٥	١٠٠٠
٢٠٠١,١٠	خيار وقثاء	١٥	١٠٠٠
٢٠٠٨	عصير فواكة وخضر	١٥	٥٠٠
٢١٠٢,١٠	خمائر حية فعالة	١٥	٣٠٠٠

تابع قائمة رقم (٥)

أ- قائمة الصادرات التركية من السمع الزراعية والزراعية المصنعة

البند الجمركى	الوصـــــف	التخفيض الجمركى من تعريفة الدولة الأولى بالرعاية (%)	الكمية بالطن
٠٨٠٢,٢١	بندق بقشرة ومقشور	١٠٠	٢٠٠٠
٠٨٠٤,٢٠	تين	١٠٠	٥٠٠
٠٨٠٩,٢٠	كرز	١٠٠	٥٠٠
٠٨١٣,١٠	مشمش	١٠٠	٥٠٠
١٥٧,٩٠,٩١	زيت فول الصويا وجزئياته ، نصف مكرر	١٠٠	١٠٠٠٠
١٥١٢,١١	زيوت خام من بذور عباد الشمس أو القرطم	١٠٠	٢٠٠٠٠
١٥١٢,١٩,٩١	زيت بذر عباد الشمس نصف مكرر		
١٥١٥,٢١	زيت ذرة خام	١٠٠	١٠٠٠
١٥١٧	مرجرين	١٠٠	١٠٠٠
١٧٠٤	مصنوعات سكرية لا تحتوى على الكاكاو	١٥	٢٠٠٠
١٨٠٦	شيكولاتة ومحضرات غذائية أخـرى تحتـوى علـى الكاكاو	١٥	١٠٠٠
١٩٠٢	عجائن غذائية	١٥	١٠٠٠
١٩٠٥	خبز وفطائر وكعك وغيرها من منتجات المخابز	١٥	١٠٠٠
٢٠٠١,١٠	خيار وقثاء	١٥	٥٠٠
٢٠٠٨	فواكه وأثمار قشرية ونباتات صالحة للأكل	١٥	٥٠٠
٢٠٠٩	عصير فواكه وخضر	١٥	٥٠٠
٢١٠٢,١٠	خمائر حية فعالة	١٥	٣٠٠٠

قائمة رقم (٦)

قائمة السلع المصرية المعفاه

م	التعريفة الجمركية حسب النظام المنسق	بيان المنتجات
١	٠١٠١١١ وم ٠١٠١١٩	خيول أصيلة
٢	٠٧١٣	بقوليات جافة
٣	٠٩٠٨٢٠	البسباس
٤	٠٩٠٩١٠	حبوب الينسون والباديان
٥	٠٩٠٩٤٠	الكراوية
٦	م٠٩٠٩٥٠	العرعر
٧	٠٩١٠٩١	التوابل
٨	١٠٠٦	الأرز
٩	١١٠٧	مولت (شعير ناشط)
١٠	م ١١٠٨١١ الى ١١٠٨١٩	نشاء غذائى
١١	١٧٠١	سكر
١٢	١٧٠٢٣٠ و ١٧٠٢٤٠	جلوكوز وشراب جلوكوز (سائل)
١٣	١٧٠٣	مولاس
١٤	م٢١٠٢	خميرة جافة
*١٥	٢١٠٦٩٠	مستخرج مشابات طعم ولون ورائحة لصنع المشروبات الغازية
*١٦	٢٣٠٤	كسب فول الصويا
١٧	٢٣٠٦٢٠	كسب كتان
١٨	٢٥٠٥	رمال طبيعية
١٩	٢٥٠٧	الكاولين
*٢٠	٢٥٢٦	خام التلك
*٢١	٢٥٢٩١٠	خام الفلسبار
*٢٢	٢٥٣٠	خام الالمانيت المطحون
٢٣	م٢٧٠٤٠٠	فح الكوك
٢٤	٢٨٢٤٢٠	اكسيد الرصاص الأحمر

م	التعريفة الجمركية حسب النظام المنسق	بيان المنتجات
*٢٥	٢٨٣٥٣١	ثلاثى فوسفات الصوديوم
٢٦	فصلى ٢٨ و ٢٩	الكيماويات والأصباغ التى ليس لها مثيل فى الانتاج المحلى التونسى
٢٧	فصل ٣٠	الأدوية البشرية والبيطرية التى ليس لها مثيل فى الانتاج المحلى التونسى
*٢٨	٣٠٠٥	حشو غزى وأربطة وضمادات وخلافه
*٢٩	٣١٠٢٣٠	نيترات الالومنيوم
*٣٠	٣٣٠٢١٠	مكسبات طعم ورائحة مستعملة فى الصناعات الغذائية أو المشروبات
*٣١	٣٤٠٢١٣	غواسل ومحضرات غسيل غير ايونيه
٣٢	٣٧٠٦	افلام سينمائية
٣٣	٤٠١٠	سيور ناقلة
٣٤	٤٠١١ ٤٠١٣	اطارات مطاطية ليس لها مثيل فى الانتاج التونسى من حيث المقاسات والمواصفات
٣٥	م٤٩٠	كتب مدرسية
٣٦	٥٢٠١	قطن خام
٣٧	٥٣٠١١٠ و٥٣٠٦	كتان خام وغزل كتان
٣٨	م٦٩٠٢١٠	طوب حرارى مانغنيزى
*٣٩	من ٧٠٠٢ الى ٧٠٠٨	زجاج مسطح
*٤٠	٧٠١٣٢١ ٧٠١٣٣١ ٧٠١٣٩١	ادوات من زجاج للمائدة
٤٠	٧٢٠٢٢١ و٧٢٠٢٢٩	فيرى سليكون

م	التعريفة الجمركية حسب النظام المنسق	بيان المنتجات
٤١	٧٢٠٢١١	خلائط من حديد
	٧٢٠٢١٩	
	٧٢٠٢٣٠	
	٧٢٠٢٤١	
	٧٢٠٢٤٩	
	٧٢٠٢٥٠	
	٧٢٠٢٦٠	
	٧٢٠٢٧٠	
	٧٢٠٢٨٠	
	٧٢٠٢٩١	
	٧٢٠٢٩٣	
٤٢	م٧٢٠٨	الواح حديدية مسحوبة على البارد والساخن والتى ليس لها مثيل فى الانتاج المحلى التونسى
	م٧٢٠٩	
	م٧٢١٠	
	م٧٢١١	
	م٧٢١٢	
٤٣	م٧٣٠٣	مواسير زهر مرن
٤٤	م٧٣١٥	سلاسل الصلب مقاس ٦ إلى ٤٠ حسب المواصفات العالمية
٤٥	٧٦٠١	الالمومنيوم
٤٦	٧٦٠٥١١	اسلاك الالمومنيوم ذات قطر يفوق ٩ مم
	وم ٧٦٠٥٢١	
*٤٧	٧٦٠٦١٢	صفائح من خلائط الالمومنيوم من سمك ٠,٢ حتى ٤ سم
*٤٨	٨٤١٣٧٠٢٠	ماكينات رفع مياه رى ذات قوة ضغط تفوق ٤٠ لتر فى الثانية
*٤٩	م٨٤٤٤	معدات الغزل والنسيج
	وم٨٤٤٥	
	وم٨٤٤٦	
	وم٨٤٤٧	
	وم٨٤٤٨	

م	التعريفة الجمركية حسب النظام المنسق	بيان المنتجات
*٥٠	٨٤٥٠٢٠	غسالات تزيد سعتها عن ١٠ كلغ
٥١	م٨٥٠١	محركات كهربائية (للغسالات المستوردة اللازمة للصناعة التونسية)
*٥٢	٨٥٠٦١١ ٨٥٠٦١٢ ٨٥٠٦١٣ ٨٥٠٦١٩	بطاريات جافة باستثناء البطاريات الجافة التى تساوى قوتهـا ١,٥ فولت
*٥٣	٨٥١٥١١ ٨٥١٥١٩ ٨٥١٥٢١ ٨٥١٥٢٩ ٨٥١٥٣١ ٨٥١٥٨٠	ماكينات لحام ذات وجه واحد
٥٤	٨٥٤١ و٨٥٤٢	قطع غيار الكترونية غير مجمعة
٥٥	م٨٦٠٥	عربات سكك حديد للركاب
٥٦	م٨٧٠١	الجرارات الفلاحية التى ليس لها مثيل فى الانتاج المحلى التونسى
٥٧	فصل ٩٢	آلات موسيقية
*٥٨	م٩٤٠٢	اثاث الطب والجراحة التى ليس لها مثيل فى الانتاج المحلى التونسى
*٥٩	٧٦١٤٩٠	كابلات المومنيوم غير معزولة
*٦٠	٨٤٠٩٩١ و٨٤٠٩٩٩	اجزاء للمحركات
*٦١	*٨٤١٤٥٩	مراوح صناعية
*٦٢	٨٥٠٧٩٠	مدخرات كهربائية بما فى ذلك فواصلها وصفائح بطاريات
*٦٣	٨٥١١١٠ و٨٥١١٢٠ و٨٥١١٣٠ و٨٥١١٤٠ و٨٥١١٥٠	أجهزة اشعال أو أجهزة اطلاق حركة كهربائية من محركات
*٦٤	٨٧٠٨١٠ و٨٧٠٨٤٠	اجزاء ولوازم العربات (واقيات الصدمات واجزائها) علب تعديل السرعة
*٦٥	٩٠٠٩١١	أجهزة تصوير مستندات

قائمة رقم (٧)

قائمة السلع التونسية المعفاه

م	التعريفة الجمركية حسب النظام المنسق	بيان المنتجات
١	من ١٥٠٩١٠ الى ١٥٠٩٩٠	زيت الزيتون
*٢	١٥١٦٢٠٩١	دهون وزيوت نباتية وجزئياتها (بدائل زبدة الكاكاو)
*٣	١٥١٧١٠٩٠	مرغرين عدا المرغرين السائل غير المهيأ للبيع بالتجزئة
٤	م١٩٠١١٠ م١٩٠١٩٠	مستحضرات لتغذية الأطفال
٥	م٢٠٠٢٩٠	معجون الطماطم
٦	فصلى ٢٨و٢٩	الكيماويات والاصباغ التى ليس لها مثيل فى الانتاج المحلى المصرى
٧	٢٨٢٩٦١٢	فليورير (فليوريد) الاليمينيوم
٨	٢٨٣٥٣١	ثلاثى (تريبولى) فوسفات الصوديوم
٩	فصل ٣٠	الأدوية البشرية والبيطرية التى ليس لها مثيل فى الانتاج المحلى المصرى
١٠	٣٠٠٥	حشوة ، غزى ، واربطة وضمادات وخلافه
١١	٣٠٠٨٢٠	كواشف تحيد فصائل الدم
*١٢	٣١٠٥٣٠	فوسفات داى أمونيوم
*١٣	*٣٨٠٨٤٠١٠	مطهرات للأغراض الزراعية
*١٤	*٣٨١٠١٠	محضرات تنظيف المعادن قبل طلائها
*١٥	*٣٨١٩٠٠	سوائل اصطناعية لفرامل السيارات
*١٦	٣٨٢٢٠٠	الكواشف المركبة للتشخيص والمختبرات
١٧	م من ٤٠١١١٠ الى م ٤٠١١٢٠	اطارات مطاطية للسيارات
*١٨	٤٠١١٩٩	اطارات للجرارات الفلاحية
*١٩	فصل ٤٥	فلين ومصنوعاته
٢٠	من ٤٧٠١٠٠ الى ٤٧٠٦٩٩	عجين الورق

م	التعريفة الجمركية حسب النظام المنسق	بيان المنتجات
٢١	م ٤٨٠٣٠٠	ورق لصناعة المناديل
٢٢	٤٨٠٤٢١ و ٤٨٠٤٢٩	ورق كرافت لصناعة الاكياس
٢٣	من ٥١٠١١١ الى ٥١٠١٣٠	صوف خام
*٢٤	٧٠٠٧١١	بلور للسيارات وزجاج مأمون
*٢٥	٧٢٠٧٢٠	منتجات نصف جاهزة من حديد أو صلب غير مخلوط تحتوى على ٠.٢٥% أو أكثر من الكربون
*٢٦	٧٢١٠٤٩	الواح من حديد وصلب عرض ٦٠٠ مم أو أكثر
٢٧	من م ٧٢١٧١١ الى م ٧٢١٧٣٩	خيوط واسلاك من الصلب
*٢٨	٧٣١٢١٠١٠	اسلاك مفتولة من صلب لصناعة الاطارات
٢٩	٧٤١١	مواسير وانابيب من نحاس
٣٠	من م ٨٢٠٢٢٠ الى م ٨٢٠٢٣٢	شفرات المناشير
٣١	من ٨٢٠٣١٠ الى ٨٢٠٣٤٠	عدد يدوية متعددة الاستعمال
*٣٢	٨٤١٣٩١٣٠	اجزاء مضخات السوائل وإن كانت محتوية على اجهزة قياس
٣٣	م٨٤٢٤٨١ م٨٤٢٤٩٠	آلات رش زراعية محمولة أو مجرورة ذات الحجم الصغير أو المتوسط وقطع الغيار اللازمة لها التى ليس لها مثيل فى الانتاج المحلى المصرى
*٣٤	٨٤١٨٦٩١١ ٨٤١٨٦٩١٩ ٨٤١٨٦٩٩٠	غرف لتبريد للأغراض الصناعية مكونة من الواح عازلة
٣٥	م ٨٤٢٥٤٢	رافعات احمال هيدروليكية ما عدا غرف المصاعد

م	التعريفة الجمركية حسب النظام المنسق	بيان المنتجات
٣٦	٨٤٣٢١٠	ماكينات لحرث الأرض (محاريث)
٣٧	من ٨٤٣٦٢١ الى ٨٤٣٦٢٩	أجهزة تربية الدواجن
٣٨	٨٤٣٧٨٠	آلات الرحى والطن
٣٩	م ٨٤٥٤١٠	آلات الغسيل الصناعية
٤٠	٨٤٧٤٣١	خلاطات الأسمنت
٤١	٨٤٨٠	القوالب
٤٢	٨٥٠٧٩٠	نجدخرالت كهربائية بما فى ذلك فواصلها وصفائح بطاريات
٤٣	م٨٥١٢٢٠ وم٨٥١٢٣٠ وم٨٥٣٩١٠ وم٨٥٣٩٩٠	اجهزة إنارة واشارة للسيارات ومسح الزجاج التى ليس لها مثيل فى الانتاج المحلى المصرى
*٤٤	٨٥٤٤٣٠	مجموعة اسلاك لشمعات الاحتراق للاشعال ومجموعات اسلاك اخرى من الأنواع المستعملة فى وسائل النقل
٤٥	٨٥٤٤٥١٩٠	اسلاك ووصلات كهربائية اخرى بجهد يزيد عن ٨٠ فولت
٤٦	م٨٧٠٨٣٩	اجهال التحكم عن بعد
*٤٧	٨٧٠٨٤٠	اجزاء لوازم السيارات
٤٨	م٨٧٠٨٩٩	قاعدة (كرسى) المحرك التى ليس لها مثيل فى الانتاج المحلى المصرى
*٤٩	٨٧١٤٩٩٩٠	كابلات بوصلات للدراجات
٥٠	م٩٤٠٢١٠ وم٩٤٠٢٩٠	اثاث الطب والجراحة التى ليس لها مثيل فى الانتاج المحلى المصرى

قائمة رقم (٨)

قائمة السلع المصرية المؤجل تحريرها

من الاعفاءات الفورية والتخفيض التدريجى للرسوم الجمركية

م	البند الجمركى حسب النظام المنسق	بيان الصنف
١	من الفصل ٢٢	مشروبات وسوائل كحولية
٢	الفصل ٢٤	التبغ ومنتجاته
٣	من الفصل ٥٠ الى الفصل ٦٣	المنسوجات والملابس الجاهزة ومصنوعاتها
٤	من الفصل ٨٧	السيارات

قائمة رقم (٩)

قائمة السلع المصرية المؤجل تحريرها

من الاعفاءات الفورية والتخفيض التدريجى للرسوم الجمركية

م	البند الجمركى حسب النظام المنسق	بيان الصنف
١	من الفصل ٥٠ الى الفصل ٦٣	المواد النسجية ومصنوعاتها ما عدا الخيوط القطنية الواردة بالبند ٥٢٠٥
٢	الفصل ٦٤	الأحذية وأجزاؤها
٣	البنود ٦٩٠٧ ٦٩٠٨	السيراميك
٤	من الفصل ٨٧	السيارات والشاحنات

قائمة رقم (١٠)

أهم المصدرين والمستوردين للسوق الأردنى

اسم السلعة	اسم الشركة
أولا : المصدرين	
أرز مبيض (ملمع)	شركة الفسطاط للتجارة الخارجية
	شركة الواحة مصر / قزمان نظير قزمان
	شركة جفكو لمضارب الارز
	شركة وكالكس للاستيراد الارز
	شركة الفواكه الطازجة مصر
	شركة التجار المصريين
نيترات نشادر	شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات
	شركة جلاسكو ولكام مصر
	شركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية
	شركه الشاى الفاخر
	شركة الاسكندرية الوطنية للحديد والصلب
	شركة المغربى
ثانيا : المصدرين	
أدوية للطب البيطرى	شركة انتركوفا للمستحضرات الطبية
	شركة جوفيت مصر
	شركة ميدل ايست
	شركة يونى فارما
	فارمافيت
خردة وفضلات حديدية	شركة السويس للصلب
	شركة المراكبى
	شركة الحرمين لتجارة حديد التسليح

المصدر : وزارة المالية ، مصلحة الجمارك .

قائمة رقم (١١)

أهم المصدرين والمستوردين المصريين مع السوق التونسى

اسم السلعة	اسم الشركة
أولا : المصدرين :	
- فحم كوك مجمر من فحم حجرى أو مدليجنيت	- شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات
- كربون	- شركة الاسكندرية للأسود الكربون
- قصبان من حديد وخلائط حديد	- الشركة المصرية للسبابيك الحديدية
- سيكون	- شركة الاسكندرية الوطنية للحديد والصلب
- الومنيوم غير مخلوط	- شركة الماجد للتجارة والتوكيلات
- عسل اسود غير صالح للاستهلاك البشرى مولاس	- ريلاتكى للتجارة والاستثمار (يمانى فلفلة)
ثانيا : المستوردين :	
- ثالث فوسفات الصوديوم	- شركة بورسعيد للمنظفات والصناعات - بروكتل وجامبل مصر - شركة ليفر ايجيبت - ريلاتكى للتجارة والاستثمار (يمانى فلفلة) - شركة الاستثمارات الصناعية مصانع
- هيروجين أولا ثوفوسفات الكالسيوم (فوسفات ثنائى الكالسيوم)	- شركة القاهرة للدواجن
- اطارات خارجية هوائية جديدة من المطاط	- مؤسسة القلينى علاء الدين طه القلينى
- بولى ايثلين أخر بوزن نوعى يعادل ٠,٩٤ أو أكثر	- شركة لاشين للتوريدات
- اسلاك من حديد أو صلب من غير الخلائط غير مطلية أو مغطاه	- الشركة المصرية للخرسانة سابقة التجهيز - الشركة الوطنية للمواسير - شركة حلوان للصناعات غير الحديدية
- هيدروجين أوثوفوسفات الكالسيوم	- شركة القاهرة للدواجن
- أدوية منع الحمل والقلب والأمراض المستعصية	- الشركة القابضة للصناعات الدوائية

المصدر : مصلحة الجمارك ، وزارة المالية المصرية .

قائمة رقم (١٢)

أهم المصدرين والمستوردين المتعاملين مع الأسواق الليبية

اسم السلعة	اسم الشركة
أولا : المصدرين	
أرز مبيض	شركة تسويق الأرز
	شركة مضارب الغربية
	شركة وكالكس للاستيراد التصدير
خليط عصائر فواكه وخضر غير مختمرة ولا مضاف اليه مشروبات روحية	شركة ادفينا للأغذية المحفوظة
	شركة المعلبات المصرية - بست
	شركة النصر للأغذية المحفوظة - قها
اطارات خارجية هوائية جديدة من مطاط من الأنواع المستعملة	شركة النقل والهندسة
	شركة اسكندرية للاطارات
	شركة ميتكو للاستثمار والصناعة
كتب ومطبوعات من أوراق منفردة وإن كانت مطوية	مؤسسة الأهرام
	الدار الدولية للنشر والتوزيع
اسمنت بورتلاند رمادى معبأ	الشركة القومية للأسمنت
طوب وكتل وترابيع وبلاط خزفية	شركة الاسكندرية للحراريات
ثانيا : المستوردين	
منتجات مسطحة مرقعة بالاسطوانات (مدرفلة) من حديد أو من صلب غير الخلائط تشمل منتجات البند (٧٢٠٨)	شركة جورج حبيشى
	شركة ميدى تريد للتجارة
	شركة الهدى التجارية - ايمن عشرى مرجان
	شركة الإسكندرية للاستيراد وتصدير المعادن
مينا نول (كحول الميثيل)	شركة سيريا مصر
زوايا وقطاعات وأشكال خاصة (بروفيلات) من حديد أو من صلب	شركة محسن عبد السلام

- المصدر : مصلحة الجمارك المصرية .

ملحق رقم (٢)

جدول رقم (١)

التبادل التجارى بين مصر وسوريا ، مصر والمغرب ، مصر وتركيا

(مليون دولار)

السنة / البيان	٩٠	٩٥	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
صادرات مصر الى سوريا	١٢	٥٦	٤٢	٤٨	٥٦	٦٠	٧٤	١٩٧	٢٠٧
	(٢)	(٥٢)	(٩٠)	(١٧)	(١٦)	(٨)	(٢٢)	(١٦٧)	(٥)
واردات مصر من سوريا	١٣	١٢	٢٥	٢٨	٤٩	٣٨	٧٤	١٠١	١٤٧
	(٤)	(٢٠)	(٦٦)	(٨٨)	(٤)	(٢٣-)	(٩٨)	(٣٦)	(٤٥)
صادرات مصر الى المغرب	١١	١٣	١٣	٣٠	٢٦	٣٢	٨٥	٤٣	٨٦
	(٤)	(٣)	(٣)	(١٣١)	(١٤-)	(١٩)	(١٧٠)	(٤٩-)	(١٠٣)
واردات مصر من المغرب	٥	٧	٧	٦	٢١	٨	١٠	٨	١١
	(-)	(١٧)	(-)	(١٤-)	(٢٤٥)	(٢١-)	(١٥)	(١٤-)	(٣٧)
صادرات مصر الى تركيا	-	-	-	٦٥	٦٩	٧١	١٩٢	٢٣٥	٢٦٤
واردات مصر من تركيا	-	-	-	١٧٤	٢٤٤	٢٢٣	٣٩٣	٤٧٢	٦٨٥

( ) نسبة التغير

المصدر :

السنوات (١٩٩٠-٢٠٠٠) من :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مركز المعلومات - نقطة التجارة الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠١

السنوات (٢٠٠١-٢٠٠٥) من :

- وزارة التجارة والصناعة ، تقرير التجارة الخارجية المجمع ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٦ .

جدول رقم (٢)

التركيب السلعى للصادرات المصرية الى سوريا

خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)

(مليون دولار)

البند / السنة	الاغذية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام	الوقود المعدنى ومواد التشحيم	الزيوت والشحوم الحيوانية أو النباتية المنشأ	المواد الكيماوية	سلع مصنعة	آلات وماكينات ومعدات النقل	مصنوعات متنوعة
١٩٩٠									
قيمة	٩,٩٠	-	٠,٢٠	-	-	٠,٦٠	٠,٩٠	-	-
%	٨٥,٣	-	١,٧	-	-	٥,٢	٧,٨	-	-
١٩٩٥									
قيمة	٢٢,٩٠	-	٢,٠٠	٠,٧٠	٢,٠٠	٧,٨٠	١٨,٦٠	١,٧٠	٠,٤٠
%	٤٠,٩	-	٣,٦	١,٢	٣,٦	١٣,٩	٣٣,٢	٣,٠	٠,٦
١٩٩٩									
قيمة	١٥,٣٠	-	١,٠٠	-	٠,٦٠	٣,٨٠	١٨,٢٠	٣,٤٠	١,٠٠
%	٣٥,٣	-	٢,٣	-	١,٤	٨,٨	٤٢,٠	٧,٩	٢,٣
٢٠٠٢	٢٥,٧	٢,٠٨	٨,٧٠	٠,٠٨	٠,٠١	٤,٨١	١٣,٦	٣,٩	١,٢
٢٠٠٣									
قيمة	٣٥,٩٧	٢,٢٠	١,٧٠	٠,٧٥	١,٨٩	٧,٣٠	٢٠,١٠	٤,٨٠	١,٤٠
%	٣٩,٩	٥,٧	(٨٠,٤)	٨٨٧,٥	١٨٩	٥١,٧	٤٦,٠	٢٣,١	١٦,٦
٢٠٠٤									
قيمة	٦٢,١٠٠	١,٤٢	٧,٦٤	١١٤,٩٣	-	٥٣,٠٠٦	٤٨,١٥	٦,١٠	٣,٤٠
%	٧٢,٦	(٣٥,٤-)	٣٤٩,٤	١٤٩٩,٠	(١٠٠)	٦٢٦,٠	١٣٩,٥	٢٧,١	١٤٢,٨
٢٠٠٥									
قيمة	٧٩,٢٠	١,٩٠	٨,٣٧(*)	١٥.٤٠	٢,٦٠	١٨,٩٠	٦٩,٧٠	٧,٩٠	٣,٨
%	٢٧,٥	٣٣,٨	٩,٥٠	٣,١	(١-)	(٦٤,٣-)	٤٤,٧	٢٩,٥٠	١١,٧

(*) غاز .

المصدر :

السنوات (١٩٩٠-١٩٩٩) من :

- نشرة التجارة الخارجية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (غرب آسيا ، عدد (١٠) ، الأمم المتحدة) نيويورك ، ٢٠٠٠ .

السنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٥) من :

- وزارة التجارة والصناعة ، نقلا عن : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، قطاع نقطة التجارة الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

جدول رقم (٣)

التركيب السلعى للواردات المصرية من سوريا

خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)

(مليون دولار)

البند / السنة	الاغذية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام	الوقود المعدنى ومواد التشحيم	الزيوت والشحوم الحيوانية أو النباتية المنشأ	المواد الكيماوية	سلع مصنعة	آلات وماكينات ومعدات النقل	مصنوعات متنوعة
١٩٩٠									
قيمة	١٠,٤٠	-	١,٨٠	٠,٤٠	-	-	-	-	-
%	٨٢,٥	-	١٤,٣	١٤,٣	-	-	-	-	-
١٩٩٥									
قيمة	٥,٨٠	٣,٩٠	١,١٠	-	-	-	٠,٢٠	٠,٣٠	٠,٣٠
%	٤٩,٥	٢٣,٣	٩,٤	-	-	-	٢,٦	٢,٦	٢,٦
١٩٩٩									
قيمة	١٣,٧٠	٣,٢٠	٠,٧٠	-	-	١,٧٠	٣,٥	٠,٨٠	١,١٠
%	٥٥,٥	١٣,٠٠	٢,٨٠	-	-	٦,٩	١٤,٢	٣,٢٠	٤,٤
٢٠٠٢	١٦,٢٣	٧,١٦	٠,١٢	-	-	٤,٤٢	٥,٨٧	١,٨٠	١,٤٠
٢٠٠٣									
قيمة	٥٣,٠٧	٢,٦٩	١,٩١	-	-	٢,٢	٨,٤٦	٢,٦٠	١,٨٠
%	٢٢٦,٩	(٦٢,٤-)	١٤,٩	-	-	(٥٠,٢-)	٤٤,١	٤٤,٣	٢٨,٥
٢٠٠٤									
قيمة	٧٤,١٧	١,٢٣	١,٨٢	-	-	٥,٢	١١,٦٤	٣,٨٠	٢,١٠
%	٣٩,٩	(٥٤,٤-)	(٤,٧-)	-	-	١٣٦,٣	٣٧,٥	٤٦,١	١٦,٦
٢٠٠٥									
قيمة	٦٥,٤٢	١,٤٦	٤,٤١(*)	-	-	٢٣,٩٥	٤٥,٤٧(**)	٣,٢	١,٩
%	(١١,٢-)	١٨,٧	١٤٢,٣	-	-	٣٦٠,٥	٢٩٠,٣	(١٥,٧-)	(٩,٥-)

(*) قطن خام غير مخلوط (جيزة)

(**) خيوط غزول (٣٩,٣٣ مليون دولار)

المصدر :

السنوات (١٩٩٠-١٩٩٩) من :

- نشرة التجارة الخارجية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (غرب آسيا ، عدد (١٠) ، الأمم المتحدة) نيويورك ، ٢٠٠٠ .

السنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٥) من :

- وزارة التجارة والصناعة ، نقلا عن : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، قطاع نقطة التجارة الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

جدول رقم (٤)

صادرات مصر الى المغرب من المجموعات السلعية

(٢٠٠٠- ٢٠٠٥)

(مليون دولار)

السنة / المجموعة السلعية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
إجمالى الصادرات	٣١	٢٦	٣٢	٨٥	٤٣	٨٦
صناعات غذائية :	١١,٨ (٦١)	٧,٠ (٤١-)	١٢,٠ (٧١)	٨,٠ (٣٣-)	٦,٨ (١٥-)	٢١ (١٤٦)
- سكر ومصنوعات سكرية	٩,٩	٥,٨	١٠,٨	٦,٢	٤,٤	١٥,٤
- بن ، شاى ، بهارات	١,٥	١,٠	٠,٨	٠,٩	٠,٦٢	٠,٤٩
- محضرات غذائية منوعة	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٤	٠,١٧	٠,١٠
- محضرات خضر ونباتات	٠,٠	٠,٢٠	٠,٠	٠,٠٧	١,٠٣	١,٠٨
- أخرى	٠,٤	٠,٠	٠,٢	٠,٥	٠,٦	٣,٩
منتجات كيماوية ودوائية	٤,٥ (٢٣)	٧,٠ (٥٦)	٦,٧ (٤-)	١٩,٨ (١٩٦)	١٣,٩٥ (٣٠-)	٢٦,٠ (٩٠)
- منتجات كيماوية عضوية	٢,٠	٣,١	١,٣	١,٨	٠,٦	٥,١
- أسمدة	٠,٠	١,٠	١,٣	٠,٧	٠,٠	٠,٠
- راتنجات ولدائن إصطناعية	٠,١	١,١	١,٩	٩,٨	٨,١	١٠,٣
- ورق ، ورق مقوى (كرتون)	١,٩	١,١	٠,٨	٢,٣	٠,٥	٠,٨
- أخرى	٠,٥	٠,٧	١,٤	٥,٢	٤,٨	٩,٨
سلع زراعية	١,٦ (٨٩-)	١,٩ (١٩)	٢,٢ (١٦)	٢,٧ (٢٣)	٠,٥ (٨٠-)	٣,٠ (٨٩)
- قطن خام	٠,٨٠	١,٠٢	١,٢٨	٢,١٤	٠,٠٠٠	٠,٥٥
- حبوب وثمار زيتية	٠,٦١	٠,٣١	٠,٣٦	٠,٣٠	٠,٢٣	٢,٠٠٠
- فواكه	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٣٢	٠,٠٥	٠,٠٠٠	٠,٠٨
- خضروات ونباتات وجذور	٠,١٧	٠,١٠	٠,١٧	٠,١٦	٠,٣٠	٠,٠٤
- أخرى	٠,٠	٠,٥٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٣
مجموعات اخرى	١٣,١	١٠,١	١١,١	٥٤,٥	٢١,٤	٣٦,٠

(*) معدل التغيير

المصدر :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة المعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

جدول رقم (٥)

واردات مصر من المغرب من المجموعات السلعية

(٢٠٠٠-٢٠٠٥)

(مليون دولار)

السنة / المجموعة السلعية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
اجمالى الواردات	٧	٢١	٨	١٠	٨,٠٨	١١
صناعات غذائية :	٢,٠	١٥,٦	٤,٠	٣,١	٥,٤	٤,٩
		(٦٨٠)	(٧٤-)	(٢٣-)	(٧٤)	(١٠-)
- بقايا ونفايات صناعات الأغذية	١,٠١	١٣,٦	٣,٦٥	٢,٥٨	٤,٤٧	٣,٦٥
- محضرات لحوم وأسماك وقشريات	٠	٠	٠,١٨	٠,٤٩	٠,٥٦	٠,٤٨
- محضرات غذائية متنوعة	٠,٩٣	١,٧١	٠	٠	٠,٣٤	٠,٢٨
- أخرى	٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٥
مواد بناء والمنتجات المعدنية	٢,٧	٣,٤	٢,٣	٤,٩	٠,٤	٠,٧
		(٢٦)	(٣٤-)	(١١٧)	(٩٢-)	(٧١)
- ملح ، كبريت ، أتربة ، أحجار	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠,١	٠,١٤	٠,١٨
- حديد صب ومنتجاته	٠,٣	٢,٢	١,٥	٤,١	٠,١٦	٠,٢٣
- خامات معادن ورماد	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠٢	٠,٠١
- رصاص ومصنوعاته	٠,٧	٠,٦	٠,٠	٠,٦	٠,١	٠,٠
- أخرى	٠,٤٤	٠,٠٥	٠,١٦	٧	٠,١	٠,٢٣
حيوانات حية ومنتجاتها	١,٤	١,٢	١,١	٠,٩	١,٢٦	٢,٤٩
		(١٤-)	(٧-)	(١٧-)	(٣٧)	(٩٨)
- إسماك وقشريات ورخويات	١,٣٨	١,١٩	١,٠٠	٠,٩٢	١,٢٦	٢,٤٩
- أخرى	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مجموعات أخرى	٠,٩	٠,٨	٠,٦	١,١	١,١	٣,٠

( ) معدل التغير

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة المعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

جدول رقم (٦)

معدلات الحماية الجمركية وغير الجمركية المطبقة

فى مصر وسوريا والمغرب

(عام ١٩٩٩)

الدولة	تاريخ التعريفة الجمركية	متوسط مبسط للجمارك المطبقة بالفعل كنسب مئوية على القيمة المستوردة C.I.F	ضرائب ورسوم أخرى ذات اثر مماثل للضرائب الجمركية		حصة الواردات الخاضعة لقيود غير جمركية (%)	الضرائب على الواردات كنسبة من الواردات ١٩٩٩	الضرائب على الصادرات كنسبة من الصادرات فى ١٩٩٩
		الصناعة	الزراعة	%			
سوريا	–	–	–	–	–	٢٩,٧	٧,٠
مصر	١٩٩٩	٢٣	٥٢	٢٠	١٢,٥	١٨,٨	صفر
المغرب	١٩٩٩	٣٠	٢٤	١٥	١٠,٥	١٤,٨	صفر

Source : WITS , World Integrated Trade database, world Bank, 2000

جدول رقم (٧)

صادرات مصر الى تركيا من المجموعات السلعية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

(جنيه مصرى)

السنة / البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
بترول ومنتجات بترولية	٣٣,٩	٦٢,١	٢٨,٤	١٣٣,٩	٦٠٠,٤	٩٦٧,٤
ارز وحبوب	٦٣,٢	٧٧,٠	٧١,٢	١٨٠,١	١٥٣,٠	٢٠٣,٣
فول سودانى	٠,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩,٣	٩,٦
ألياف صناعية	٠,١	٠,٠	٠,٠	١,٩	٣,٠	٣,٢
المومنيوم ومصنوعاته	×	٠,٦	١,٩	٢,٣	٠,٠	٠,٢
قطن وغزل قطن ومنسوجات	٩٧,٩	٧٥,٣	١٠٦,٧	١٥٨,١	٢٤٨,١	١٠٥,٨
ملح وكبريت وأتربة	١٥,٨	١٤,٩	١١,٠	٥٠,٩	١٠٣,٤	٧٢,٦
زجاج ومصنوعاته	٠,١	×	٠,٥	٢,٠	٢,٤	١,١
كيماويات عضوية وغير عضوية	٢٨,٦	٣٣,٠	٥١,٩	١١٢,٠	٥٨,٢	٧١,١
شفرات حلاقة وأدوات قاطعة	٢٠,٤	١٢,١	٠,٦	٠,٠	×	٠,٠
بلاستيك ومصنوعاته	٣,٤	٧,٣	١٦,٦	٦٢,٤	٩٦,٠	٢١٢,٦
حديد ومصنوعاته	٠,٧	١,٠	١٢,٤	٩٥,٨	٥١,٩	٢٣,٠
الجملة بما فيها الاخرى	٢٩٣,٠	٣٠٤,٨	٣٥١,٩	٨٥٠,٣	١٤٦٠,٣	١٩٣٣,٨

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة المعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

× أقل من خمسين ألف .

جدول رقم (٨)

واردات مصر الى تركيا من المجموعات السلعية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

(جنيه مصرى)

السنة / البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
خضروات طازجة وجافة	٨٤,٧	٥٣,٧	٢١١,٣	١١١,٨	١٠٧,٢	٦٨,٠
بلاستيك ومصنوعاته	٣٥,٥	٣٤,٩	٣٨,٢	٤١,٤	٦٩,٨	٧٠,٩
ألياف صناعية	٩٥,٩	١٠٠,٤	٨٨,٠	٨٠,٨	٢٠٢,٤	٢٤٥,٨
جرارات وسيارات متنوعة وقطع غيارها	٥٨,٨	٤٩,٦	٦٤,٨	٥٥,٨	٨٠,٩	٤٠٧,٣
آلات واجهزة كهربائية وقطع غيار	٢٨,٩	٣١,٢	٤١,٣	٤٦,١	٥٠,٣	٦٨,٥
زجاج ومصنوعاته	٤٦,١	٢٣,٥	٣١,٠	٢٨,٧	٣٦,٥	٣٦,٩
حديد ومصنوعاته	٥٢,٧	١٣٥,٢	١٢٠,١	٢٠١,٤	٢٨٨,١	٨٣٠,٦
ملح وكبريت وأتربة	١١,٧	١٥,٩	٢٨,٧	١٣,٩	١٩,٤	٢٧,٠
مطاط ومصنوعاته	٢٠,١	٢٢,٥	١٩,٥	٤١,٦	٣٠,٣	٥٤,٥
آلات واجهزة آلية وقطع غيار	٥١,٤	٥٩,٦	١٠٣,٧	١٢٨,٦	١٢٤,٦	٨٢٩,٣
قمح وحبوب	٢٩,٩	١٦٧,٠	٠,٠	١,٤	٠,٥	٢,٨
زيوت ودهون نباتيه وحيوانية	٤,٥	٤,٩	٠,٩	١,٠	١٣,٢	٠,٢
كسب وعلف	٠,٦	٢٨,٠	١٨,٤	١٠,٣	١,٢	٩,٤
فواكه واثمار	٢٨,٦	٤٦,٢	٥٠,١	٣٦,٥	٤٣,٧	٤٧,٣
حبوب واثمار زيتية	١,٥	١,٣	٠,٨	١,٣	٢,١	٤,٨
محضرات غذائية	١١,١	٢٧,٣	١٥,٢	١٩,١	١٦,٣	٢٠,٥
تبغ وابدال تبغ	١,٨	٢,٠	٦,٧	٧,٦	٨,٦	١٥,٣
منتجات كيماوية عضوية وغير عضوية	١٦,٢	١٨,٧	١٩,٧	٣٢,٢	١٠٣,٤	١٢٧,٤
خلاصات للدباغة والصباغة	٢,٨	٥,٣	٨,٦	٩,٤	١١,٠	١٢,٨
صابون وغواسل عضوية	٢٠,٩	٣١,٩	١٠,٨	١٠,٣	٢١,٠	٢٠,٤
منتجات كيماوية متنوعة	١١,١	١٥,١	١٦,٤	٢٤,٥	١٩,٧	٢١,٩
خشب ومصنوعاته	٥,٩	٢٧,٣	٢٨,٩	٤١,٤	٣٢,١	٣٧,٢
وقود وزيوت معدنية	٢٦,٨	٨,٤	٥,٥	٠,٤	١١١,٢	٤٧٥,٣
ورق ومصنوعاته	٤,٧	٤,٢	٠,٢	٣,٤	٧,٨	١٦,٨
مصنوعات من حجر أو جبس	٥,٢	٧,٩	١١,٦	١٦,٨	٢١,٧	١٠,٩
المومنيوم ومصنوعاته	٣,٥	٨,١	٨,٦	٩,٦	١٧,٢	٣٠,٢
اصناف متنوعة من معادن عادية	٥,٢	١٠,٧	١٣,٠	٨,٥	١١,٦	١٥,٢
اجهزة للبصريات والسينما	٠,٥	٢,٢	٦,٢	٣,٣	١٤,٢	٢٤,٢
الجملة بما فيها الاخرى	٦٩٦,٦	٩٧٠,٠	١٠٠٦,٨	١٠٢١,٤	١٥٢٩,٥	٣٦٠٣,٥

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة المعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

جدول رقم (٩)

الصادرات الليبية

(القيمة بالمليون دولار)

اهم الدول المستقبلة لصادرات ليبيا	٢٠٠٣	٢٠٠٤
ايطاليـــــا	٤٥١٤	٦٢٩٨
اســـــبانيا	١٦٧٦	٢١٤١
المانيا	١٦٧٢	٢٩٣٥
تركيا	٨٨٠	١٣٢٨
تونس	٣٥٤	٤٢٩
فرنسا	٢٩٣	٣٣٥
البرتغال	٣٨٤	٣٨٧
الهند	٣٤٠	٣٧٤
اليونان	٢٥١	٣٣٣
هولندا	١٠٢	١١٨
اجمالى الصادرات	١١٨٩٠	١٦٠٣٧

- المصدر : وزارة التجارة والصناعة ، التمثيل التجارى .

جدول رقم (١٠)

الواردات الليبية

أهم الدول المصدرة لليبيا	٢٠٠٣	٢٠٠٤
ايطاليـــــا	٧٩٠	١١٦٣
المانيـــــا	٣٨٤	٧٦٥
اليابان	٣٧٥	٥٢٨
كوريا الجنوبية	١٠٤	٤٧٤
٩٠٠٠المملكة المتحدة	٢٣١	٢٦٢
فرنسا	٢١٣	٢٦٧
الصين الشعبية	١٠٦	٢٠٨
الهند	١٣	١٦٣
الولايات المتحدة	٨٥	١٥٨
تونس	١١٨	١٤٧
مصر	١١٠	١٣٢
اجمالى الواردات	٤٣٠٦	٦٣٥٠

- المصدر : وزارة التجارة والصناعة ، التمثيل التجارى .

(*) أنظر جدول رقم (١٠) بالملحق رقم (٢) .

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢		
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية في البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسلبيات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادي والعشرون	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبي وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية في المصري. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية في مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣

٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypy.	Sep, 1986
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨

٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١

٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع الترخيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(٩٠/١٩٩١) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصريه	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " "لمرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للأقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو ١٩٩٣

٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦

١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن ٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨

١٢٢	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الرادى " توشكى "	يونيو ٢٠٠٠
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢

١٤٦	اثـــر الـــبعد المؤسســـى والمعوقـــات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤيـــة مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشـــاركة الشـــعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشـــكال التنظيمـــية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقديـــر الاحتـــياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتـــياجات العملـــية والاســـتراتيجية للمـــرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنـــتاج والصـــادرات المصـــرية مـــن مجمـــدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣

١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (وددروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات(عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير ٢٠٠٥

١٨٤	خصـــائص ومتغـــيرات الســـوق المصـــرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصـــرية) الجـــزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥
١٨٥	خصـــائص ومتغـــيرات الســـوق المصـــرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصـــرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير ٢٠٠٥
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس ٢٠٠٥
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية ٢٠٠٦
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية ٢٠٠٦
١٨٩	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية ٢٠٠٦
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية ٢٠٠٦
١٩٣	نحـــو تطبـــيق نظـــام الإدارة البيئـــية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية ٢٠٠٦
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية ٢٠٠٦
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونية ٢٠٠٦
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٧	اســـتخدام أســـلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٨	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧